

شكري لطيف

ميس يوسف وشكري

شكري لطيف

الاسلاميون و المرأة : مشروع الاضطهاد



الاسلاميون والمرأة : مشروع الاضطهاد

بيوم للنشر

بيوم للنشر
تونس

نورثي، حمامة
7.30
٣١٩٩٥

الاسلاميون والمرأة :

عيسى يوسف واليوتي

مشروع الاضطهاد

شكري لطيف

الطبعة الثانية
مارس 1988

بيرم للنشر

الاهـداء :

الى شهيد حركة تحرّر المرأة . الطاهر الحدّاد
شكري لطيف

مقدمة

الطبعة الثانية

أعد هذا الكتاب سنة 1986 في اطار الصراعات التي أثارها مواقف الحركة السلمية التي دعت قياداتها في 6 جوان 1985 لاحراء استفتاء حول محلة الاحوال الشخصية والتهجمات التي وجهتها للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان حول ارضيتها والبود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

وقد أدت المواجهة الحارمة لتلك المواقف بالحركة السلفية الى توخي موقف دفاعي كما قد ببها وقتها الى أنه تراجع ظري وتكتيكي ومحاولة ذكية لربح الوقت.

واثر صدور الكتاب سنة 1987 رمانا بعضهم بالتحني على الحركة السلمية وكان هذا مراعاة منهم على «اعتدالها» و«تطورها» وتخليها» عن مواقفها السابقة من المرأة سيما وأن العديد من رمورها كانوا بين الحين والآخر يطلقون «التطمينات» الماسية في هذا الاتجاه. وقد نهها وقتها أيضا الى الطابع المراوغ لمثل تلك التطمينات والى خطورة الانزلاق في انحرافين اثنين أولهما المراهمة على «اعتدال» موهوم للحركة السلفية أو «الاغواء المريح» على أرضية «المكاسب التاريخية المحققة للمرأة التونسية».

وها أن تطوّر الاحداث أتى ليشت صحتة ما ذهبنا اليه اد حالما خلع بورقية ارتفعت من جديد أصوات السلفيين المناذية بمراجعة مجلة الاحوال الشخصية في اتجاه اعادة المرأة الى البيت وحرماها من حقّ الشغل بدعوى الحد من أزمة البطالة ووضع حدّ للانهار الاخلاقي وقد اندس هؤلاء بين صفوف المنادين بمراجعة الدستور والمجلات القانونية الاخرى مثل قانون الصحافة وقانون الجمعيات محاولين ادراج المطالبة بالتراجع عما تضمنته مجلة الاحوال الشخصية في اطار محو آثار «الحكم الفردي».

وعلى هذا الاساس نتبين من التمشي الحالي الذي تسلكه الحركة السلفية، حسامة خطر مراهمة العصب على اعتدالها انطلاقا من بعض التصريحات المتقاة التي قد توحى بالتحلي عن بعض مواقف هذه الحركة فتواتر الاحداث حاليا وتنامي الدعوة للاجهاز على هامش الحريات المتحققة للمرأة التوسية تمثل هذه القوة يبين لكل حلاء الحقيقة التي تغافل عنها المراهون على وهم «الاعتدال» و«حصوصية» الحركة الاسلامية تتوس، هذه الحقيقة المتمثلة في أن هناك ثائتا ومتحولوا في مواقفها لم يتمكوا - عن وعي أو دون وعي - ادراكها والتميز بينها وتحديد تحولها والثالث هو أسا اراء حركة سلفية لها مشروع مجتمعي سياسي متكامل ولها، كحزب من هذا المشروع، موقف من المرأة يتضمن تحديدا دقيقا لموقعها في الاسرة والمجتمع

أما المتحول فهو التراجع أو التقدم في التصريح بحزب أو أحزاب من ذلك المشروع حسب موارد القوى، وردود الفعل «المستسبعة» أو المقاومة وهذا التمييز الصارم بين هذين المستويين - الثابت والمتحول - وبه وحسب تمكن من فهم مواقف السلفيين التي تبدو أحيانا متصاربة أو متناقضة ومن ادراك حدود «التراجمات» اللفظية التي يطلقونها لتمرير أطروحاتهم فالمعالجة الأولى التي ينطلق منها السلفيون حاليا كنقطة ارتكار لشن الهجوم المكشوف على حقوق المرأة، وهي التسلل من «اعادة قراءة تاريخ» كل ما حد أيام حكم بورقية والدعوة تحت عطاء طي صفحة «الحكم الفردي» الى العاء محلة الاحوال الشخصية بعد ربطها به كتحص ودعها ضمن التشايع والتراتب الزحرية المطروحة للتجاوز.

وإذا كما يعتبر أن رسم آفاق تحاورية واضحة لمرحلة جديدة في تاريخنا مشروط بالفعل بفهم آليات مرحلة تاريخية كاملة وتفكيكها فان ذلك لا يعي التعاصي عن الاشكال والصيغ التي تتم بها عملية اعادة قراءة التاريخ هذه فتحديد المنهجية التي ستقود هذه العملية هو الشرط الضروري الأولي الذي يكفل ادراجها في مقارنة مستقلة مدرجة في اتجاه التقدم والتاريخ أو يحكم عليها بالفشل ان المغالطة / المرتكر التي يطلق منها السلفيون - وتشاركهم في

ذلك اطراف أخرى - كامة بالصبط في هذه النقطة وهي تتمثل بالأساس في الاستناد الى منهجية لا تاريخية تنحاز الى عمق الاشياء والمسك بالقوانين الموضوعية الملموسة التي حكمت تطورات الفترة السابقة وذلك بالقفز على معطى أساسي هو الترابط العضوي بين الحكم السابق - مثله مثل كل نظام سياسي في أي مجتمع - بأحهرته المختلفة واختياراته وتوجهاته، وبين الهيكلة الاجتماعية والنظام التراتبي السائد وذلك ما يؤدي هذا التمشي الى احتلال الاحداث في ارادة فرد وصولا في النهاية الى إقامة مواراة بين 30 سنة من تاريخ بلادنا وبين شخص واحد هو بورقية. وادا ما أصيب الى ذلك بعث تلك الفترة «بالحور» و«الحكم الفردي» وحتى «الكفر» فإن ذلك يبين آلية المراوغة التي يعتمد عليها احدى تجليات تلك النعوت

والسؤال الذي يمكن طرحه بصورة مفتوحة هنا هل يصح اعتبار محلة الاحوال الشخصية احازا شخصيا لبورقية؟
أوليا يمكن القول أنه كان لبورقية، كمرد، دور فعلي في احاز محلة الاحوال الشخصية ولكن الملفت للنظر أن السلميين يلتقون في تركيزهم على ربطها بشخصه، مع بورقية ذاته الذي كان يقدم نفسه دائما على أنه هو محرر المرأة ومخلصها ومقدها الاول والوحيد، تماما مثلما كان يعتمد الى حصر تحقيق «التحرر» و«الاستقلال» و«الازدهار» الح في شخصه وادا كان الاقرار بدور بورقية الشخصي في احاز م/أ/ش أمرا لا قدح فيه فان ما يعمل السلفيون على طمسه هو أنه لا يجوز الحكم تاريخيا بأن لبورقية موقفا هائيا وتأتنا من المرأة فالواقع أن مواقفه من قضية المرأة لم تكن متسقة ولا متحاسة بل كانت تخضع لحسابات طرفية وتكتيكات متغيرة في كل فترة

ففي الثلاثينات وفي خصم معركة السفور والحجاب كان لبورقية في صف القوى التقليدية التي قاومت الطاهر الحداد ودعت الى المحافظة على الحجاب باعتباره حياء من مقومات «شخصيتنا القومية» كما أنه وقف خلال الصراع الدائر حول تشريك المرأة في الانتخاب وتمكيها من حق الترشح للمجلس التأسيسي في 25

مارس 1956 الى جانب دعاة حرمانها من هذا الحق .
أما المعطى الثاني الذي يعمد السلفيون الى طمسه، فهو تحديد
الاطار الرمي السياسي والاجتماعي الفعلي الذي يتنزل فيه اصدار
م/أ/ش والذي لا يجوز اعتباره كذلك ناعا جوهريا من ارادة فردية
داتية لورقية او لغيره وهذا الاطار الرمي السياسي والاجتماعي
محدد في مستويات ثلاث :

- بروز نوادر اعادة توزيع الادوار داخل الاسرة والمجتمع
وفتح المجال امام المرأة لاكتساح الفضاء العمومي تتيحة لتفكك مئى
وعلاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية في المجتمع التونسي في ظل
الحماية .

- اصدار محلة الاحوال الشخصية المنزل في هذا الاطار المحدد
هو اذن - على مستوى البناء الفوقي - عملية تشريع وتقنين لوصعية
ملموسة قائمة أي أنه مواكبة للديناميكية والسيرورة والتطورات التي
طرأت على تركيبة المجتمع التونسي مند بداية عهد الحماية
- اصدار م/أ/ج هو أيضا مندرج ضمن مشروع تحديثي
عصراني مشوه لاقامة الدولة بعد 1956 مواكبا ومستكمل
لاستراتيجية الاندماج التابعة في السوق العالمية وما يتطلبه ذلك من
استغلال اكثر ما يمكن من طاقات وقوى الانتاج والعمل المحلية التي
تشكل المرأة جزءا أساسيا منها باعتبارها تمثل نصف المجتمع وعلى
هذا الاساس يتوضح السبب الحقيقي الكامن وراء تعمّد السلفيين
التمسك بربط انجاز م/أ/ش ببيورقية كشخص، والقصر على كل
هذه المعطيات، وذلك لأن اقرارهم بها من شأنه ان يلقي الاصواء
على أن مطالبهم بارجاع المرأة الى الفضاء المنزلي وحصر دورها في
الانحباب وتربية الاطفال وحرمانها من حق المواطنة هي مطالبة
معاكسة لواقع تطور المجتمع ومحاولة يائسة للعودة بالتاريخ الى
الوراء. أي في كلمة يبرز أن الايديولوجيا السلفية ايديولوجيا لا
تاريخية تطمح الى اعادة تشكيل قيم وعلاقات اجتماعية هي قيم
وعلاقات مجتمع قد اندثر ومات .

ومثلما تعتمد الحركة السلفية الى طمس الاطار الزمني السياسي
الاجتماعي لصدور م/أ/ش فانها تعتمد أيضا الى القفز على المناخ

الفكري وعدم التعرض للاشكاليات التي طرحت في بلادنا وفي الوطن العربي عموما ان تناول هذا الجانب بالدرس يبين ان بروز حركة فكرية حملت على عاتقها قصايا تحرّر المرأة والمساواة بين الجنسين لا يمكن البتة ارجاعه الا الى هاجس المهضة الذي عم البلدان العربية منذ أواسط القرن التاسع عشر على يد الطهطاوي وقاسم أمين في مصر، ثم تبلورت الدعوة للاقرار بحقوق المرأة ضمن حركة النضال ضد الاستعمار المباشر وكان ذلك على يد مفكرين ومناضلين ومناضلات وعى البعض منهم مثل الطاهر الحداد من خلال تكويبه وتجربته الثرية بالتراط العسوي بين تحرّر المجتمع من الهيمنة الأجنبية وتحرّر الطبقة العاملة من الاستغلال وتحرّر المرأة من الاصطهاد.

وعلى هذا الاساس يتوضح كيف أن م/أ/ش لم تكن عملا مسقطا بالمعنى المطلق للكلمة حيث أنها لم تشكل سوى مواكبة لاحقة واستجابة حزئية لمبادئ الحركة الفكرية التي ناضلت من أجل المساواة بين الجنسين منذ أوائل القرن وكذلك لمطالب وبضالات جماهير النساء أثناء الفترة الاستعمارية المباشرة حيث انخرطت بأشكال مختلفة في المقاومة. لقد كانت استجابة جزئية لأنها حافظت في جزء هام منها على الروح الابوية المكرسة لدونية المرأة. وذلك ما يكشف الغموض الميت الذي يعمد له السلفيون عند مطالبتهم بمراجعة م/أ/ش دون توصيح ما يستهدفونه في هذا المستوى بلغ المغالطة الثانية التي يعتمدونها حاليا كنقطة ارتكاز للهجوم المكشوف على حقوق المرأة وهي التذرع بـ «الطابع النسبي» و«نقصان» كل عمل بشري وهو الامر الذي يحتم ويشرع «اعادة الطر» في م/أ/ش «لتنقيح» و«تطوير» بعض البنود التي «تجاوزتها الاحداث» وبرزت عدم صلوحيتها

وممكن المغالطة، مرة أخرى هو هذا الاختفاء وراء حقيقة بديهية وتطويعها لخدمة أغراض مناقضة للبعد التطوري المحاith لها فمن الاكيد أن كل تشريع مظم للعلاقات الاجتماعية، وباعتباره افرزا لهيكل اجتماعية في فترة تاريخية محدّدة، هو انعكاس لتلك الهيكلية ومرآة لتلك الفترة.

ومما لا شك فيه كذلك أن المجتمعات الشرية لا تعرف حمودا أو وحودا هامشيا على وتيرة أبدية واحدة بل أنها تشهد تطورا تاريخيا متواسلا منقادا في ذلك بقانون التناقص والتجاوز فلامراء اذن في أن م/أ/ش تستدعي فعلا التطوير والمراحة نظرا لتطور المجتمع مد صدورها ولكن المطلوب هو تحديد اتجاه ذلك التطوير وتلك المراحة. وادا ما عدنا الى محتوى المحلة فابا سجد أنه باستثناء ما تصمنه من العاء لتعدد الزوجات والطلاق الشرعي على وحه الخصوص، وهو ما يعتبر مكسبا لا محال للتراجع فيه فان بقية السود تعتبر تحسيدا واصحا للعلاقات الابوية المكرسة لتعية المرأة للرجل وانخراطا حليا في المرحعية الشريعية ذاتها وذلك من خلال المحافظة على مؤسسة المهر واساد رئاسة الاسرة والقومة والانفاق كلها للرجل، والتميز في الميراث ومحال التطوير الصوري لمواكبة تطور مجتمعها وتجاوز نقائص هذا الحاسب الذي اصبح فعلا متحلا عن واقعنا اليوم أي تحاور ذلك التمشي التلفيقي بين الدهية التقليدية والتوجه العصري الذي طع م/أ/ش، والذي تشكل عموما كحلفية أساسية لإيديولوجيا النهضة لدى الاتلحتسيا العربية، والانحراط الفعلي بدلا عن ذلك في حيار الحداثة كما يتمثل محال التطوير أيضا في التخصيص الواضح في الدستور على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في كل الحقوق والواجبات وفي المصادقة والتطبيق الكاملين لكل الاتفاقيات الدولية وبصورة خاصة اتفاقية كوبنهاغن حول «الغاء كافة اشكال التمييز ازاء النساء» وفيما عدا ذلك فان ما يهدف اليه السلفيون من خلال تذرعهم بسببية التشريعات وضرورة تطويرها ليس في الحقيقة سوى استكمال للحزب المكرس للعقلية الانوية المشار اليها أعلاه في م/أ/ش بقية مكوناتها وذلك باعادة التشريع بتعدد الزوجات (تحت محارج وتعلات مختلفة) وتحريم التبني والعودة الى الطلاق الشرعي... ربما - ولم لا - بيت الطاعة!! اما المعالطة الاساسية التي ينطلق منها السلفيون حاليا كنقطة ارتكار للهجوم على المرأة فهي تحميلها مسؤولية انتشار جحافل البطالة والفقر وأزمة «انهيار الاحلاق» وبشكل عام أزمة المجتمع

ومكمن المعالطة ها يتمثل في طمس الاسباب الحقيقية للأزمة التي شملت كل الميادين من حراء نظام تربوي مفصم وسياسة تنمية تابعة ومط حكم استبدادي، والمعري من وراء توجيه السلفيين تهمة حدوث كل المآسي الاجتماعية الى المرأة وقفزهم على قاعدتها الموضوعية هو محاولة متعمدة مهم لصرف الطر عن أهم أحد افارات ذلك الواقع المتأزم ووحها من وحوه أرمته العامة، شأوا صمها وترعرعوا بين أحضاها وتناموا كرد فعل / مهرب / محذر / محرج لها

أما نقطة الارتكار الرائعة والاحيرة التي يعتمدها السلفيون حاليا فهي توظيف تركيز الخطاب السائد على اعادة الاعتبار لـ «هوية تونس العربية الاسلامية» وما تع ذلك من احراءات مثل بث الادان في الاداعة والتلفرة ومشروع الجامعة الريتوية وحملة «الاحلاق الحميدة» للتقدم خطوات أخرى على درب تحقيق بعض الاحراء من ربامهم ومكمن المعالطة هنا، هو الاحتفاء حلف مسألة «اعادة الاعتبار لهوية تونس العربية الاسلامية» لارار انفسهم في مطهر الممثل الأوحد والامين لاصالة شعسا وهويته، ووضع كل معارض لهم في موقع الدحيل المست عن الواقع وذلك في اطار صراع احلافوي متالي مختلف مفرع من كل محتوى ملموس بين حط الاصالة الذي يدعون تمثيله وحط التنعية للعرب الذي يصمون به معارضيههم ومن الضروري ها أن نفهم أن هذا الادعاء المفترق الى أي دليل وهذا الخلط المتعمد بين اطراف ومواقع ومسائل مختلفة، له مرراته في حطة السلفيين الحالية فهم يصعون في سلة واحدة من يسموهم «اتباع الغرب» دون تمير بين من يعتقون قيم المساواة والعدالة والحرية وحقوق الانسان التي استقت فيه ثم اصحت ملكا مشاعا للانسانية جمعاء وبين اديال العرب الاستعماري بما يعنيه من تفسح واحلال وعصرية .. وهم يعمدون من ناحية ثانية الى إقامة تطانق وتداخل غير علميين بين التراث من جهة وبين الدين كعقيدة من جهة أخرى في حين أنه يمثل أحد أحرء ذلك الكل لا عر ولا يحوز بأي حال احتزال الكل في

الجزء أو تقديم الجزء في شكل التجلي الوحيد للهوية الجماعية، ولكن السلفيين يعتمدون مواصلة هذا الخلط خدمة لغاية محددة تتمثل احدى مقدماتها في الهجوم على المرأة واعادة تقنين علاقتها مع الرجل باسم الشريعة وتحت عطاء التمسك «بالاصالة» و«الهوية» المختزلة فيها، وهذه العاية المحددة هي الغاء كل التشريعات والقوانين الوضعية باعتبارها حسب رعمهم ناقصة ومحتلة لأن مرجعها هو العقل الشرقي «المحكوم بالقص والخطأ» ولتعويضها بأحكام الشريعة

وعلى هذا الاساس تتوضح الاعداد الحقيقية للحدل القائم حاليا حول مكانة المرأة في مجتمعنا لما لها من ارتباط وثيق بالرهانات والافاق الممكنة. والقضية المحورية التي يحيل إليها هذا الحدل، لا تتمثل في التعرّب أو في التمسك بالهوية، أو في المعركة بين الايمان والالحاد واما تتحدد بالاساس في اشكالية العلاقة بين الدين والدولة، وفي الحسم بين مشروعين مجتمعيين:

مشروع مجتمع مدني قائم على اساس المواطنة، تكون الدولة فيه جهازا مدنيا معبرا عن طموحات ورعات مواطنيها بغض النظر عن جنسهم أو معتقدتهم أو مشروع تيوقراطي كلياني يتداخل فيه تسييس المقدس وتقديس السياسي، فيقصي الدولة من حيز الانسان، ككائن اجتماعي، ومن حيز التاريخ الى نطاق المطلق وينفي عنها في آخر المطاف كوها ظاهرة اجتماعية لكي يؤدي إلى إقامة نظام استبدادي على أساس نظرية الحق الالهي في السلطة. وما محاولة السلفيين حاليا الدّفع في اتجاه تنقيح م/أ/ش. والاحتكام الى النصوص الشرعية الفقهية لتنظيم العلاقات بين الرجل والمرأة في الحياة الاسرية إلا مقدمة للاجهاار رويدا رويدا على مبدأ التشريع الوضعي ككل وفق تصورها المجتمعي المذكور آنفا وذلك للتقدم بعدها حسب خطة تصاعدية إلى نقاط أخرى مثل الدعوة إلى إقامة الحدود والرحم والجلد وقطع يد السارق مثلا، وذلك كله متوقف حاليا على مدى الاختراقات التي يمكن للسلفيين تحقيقها فيما يتعلق بالموقف من المرأة وعلى درجة التنازلات التي

يمكنهم كسبها، وهو الأمر الذي يستدعي أكثر من أي وقت مضى
درجة راقية من التعنت واليقظة والمقاومة
لا يفوتني في حاتمة هذا التقديم أن أتقدم بالشكر على الصدى
الطيب الذي لقيه عملي المتواضع هذا لدى العديد من القراء الأمر
الذي جعل طبعته الأولى تنفد من السوق في ظرف شهر قليل، بيد
أنه من الضروري التأكيد على أن هذا العمل هولة أولى لا أدعي
فيه الشمولية والنموذجية بل أضعه بين يدي القراء للاثراء وكدعوة
للتفكير وحث على فتح محالات مقاومة ارحب.

شكري لطيف

تونس في 8 مارس 1988

تقديم

محمد معالي

يتفق كل الاسلاميين — مهما اختلفوا — في الماداة بصوت واحد تطبيق الشريعة الاسلامية ، أي « أسلمة المجتمع » . وهذا يعني احصاء إرادة الفرد ، والمجموعة ، إلى مشيئة السماء الْمُصَمِّة في الْمُتَوَلَّى التي لا يرقى إلى تَدَثُّرِ أَحكامها وحكمتها إلا « الراسخون في العلم » . ومن هنا يصح إعمال العقل ، خاصة من لدن من « لم يُوتوا من العلم إلا قليلا » ، وعلى أي صعيد كان ، صرنا من المروق عن التهج القويم ، يتطلب التقييم باليد واللسان ؟ ...

وعلى الرغم من أن هؤلاء « الراسخين في العلم » يرفضون ، في الغالب ، تقديم رباعهم المتضمن لمشروعهم استجابة لتوصية احد قادتهم التاريخيين ، الشيخ السا ، الذي يصح أنماعه بالاكْتفاء بالقول ان رباعهم هو الكتاب والسنة ..! وعلى الرغم أيضا من تحسهم الخوص في القصايا التفصيلية والاكْتفاء فقط برفع الشعارات العامة مثل احلال « المجتمع الاسلامي » محل مجتمع « الحاهلية » الخ ... حتى يتحسوا الحدل الذي يؤول إلى تشتيت صفوفهم ، وحتى يتمكنوا من تحيد أكر عدد ممكن من الأنصار من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الذي يُحَيِّل لكل مهم أنه يجد صَالَتُهُ المشودة لديهم . على الرغم من كل هذا تكشف لنا القراءة الْمُحَصَّنة لكتابات الاسلاميين حقيقة الأهداف التي

يرمون إليها بعد تعريتها من الشعارات الحميلة التي يحاولون بها تعطية مشروعاتهم الحقيقي لقد أفلح مؤلف هذا الكتاب ، شكري لطيف ، إلى حد كبير في رسم مشروع الاسلاميين لاصطهاد المرأة بدقة كبيرة من خلال استنطاقه لصوصهم ومح في هتلك حجت الخطاب الاسلامي واطهار حقيقة شعار « تحرير المرأة لديهم ، هذا الشعار الذي يحمي بقيصه ، تماما .

ولعل أهم ما يُمير هذه الدراسة القيمة التي بين ايدينا هو تنوع صاحبها وإحاطته بمعظم ما كتبه الاسلاميون في تونس وفي عدد من البلدان العربية الاخرى حول قضية المرأة وإحالاته القارىء على مصادره بدقة ، وها يكمن الفارق الجوهرى بين هذا العمل وكتابات الاسلاميين التي تستلهم القارىء وتستغل جهله فتحتلق تارة مقولات لتنسبها إلى بعض الحصوم وتعمد تارة إلى تشويه بعض المقولات الأخرى ، دون الاشارة حتى إلى المصادر التي يرغم هؤلاء أنهم يقلون عنها أو يناقشونها ، ويكتفي في هذا المجال بإيراد مثال من استشهاد يسوقه صاحب هذه الدراسة ، نقلا عن عبد الله علوان (انظر كتابه : « إلى كل أب عيور يؤمن بالله » ص 24—25) جاء فيه : « يقول كبير من كبار الماسونية الفجرة (من هو ونقلا عن اى مصدر ؟) : « علينا أن نكسب المرأة ، فأى يوم مدت إلينا يدها ، فزنا بالحرام وتبدد حيش المتصرين للدين ... (هكذا !) ... » هكذا يصل استتلاه القارىء أوجه لدى الاسلاميين ، فالحير يكفى أن يقول « أنا خير » حتى نصدقه أما « الشرير » فلا مجال امامه إلا الاقرار بأنه شرير .. والفاجر يقول « أنا الفاجر حليف الشيطان » ومن يسعى إلى « الفوز بالحرام » يقولها هكذا علانية وعلى رأس الاشهاد !.. إننا لم نظفر قط ، لدى اى كان ، بمثل هذا الاقرار بسوء البية والفجر

بالمساد ! ولكن « سعة اطلاع » الاسلاميين على كتابات
 حصومهم بل على سرائرهم، تكفلت بإيجاد الحب العجاب،
 ثم ان هؤلاء لا يريدون ارهاق قرائهم بذكر مصادرهم ، فلا
 داعي لتحشيم هذا العناء ، وهل من داع إلى الشك في صحة
 ما يقلون وهم « الأماء » و « الصادقون » الذين لا يمكن بحال
 الشك في صحة أقوالهم التي لا يأتيها الناظر من أمام ولا من
 خلف ؟! وإذا كان الأمر على هذا النحو لدى الاسلاميين الذين
 يحدون لدى حصومهم « من اليهود والنصارى والشيوعيين »
 او « الاستعمار والصهيوية والماسونية والمذاهب المادية
 الإلحادية » كل شيء حاهر ولا يتحملون أية مشقة في «الكشف»
 عن حفايا حطاب الحصوم ، فإن صاحبنا ، مؤلف هذا
 الكتاب ، قد تحشم المصاعب وسهر الليالي في جمع شتات
 مقولات الاسلاميين على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم ، حول
 مسألة تحرر المرأة وجمع الشواهد والقرائن التي تثبت بطلان
 دعواهم وزيف شعاراتهم التي تدعي الدفاع على « شرف »
 المرأة و « حقوقها » وبين أنهم ، على عكس ما يدعون ، دعاة
 لاستعباد المرأة وشل المجتمع بأكمله بتحويل بصفه (الرجال)
 إلى سحاين لصفه الآخر (النساء) وخلق قطيعة بين الحسين
 « فمجتمع الرجال وناديهم غير مجتمع النساء وناديهم » كما يقول
 الشيخ العشوي

وبناء على ما تقدم يعرق الاسلاميون في الحديث عن
 « الاخلاق الاسلامية » التي يسعى أن يختص بها كل « ناد »
 من الناديين، المذكورين ، ووفق هذه الاخلاقية يجب أن لا تشبه
 أخلاق الرجال اخلاق النساء في شيء بطرا لار لكليهما
 خصائصه المميزة بل ان الامر يؤول إلى اصطباع عالين متميزين
 ومتباينين كل التباين إلى حد تتحول فيه فضائل الرجال إلى

ردائل لدى النساء وفصائل النساء إلى ردائل لدى الرجال ..
ومن أجل المحافظة على استمرار تمايز هذين العالمين الذي اقتصته
سبب الطبيعة بل إرادة السماء نفسها يصحح من الواحد —
حسبما يطرحه الاسلاميون ، انطلاقا من ان هذا كان ممشية
الحالق التي من الكفر أن يُتعى لها تدبلا — تأيد هذه الحوار
والحفاظ على هذا الحدار الصبي القائم بين « الناديين » فمن
ناحية يكون « الرجال حائرة يتسلطون بقوتهم على المرأة
فيستعملونها كأداة من ادوات المرل » ومن الناحية الأخرى
« مكر النساء وحيلهن وامن ربما يستولين على الرجل السمع
اللين فما يرلن به حتى يقلب آلة في ايديهن وقد يكسرن قلبه
ويطعنن شرفه في الصميم إن لم يتمسك ساموس الرجال
المتحدرين . » (انظر « امرأتنا في الشريعة والمجتمع » للطاهر
الحداد — ص 137 — ط 4 الدار التونسية للنشر) ولا
عراة في كل ذلك ما دام « كيد النساء » عظيم !..

وأمام هذا الوضع لا يفقد الاسلاميون الأمل في إيجاد سعادة
الدارين لأهل الناديين بسبب مطوئتهم الأخلاقية الإسلامية التي
تتمحور حول « العفة » و « الحياء » و « الطهارة » التي تلزم
المرأة أكثر مما تلزم الرجل ولكن الهدف ، كما يلاحظ ذلك ،
محقا ، الطاهر الحداد ، هو « ان يكون الحياء في المرأة رمزا
لمعنى انكسارها وضعفها وبذلك يفسرون معنى انوثتها التي
يحرصون على نقائها وما ذلك في الحقيقة إلا مصدر لسيادة
الرجل عليها واحدا بذلك راضية مستسلمة فهو يلد له أن
تأتيه ملتحثة تطلب منه الرأفة والحدة فيتسم لها انتسام القوة
للضعف حين تأحدها عوامل الرقة والعطف وذلك معنى الحياء
والحب في نظر هؤلاء ... » (« امرأتنا ... » ص 237)

ووضع المرأة في موضع الذوبية والخضوع الكامل للرجل

لا يمكن أن يتحقق إلا بتحليل المرأة وتصديق أفق تفكيرها
 بأفكارها رهينة سحرها المرلي وتكليفها تتحمل أعناء شؤون البيت
 لوحدها اصافة إلى تربية الاطفال وايهامها بأنها ما « خلقت »
 إلا لهذا الدور الذي أهلتها له متبينة السماء . تم اهم يجهدون
 انفسهم في كيل المديح الكادب لـ « أبوتها » وان دورها كأم
 هو أكبر شرف لها حتى إنه يجعل « اللجنة تحت أقدام الامهات »
 وهلمحرا

ولكن أية فائدة تحميا المرأة من هذا السيل من المديح المفاق
 وأية فائدة يحميا المجتمع ككل من إباطة هذا الدور للمرأة ؟
 هل من الحكمة ان يسد إلى هذه المرأة الحاهلة ، « ناقصة
 العقل » و « القاصرة » التي يتطلب وضعها هذا بالذات
 وضعها تحت وصاية الرجل وقوامته عليها على الدوام ، مهمة
 تربية احيال المستقل دون أن يكون في ذلك خطر عليهم وعلى
 مستقل المجتمع ككل ؟

إن امرأة حاهلة وصيقة الأفق لا يمكن الا أن تمرر حهلها
 وصيق أفعها إلى السوء وتعطل ملكة التفكير لديهم وتعرض فيهم
 الايمان بالحرافات والأباطيل ، وهذا ما لاحظته مد ييف
 وحسين سة الطاهر الحداد الذي رصد هذه الطاهرة وحلص
 إلى أن « العائلات عدنا لا تشعر بشيء يسمى حركة عقل
 حتى تثيره في أسائها للتأمل من الاشياء وتميرها وما يكون
 سوى إثارة تلك التحيلات وتأيد العادات والأوهام الموروثة
 فيستأ الاساء على حهل وحمق ، وتعصب لما لقوا مد
 الصعر . . » (« إمرأتنا ... » ص 132) .

إن علاقة اللاتكافؤ هذه بين الرجل والمرأة التي يريد
 الاسلاميون تأييدها ، لا يمكن إلا أن تؤيد هذا التحلف الذي

يعيشه كل المجتمع بأفراده وحلاياه الأسرية ، تستحيل الأسرة التي يقدسها هؤلاء الاسلاميون إلى «محر قمع لعقوبة الاطفال وعرائرهم ومكان تشويه لشايطهم الذهني والحسي ونفي لاستقلالهم امها المدرسة الاولى لتعليم الطفل الجوع أمام الاب وبالتالي القائد ورب العمل ورب الدولة إنها حلية النظام القائم الاولى وصمان استمرارية مراتبه» كما يقول ليبس («بخصوص حول الموقف من الدين» ص 12 — دار الطليعة — بيروت 1978).

إن هذا السحر الذهني الذي أعده الاسلاميون للمرأة لا يهدف إلى تكييفها هي فقط بل يستهدف المجتمع ككل بكل قوى تعبيره ومسار تحده ، إهم يريدون الإنقاء على واقع هذا المجتمع السيئ ولكن حركة التاريخ أخذة مسارها لتخظيم كل القيود التي يصعها الاسلاميون وغير الاسلاميين في طريق قوى التعبير في مجتمعها هذا من رجال وساء ، هذه القوى الساعية دوما إلى الأرق وإمها ارادة لا تقاوم إد أن التاريخ الراحف دوما إلى الامام لن تقدر على تعطيل مساره أو جعله يتقهقر إلى الوراء أية قوة مهما كانت .

وسوف يكون لهذا الكتاب الذي بعده دون مالمعة الثاني في تونس بعد كتاب الطاهر الحداد الشهير « امرأتنا في الشريعة والمجتمع » — اسهامه في هذا المسار

• م • م

توطئة :

ضد السلفية

(1) يأتي هذا العمل كحزء أول من سلسلة أعمال مدرحة ضمن مشروع عام يستهدف الردّ على السلفية ، على مستوى فلسفي : كطام تفكير لا معري ، مناقص لقيم العقل والعلم ، وعلى مستوى اجتماعي / سياسي . كمشروع استدادي للسلطة مناقص لقيم الحرية والعدالة .

(2) ولم يكن اختيارنا تخصيص الحزء الأول من هذا المشروع ، للتعرف والردّ ، على أطروحات السلفيين الأساسية تحاه المرأة ، اختيارا عفويّا أو جزاها .

(3) فالموقف من المرأة ومكانتها في المجتمع ، شكّل — ولا يرال — الوصلة التي تحدّد اتّجاهاتها حقيقة وطبيعة مرامي ، وتوجهات كل حركة فكرية وكل مشروع اجتماعي / سياسي .

(4) وهو بصفة خاصة موقف يكتسي أهمية بالغة في مجتمعات مثل مجتمعاتنا العربية ، تعاني من أمراض عاتية ، أضرها التحلّف العلمي والتكنولوجي ، والتبعية الاقتصادية ، والتمزّق الحضاري ، والجهل والأمية ...

(5) وهو لذلك موقف ، يكتسي أهمية مضاعفة ، لأنّ المرأة العربية تروح تحت وطأة نصيب الأسد من تلك

الأمراض وتعاتها ، الأمر الذي يمسها ، كطاقة تشكّل نصف المجتمع ، من المساهمة المطلوبة والضرورية في عملية تقدّمه وهسته .

(6) إنّ خطر الرّدّة المأدلحة والكلّابية التي تشهدا الساحة العربية — ومن صمها بلادا — تحت عطاء ما يخلو للعص تسميته « بالصحوه الاسلاميه » ، يهدّد من ناحية تنصمية هامش المكتسات / « الثعرات » ، التي تحقّقت للمرأة في « سور التحلّف العربي » ، ويهدّد من ناحية أخرى سس الحسور المؤدّية إلى اعتاقها الكلّي والهائي .

(7) لقد كان الرأى السائد إلى وقت غير بعيد — خاصّة في بلادا — أنّ مسائل مثل حقّ المرأة في التعليم ، وحقّها في الشغل ، وحقّها في اختيار الروح وفي الطلاق ، وإلعاء تعدّد الروحاح — أنّها مسائل دحلت نطاق الديهيات ، على الأقلّ في العقول ، ... بعد دحوها بِطاقّ الواقع ..

(8) لكنّ السلفية الحديده — التي تحدّ أرقّ تعبير لها في الحركة الاسلاميه / السياسيه — مماهستها لتلك الديهيات ، وسعيها المعلن إلى سسها وقلها في اتحا انتكاسي ، لا تاريخي ، تأتي لكي تبيّن أنّ الحدل حول مكانة المرأة الذي عرفته الساحة الفكرية ، توسّيا ، وعربيا ، في مطلع القرن العشرين ، لم يُقفل بعد ، وأنّ صراعا حارما ومتواصلا ، أمر ضروري ومتأكد ، ههدف الحسم فيه لصالح حركة التحرّر والتقدّم للمرأة ولكل المجتمع .

(9) إنّ هذا العمل هو محاولة للربط مع ركن سيل ومُصيء من تراثا ، ساه حيل من الرّواد الطاهر الحداد ، قاسم أمين ،

الطهطاوي ، سلامة موسى ، — سوه بحرأة على إصداع الرأي واستماتة في الدفاع عنه ، وقبول للتصحية في سيله ، فتعرّصوا للعزل ولشتى المصايقات المادية والأدبية التي بلغت درجة الاستشهاد ، مثلما حصل للطاهر الحدّاد.

10) لذلك ، فإنّ هذا العمل . هو أيضا امتداد لعمل أولئك الرّواد ، ومواصلة لجهودهم وبصاخم صدّ الترمّت والسلمية ، في أشكالها الحديدية التي حاول هي أيضا الربط مع « تراتها » ومطّريها الدين حاسها الرّواد . وتعمل على توطيف كل « الأسلحة » الممكنة ، للإجهار على تراث الرّواد المصيّء المتمثّل أساسا في الوعي بأنّ تحرّر المجتمع من قيود الشعبية، والتحلّف والاستدّاد ، مرتبط أشدّ الارتباط بتحرّر المرأة من قيود الدونية والهامتية والحصوع . وفي الوعي بأنّ الهصة المستودة مرتبطة أشدّ الارتباط ، بإلغاء عقلية « الحريم » وبتحقّق شرط إساوية المرأة داخل مجتمع مدني قائم على أساس المُواطَنة ، وكسر الأعلال التي تمنعها من الانداع والحلق وتحقيق الدات .

11) إنّ هدف هذا العمل ، هو في كلمة : الدفاع عن حقّ المرأة في الحياة . لأنّ الدعوة السلفية الحديدية ، لا تعي بالنسبة لها ، سوى الموت . و « متى كان الموت » — مثلما قال الطاهر الحدّاد محاطا بسلفيّ عصره — « يتح الحياة ؟ »

شكري لطيف

تونس في 8 مارس 1986

مدخل عام

شهدت الساحة الفكرية ببلادنا خلال صائفة 1985 ، حداً لا حامياً طال أغلب وسائل الاعلام ، وذلك إثر ما أعلنته قيادة الاتحاد الاسلامي في ندوة صحفية ، من معارضة لوضع المرأة الحالي ، ومن مطالبة بإحراء استفتاء حول مجلة الأحوال الشخصية التي وصفها بـ «فُرْصَت من طرف فرد ضدَّ إرادة شعبنا المسلم»

وقد كان من نتائج الحملة المضادة التي شنتها مجمل قوى التقدّم والديمقراطية ضدَّ هذا المطلب ، أن توحى الاسلاميون ، في فترة أولى ، طريقة الدفاع عن موقفهم ثم ، وأمام الوعي بحجم المعارضة له ، تقلصت تصريحاتهم في فترة ثانية ثم انتهوا إلى تكتيكهم المعهود ، وهو التراجع ، لكي يعلنوا بكل ماكيا فيلية ، بأن كل ما وقع ليس إلّا حملة تشويه وكيد منظمة ضدهم ، وأنهم لم يعارضوا أبداً ما حصلت عليه المرأة في إطار مجلة الأحوال الشخصية وأن مناصرتهم لقضية المرأة لا حدود لها ، ولا تستدعي التشكيك

إن مثل هذا الأسلوب «المتقلب» في التعامل مع قضية جوهرية من قضايا التغيير المجتمعي ، كقضية تحرر المرأة ، من شأنه أن ييث الغموض والبلبل في الأذهان ، وذلك في عياب (أو تغييب) موقف واضح يمكن الرأي العام من الحسم الواعي بين الأطروحات المتنازعة ، ومن فهم خلفياتها وأبعادها وكل ذلك يؤكد ، أن محاولة رفع كل امكانيات الالتباس ، أو التعتيم ، مشروطة قبل كل شيء ، بالتساؤل المشروع ، عن مكن الحقيقة ، الذي يقود إليه أسلوب الاسلاميين «المتقلب» في هذه القضية

فأثير هي الحقيقة ؟ هل أن المعركة الفكرية التي شهدتها أغلب الحرائد والمحلات بين قوى التقدّم والديمقراطية من ناحية ، والاسلاميين من ناحية أخرى ، لم تكن سوى عملية مفتعلة ، مفتقرة لأي أساس ؟ أم هل أن ما ذكرته قيادتهم في الندوة الصحفية ، لم يكن

سوى «زلة لسان»، وقع التراجع عنها ، و«عما الله عما سلف» ١١٩٩

الإجابة الأولية عن هذه التساؤلات ، هي أن ما صُرح به في ندوة 6 حوان 1985 ، لم يكن سوى مقدمة «مهدبة» لموقف الاسلاميين من المرأة فهذا الموقف ، هو في الحقيقة «مكتمل» ، و«متكامل» ، انطلقت بوادر بلورته في بداية السبعينات مع البرور والتهيكل العلنيين لحركة «الانجاء الاسلامي» أي بالتحديد منذ سنة 1972 ، حيث تدافعت أقلام الاسلاميين لبناء ذلك الموقف وتعميقه والتنظير له ، أساسا على أعمدة محلتهم «المعرفة» ، وغيرها من المنائر وذلك إضافة إلى توجيههم المكثف للدعاية له في صفوف النساء (حلقات نسائية في المساحد وفي المعاهد الخ) لهيكلتهن التنظيمية على قاعدته ، والتي كانت من أبرز نتائجها ، ظاهرة الفتيات المتحججات ، التي ميّزت أواسط-السبعينات

وما سنعمل على تحقيقه في هذه الدراسة ، هو بالصبط ، إلقاء الأضواء على هذا الموقف المتكامل ، في كل المجالات التي تتصل بقضية تحرر المرأة

- المساواة

- الأسرة (هيكلتها ، غايتها)

- الاختلاط

- الحجاب

- الشغل

- التعليم

- النشاط السياسي

وذلك ، لكي نتجنب السقوط في «فخ الطرفية» التاريخية الصيقة التي قد يُتعلّل بها لتبرير ما صاحب صراعات صائفة 1985 من «غموض» أو «تعتيم» ، أي لكي نتيّن في النهاية ، حقيقة ما يطرحه الاسلاميون ، وحقيقة ما يطمحون إلى تحقيقه تحاه المرأة

المقدمات الثلاث للموقف العام :

لكل سق فكري مداحل أو مقدمات يتشكّل حولها ، وتحدّد بمقتضاها تفاصيله المتعدّدة ولن يشدّ موقف الاسلاميين العام من المرأة عن هذه القاعدة لذلك نعتقد أنه من الأحدى ومن الضروري التعرّص للمقدمات المحورية التي سيقوم عليها موقف الاسلاميين ، حتى يتسّى لنا استحلاء «المطلق» الداحلي الخاصّ الذي سيؤدّي فيما بعد إلى تفاصيله وحرثياته ، في محمل المسائل التي طرحاها للتحصن

ويمكنا تحديد هذه المقدمات في مستويات ثلاث

1) قضية تحرّر المرأة «مؤامرة استعمارية»

2) المرأة «مرمر للعبة والحطيثة»

3) المرأة «مرمر للذة والفتنة»

I - تحرّر المرأة «مؤامرة استعمارية» :

من المطلق ، بصطدم بالرفض «الاسلامي» القطعي ، أي بالتسليم والاقتراع مدنيا ، بما للمرأة كإنسانة ، وكمواطنة مكوّنة لصف المجتمع ، من حقوق أساسية ، من المشروع ومن الواجب أن تتمتع بها فحقوق المرأة التوسية المكتسبة حاليا ، أو تلك التي مازالت تطمح إلى تحقيقها ، لا تعدو أن تكون في تصوّر الاسلاميين ، سوى بدعة استعمارية تستهدف مسح صمير الأمة ، في حين يمثّل الدليل الذي يقترحونه وسيلة عودتها الوحيد إلى السع الصافي لـ«صمير الأمة وفطرتها»

يقول راشد العوّشي

«لا يمكن الحديث عن المرأة في تونس ، كظاهرة معرولة عن الإطار

العام للمجتمع الذي يروح مد بداية المهجمة الاستعمارية في القرن الماضي ، تحت وطأة مشاريع المسخ والتعريب والاستقلال وليست الصحوة الاسلامية إلا الحواب - وليس ردّ الفعل - عن فشل مشروع التعريب وفي هذا الإطار ، فقد مثل المدّ «الإسلامي» السائى ، تحدياً صارحاً للقائمين على هذه المشاريع ومن هـا فيقدر ما كان مشروع التعريب وصاية على المرأة ، لا تزال قائمة ، بقدر ما كان مشروع الصحوة الاسلامية النسائية ، انطلاقة ذاتية ، انطلقت من صميم الأمة وفطرتها»^{١٠}

إنّ مطلق الاسلاميين المدني هو الرقص المطلق والهائي لكل ما دعا له العديد من الرواد في مطلع القرن الحالى (قاسم أمين ، سلامة موسى ، الطاهر الحداد) من ضرورة تحرير المرأة من الأغلال التي تكبلها ، كحرء مكمل ومؤثر في عملية تحرير المجتمعات العربية من أغلال التحلف والاستعمار فقضية المرأة ، بالنسبة لهم ، مسألة لا تهم مجتمعاتنا المعاصرة ، فقد أوجد حلولها السلف الصالح ولا تحتاج للإثارة إنها مشكل «أوروبي» بحث لا علاقة لنا به ، ولا حاجة لنا بطرحه ، وهي في نهاية الأمر ، قضية مفتعلة ، ومشكل مستورد، من حملة «الأفكار المستوردة» المطروح محاربتها

يقول السيد عبد الوهاب الهاتى في محلة «الإثم» ، المعرفة «بحس في البلاد الاسلامية ، رعة ما في اللحاق بركب الحضارة ، ننقل إلى بلادنا ، ما يوجد في أوروبا من مشاكل ، ظانين أنّ هذا النقل سبيل الخروج من التحلف ، حتى ولو أنّ المشاكل المستوردة لا يدعوا لها أيّ عرص أو ضرورة ، وأهم هذه المشاكل موضوع الاختلاط الذي فرصه أوصاع أوروبية محصنة ، وبقلناه دون وعي أو دراسة»^(٢) إن رقص الاسلاميين المدني ومن الأساس لمحرّد طرح فكرة تحرّ المرأة يصل هم إلى حدّ نعت الماديين بها بأنهم «أهل جاهلية» ، مشاركون مدعوتهم تلك في «المؤامرة الرهيبة» التي تحاك صدّ شعوباً من الثالث اليهودي - المسيحي والشيوعي^{١١}

يقول الشيخ عبد الرحمن الرّآك .
«إِنَّ أَهْمَّ مَا يَنَادِي بِهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ الْحَدِيثَةِ وَيَدْعُونَ إِلَيْهِ ، هُوَ حُرُوجُهَا (المرأة) إِلَى الْمِيدَانِ لِلْعَمَلِ ، وَيَعْدُونَ نَقَاءَ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا سَحْنًا وَلَيْسَ هَذَا بِغَرِيبٍ إِذْ صَدَرَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالشُّوعِيِّينَ وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ ؛ هُوَ نَتِيجَةُ الْإِحْتِكَافِ بِالْكَفَّارِ وَمِنْ آثَارِ الْإِسْتِعْمَارِ الَّذِي غَلَبَ عَلَى أَكْثَرِ دِيَارِ الْإِسْلَامِ ، وَكَذَلِكَ نَتِيجَةُ الْإِعْجَابِ بِالْكَفَّارِ وَضَعْفِ الْإِيمَانِ » .^(١)
فقضية تحرّر المرأة إذن «فكرة مستوردة» ، مدرجة في إطار مخطّط عام مشترك للاستعمار (والنصارى) والصهيوية . (واليهود) والشيعوية (هكذا في سلّة واحدة !) هدفه رعيّة أسس مجتمعاتنا وتخطيمها
ذلك هو «الاكتشاف» الذي سيسعى المسلمون إلى تعريضه ، والدعوة انطلاقاً منه إلى تحرّيم طرح مسألة تحرّر المرأة
يقول السيد عبد الله علوان في كتيّب بعنوان «إلى كل أب عيور يؤمن بالله» .

«ومن الأمور التي يجب أن تعلموها جيّداً ، أيّها الآباء ، أَنَّ مَخْطَطَاتِ الْإِسْتِعْمَارِ وَالصَّهْيُونِيَّةِ وَالْمَاسُونِيَّةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَادِيَّةِ الْإِلْهَادِيَّةِ تَهْدَفُ إِلَى إِفْسَادِ الْأُسْرَةِ الْمُسْلِمَةِ ، وَانْقِصَامِ عِرَاقِهَا ، وَهَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَمْرِيقِ الْقِيَمِ الْأَخْلَاقِيَّةِ وَإِطْلَاقِ عِلَالِ الْعِرَازِ وَالشَّهْوَاتِ ، وَإِشَاعَةِ الْإِسْحَالِ وَالْمِيوَعَةِ فِي الْمَحْتَمَعِ ، فَالْمَرْأَةُ - عَدَ هَؤُلَاءِ - هِيَ أَوَّلُ الْأَهْدَافِ فِي هَذِهِ الدَّعْوَةِ الْإِبَاحِيَّةِ ، وَالْمِيدَانِ الْمَآكِرِ ، فَهِيَ الْعَنْصَرُ الضَّعِيفُ الْعَاطْفِيُّ وَذُو الْفَعَالِيَّةِ الْكَبِيرَةِ ، وَالتَّأثيرِ الْمُبَاشِرِ فِي هَذَا الْمَجَالِ .
يقول كبير من كبار الماسونية الفجيرة .
«علينا أن نكسب المرأة فائزاً يوم مدّت إلينا يدها ، فُرْنَا بِالْحَرَامِ ، وَتَبَدَّدَ جَيْشُ الْمُتَصَرِّينَ لِلدِّينِ »^(٢)

ولن يكفي المسلمون بنعت دعاة تحرير المرأة بأنهم «أهل جاهلية» وعملاء «لايديولوجيات مستوردة» مثلما تقدّم ، بل سيصل بهم الأمر إلى أقصى حدود الابتدال ، وذلك بصبّ جام حقدهم على دعاة تحرير المرأة ،

من حس الرجال ، ووضع هؤلاء في مرتبة أقل من الحيوانات
يقول السيد محمد لطفي الصّاع
«إنّ هناك تأمرا رهيبا صدّ المرأة المسلمة ، يقوم به أناس لا يخافون
الله ، ولا يخشون العار والمصيبة ، لأنهم ليسوا متديّنين عيوريين ،
فليس لكثير منهم زوجات ولا بنات . ولا يتّقون يوما يسألون فيه عمّا
يعملون ، وإن كان لبعضهم روّحات وبنات ، فليس عندهم من الغيرة
شيء حتّى ولا التي توحد عند بعض الحيوان » (5)
تلك هي مقدمة الاسلاميين الأولى

II - المرأة ... تلك «اللعنة» :

على مستوى المقدّمة الثانية التي ستحدّد على أساسها كذلك ، تفاصيل
الموقف المتكامل ، نجد ، أن المرأة - بالنسبة للإسلاميين - تمثّل «اللعنة»
وترمر إلى الخطيئة - فهي التي كانت السب في التحدّي الأدمي للحائق ،
وهي بالتالي السب في حرماننا - بصورة أو بأخرى - من نعيم المردوس
الألدي ، بطرد آدم منه - إنها حليقة الشيطان الذي لم يتمكّن من سح
«مؤامرتة» بالاعتماد على آدم (الرحل) فوجد صالّته في حواء (المرأة) ،
التي تمكّنت بفعل كيدها (وهو عظيم) من عوايته ، مستعلّة براءته
وطيّته .

ذلك هو المطلق الثاني لموقف الاسلاميين من المرأة ، وهو مطلق
مشارك مع بقية ما صدر في محمل الأساطير والأديان القديمة ، ولكن ،
ولس تمكّنت العديد من الشعوب والحضارات من تجاوز هذا المطلق الذي
طعها في فسترة من فترات تاريخها ، فإنّ «إسلاميّينا» مارالوا يحدون في
هذا البعد الأسطوري - الميتافيزيقي ، ملادا هامّا ، ويتشّثون به كحجّة
وأساس لموقعهم العام من المرأة

يقول راشد العوشي محاطا بالشاب
«فالله أسأل أن يثبت أقدامكم على الصراط المستقيم ، وأن يؤتيكم قوة
منه تنتصرون بها على أنفسكم وشهواتكم وعلى حبال الشيطان .
وحبال الشيطان كما ذكر السيء عليه السلام هم النساء الكاسيات
العاريات المائلات عن الحق ، الميلات قلوب الرجال عن طريق الله
وكم من شاب عمّر المساحد وتلا القرآن ، فدخل عليه الشيطان من باب
المرأة فصرعه وأفسد عليه عمله ، ولذلك حذرنا السيء عليه السلام من
التكالب على المال ومن الحري وراء النساء فقال «فأتقوا الدنيا ، واتقوا
النساء» (6)

إنّ اللّعة التي مثلتها ، والخطيئة التي رمرت إليها ومارستها حواء
(المرأة) في الفردوس ، مارالت إدن متواصلة في الأرض فهي دوما
حليمة الشيطان وكما تمكّنت من إغواء آدم (الرجل) في الفردوس ، فإنّ
تحالفها المتواصل مع الشيطان في الأرض ، يجعلها تغوي أبناء آدم
(الرجال) عن الطريق السويّ ، وتدخل عليهم حتّى في حصون
الإيمان المساحد ، لتصرعهم وتمسد أعمارهم إنها إذن مصدر الإثم ،
والخطيئة الأبدية التي يتوجّب على (الرجل) اتقاءها والحدّ منها
«هناك قطاعات كبيرة من النساء المسلمات لم يستطعن الانفلات من
مصابيد الشيطان ، فوقن فريسة في برائته ، وابتعدن عن أدب الاسلام
نتيجة استجابتهنّ للمغريات الحديثة» (7)

بل إنّ طبيعتها تلك (مصدر الإثم والخطيئة الأبدية) لا تجعل حطرها
مهّدًا للرجل الفرد فحسب ، بل ستجعلها مهّدّة للمجتمع ككلّ ، لأنها
ستكون المصدر الذي تمرر من خلاله المؤامرات المدبّرة للمسلمين

يقول السيد محمد لطفي الصّاع
«إنّ الكيد الذي يُكاد للمسلمين ، كان قسم كبير منه ، موكولا إلى
المرأة لإفسادها وإخراجها إلى ميدان الفتنة والابتذال» (8)

لن يقف الاسلاميون إدن ، بمقدمتهم المرأة اللّعة / الخطيئة في حدود
العد الميافيزيقي - الأسطوري ، بل سيجدهم يحاولون إقامة الأدلة على
ذلك في الأرض وذلك من حلال الأخلاق ، وعلم الاحتماع

والتاريخ ، التي يستخلصون منها أن الحرائم السكراء لا يمكن أن يكون لها من سب سوى المرأة ، وكذلك أن سب إهبار الحصارات العريقة لا يمكن أن يُعرى إلا إلى المرأة

«ومن المعلوم تاريخيا ، أن من أكبر أسباب إهبار الحصاراة اليونانية ، تبرج المرأة ومخالطتها للرجال ومالعتها في الرية والاحتلاط ومثل ذلك حصل تماما للرومانيين ، فقد كانت المرأة في أول حصارتهم مصنوعة محتشمة ، فاستطاعوا أن يفتحوا الفتوح ويوطدوا أركان إمبراطوريتهم العظيمة ، فلما تبرجت المرأة وأصبحت ترتاد المنديات والمجالس العامة وهي في أتم رية وأهى حلة ، فسدت أخلاق الرجال وصعفت ملكتهم

الحرية وإهبارت حضارتهم إهبارا مريعا »^(١٥) وسيسحب الاسلاميون تصورهم هذا ، على مجمل التاريخ البشري ، الذي يقدمون له تفسيراً انقلابياً (على حساب المرأة) ، تكون مقتضاه ، هي سب انحلال وسقوط الدول وإهبار الأمم الغربية منها أو «الإسلامية» ، في اليهود القديمة أو في العصور الحديثة

على هذا الأساس سيفسر لنا الاسلاميون سب إهبار الدولة العباسية ، والفاطمية ، وحروج العرب من الأندلس وعلى هذا الأساس ، «يقههما» الاسلاميون ، لماذا اندلعت الحرب العالمية ، ولماذا إهبارت فرنسا سهولة ، وعليه أيضا ، يقدم لنا الإسلاميون فوق طق من ذهب ، «سر» هزيمة الأنظمة العربية في حوان 1967

يقول الشيخ محمد صالح البهر في محلة «المعرفة»
«نشأ المثل المشهور في العالم ، عند التحير من جريمة نكراء أو ملعة صعبة . فتش عن المرأة

بل الأمر أخطر وأشد متى درست التاريخ البشري ، فإنك تلمس في طالع أساب سقوط الدول وانحلال الأمم ، طغيان الشهوة الجنسية وما تحر إليه من لهو وترف وأمامك تاريخ الدول الإسلامية . في الشام وبغداد ومصر ، وأفريقية والأندلس . وأمامك تاريخ دول الغرب من يونان وفرنس ورومان ، وبيزنطيين ، بل وحتى سقوط فرنسا تحت سنايك خيل الألمان بتلك السرعة ، وإهبار الدول العربية في حرب الستة أيام »^(١٥)

هذه الطريقة ، إذن ، يحاول الاسلاميون الربط بين صفتي العدين
الميتافيزيقي - الأسطوري والواقعي الاساسي ، السماوي والأرضي ،
للبرهنة على تغلغل اللعنة والحطية في كيان المرأة كمرأة بصورة مطلقة
وأبدية ، وتثبيت مقدمتهم الثابتة

III المرأة ... تلك «اللذة» :

إنّ مقدّمة الإسلاميين السابقة ، ممرّراتها الميتافيزيقية ،
«الأرضية» ، توحى بأنّ القطيعة هي التي ستطع - بالنسبة
للإسلاميين - العلاقة بين الرجل والمرأة ، لما تمثله من مصدر للإثم
والكيد والشرّ

ولكن بقدر ما يبالغ الخطاب الاسلامي في «التقزّر» من
المرأة ، ومن الريبة فيها ، بقدر ما يكون الاستتباع العملي المنطقي
لذلك - أي في العلاقة معها - سائرا في الطريق المعاكس ١١
فمحسّس لن يطهر بدعوة لتطليق المرأة هائثا ، ورفض لإقامة أي
نوع من أنواع العلاقة معها ، على شاكلة ما دعا له ومارسه العديد
من المتصوّفة والرّهّاد والحكّماء في عديد المجتمعات والحضارات
الشريّة بل إنّنا على العكس من ذلك نسجد حطّاب الاسلاميين
يدعولتعدّد الروحات ، ويحلّ نكاح المملوكات دون عقد رواج (ما
ملكتم أيماكم) إنّنا أمام تناقض عريب ١٢

ورغم كل شيء ، فالأمر الثالث هنا ، هو أن المقولة المسطّقة
العربية القديمة «الشيء إذا حاور حدّه ، أنقلب إلى صدّه» - نحد
أصدق تحسيد لها في هذا المقام

فالمرأة «اللذة» بالنسبة للإسلاميين - ليست في نهاية الأمر ، سوى
الامتداد للمقدمة السابقة «المرأة اللعنة» ، والمفسّر لها في نص
الوقت إنّها اللوحة الثاني لنفس القطعة القديّة
المرأة لعنة وحطيّة ، وهي لعنة وحطيّة لأنّها امرأة ١٣

طوطولوحيا شكلية دون شك ، ولكن المطلق السوري يتيح
مثلها إياها امرأة ولذلك تمكنت من العواية ، وقد أعوت
ولذلك تحقق عليها اللعة ولكن هذه اللعة - بالنسبة
للإسلاميين - لا تنفي عنها أي امرأة أي أنها «جمال وزينة
وحاذية» ، أي أيها حسد ، أي أيها الحنس

لذلك كله ، وبالرغم من الصرامة التي يتسم بها الخطاب
الاسلامي تجاه المرأة (على مستوى مقدمة المرأة اللعة) ، وبالرغم
من جمعيتهم الأخلاقية - وبسبب كل ذلك - يبرر أن المرأة
الأشئ / الحسد تشكل موضوع افتتان بالنسبة للإسلاميين ، كما
يتحلى أن هاحسهم الدين هو الهاحس الحسي الذي يسهل إبراره
للسطح محدد تفكيك نظامهم الرمزي الأخلاقي المريف
يقول السيد عبد القادر سلامة في «المعرفة»

«أمرت النساء أن يعصص من أنصاهن ، ويحفظن فروجهن ،
وأمرن خاصة أن لا يظهرن ربتهن إلا ما لا يستطيع إحماؤه ، وكل
المرأة رينة وفتنة وجمال وحاذية ، فكيف إذا أرادت مع ذلك
التجمل والزينة والدلال » (11)

إن هذه المرأة - ليس الاسانة - وإنما الرينة / الفتنة / الحمال
الحاذية ، الأشئ المتعة ، الأشئ الحنس ، هي بالصسط تلك التي
يتحدث عنها العوشي محذرا حين يقول
«وكم من شاب عمر المساحد وتلا القرآن ، فدخل عليه الشيطان
من باب المرأة فصرعه وأفسد عليه عمله » (12)

ولكن نص هذه المرأة - ليس الاسانة - بل المرأة الحاذية /
المتعة / الحنس (ولأها كذلك رغم أيها اللعة / الخطيئة) ، هي
التي يجاهد الاسلاميون أنفسهم ، ويطبقون الدين ولا يقعدوها من
أحل التمتع بها إلى أقصى الحدود ، وذلك بدعوتهم لاعادة التشريع
تعدد الروحات !!

فهل هي دعوة لتعدد الآثام والخطايا التي تجربها المرأة معها من
الفردوس أم ماذا ؟

الحقيقة أن هاحس المرأة المتعة / اللذة هو الأقوى لدى
 الاسلاميين من كل المرات الأسطورية / الدينية التي يربون بها
 موقفهم ولذلك يحدهم ينادون بتعدّد الروحات ، ويسبح بعضهم
 رواح المتعة ، ولا يتورعون حتى عن
 «إحازة تقبيل الرجل المتوصّى» ، المقبل على الصلاة لروحه ،
 واعتبار ذلك لا ينقص الوصوء» (١٣)

بل إن هاحس الافتتان الحسي يلع ملعه لديهم ، حين يحدهم
 يبحثون له عن المافد في شهر وأي شهر شهر رمضان ، شهر
 التقوى والصبر والتحلّد بالنسبة للمسلمين وذلك بإفنائهم بحوار
 تقبيل الرجل لروحه وملاستها في هار رمضان دون أن يفُسد
 صَوْمُهُ !!

«إنه يحور للرجل تقبيل روحه ، ومباشرتها باللمس واليد
 والمعانقة وهو صائم ، إذا كان يأمن عدم التماذي» (١٤)

خلاصة :

المقدمات الثلاث ... والمآزق الثلاثة :

تلك هي المقدمات الثلاث التي ستتحدّد على أساسها تصاريس
 موقف الاسلاميين من المرأة في محمل ميادين الحياة ولأنّها مقدمات
 لا تحمل طابع الاسحام ، فإنه لا يمكنها ، إلا أن تكون معرّة عن
 مآرق ومؤدّية إلى مآرق على مستوى التبيحة
 فالمرأة كرمز للجنة والخطيئة الأندية ، هي حجر الراوية في المرحع
 الديني الذي لا يمكن للإسلاميين القفر عنه ، وإلاّ سيسقط السيان
 كله

ومن ناحية أخرى ، فالمرأة كرمز للذة والمتعة الحسية ، هي
 الهاحس الدفين وحجر الراوية في وعي ولا وعي الاسلاميين الذي لا
 يمكنهم أيضا القفر عنه وإلاّ فقدوا ذلك «المعيم» !!

ثم يأتي المآرق الثالث الذي يصعهم في مواجهة مع تطوّر الحركة النسائية والمجتمع في بلادنا ، السائر في مواراة مع تطوورها في بقية أقطار الوطن العربي والعالم ، والذي أصبح يحرص كل يوم مريدا من المطالب المشروعة المتمحورة أساسا حول اعتبار المرأة كائنا شريفا قائم الدات ، وليست محرّدة أداة أو لعبة حسية في يد الرجل

إن هذه المآرق الثلاثة هي الحامل والمحمول ، الجوهر الأساسي والنتيجة في نفس الوقت للمقدمات الثلاث وهي مآرق لا يمكن أن يوحد لها من حلّ مطقي علمي ، لأنّ حلّها يستوجب التوفيق بين البعد الميتافيزيقي والبعد الحسوي والبعد الاجتماعي / السياسي ، وهي أبعاد متنافرة ، يصعب ، إن لم نقل يستحيل ، التوفيق بينها ومأساة الاسلاميين تكمن بالذات في محاولة التوفيق هذه .

- مهم لكي يحققوا الحرية الحسوي من المعادلة الثلاثية ، ويؤثّدوا وصعية المرأة / المتعة / اللذة ، الحاصصة لرعات الرجل الحسية ، يحدهم يقيمون نظاما كاملا يحدّد حياة المرأة وفق تلك الرعات تعدّد الروحانيات ، عدم منح المرأة حقّ الطلاق ، ولاية الرجل على العائلة .

- ثم ، ولكي يوفّقوا بين هذا الجزء من المعادلة وبين البعد الميتافيزيقي - المكمل والصامس له - يحدهم يحدّدون للمرأة باعتبارها رمزا للجنة والخطيئة ، غلط ومحال تحرّكها وذلك بمع الاحتلاط ، ووجوب الحجاب ، وسحب حقّ التعليم والشغل منها ، وسحب حقّها في النشاط السياسي ، ومعها من تولّي أيّ موقع قرار فهي رمز الخطيئة واللجنة ، وهي ناقصة عقل ديس ، ومكانها الطبيعي هو إبدن البيت / الحس - وهذا تُقفل الدائرة ، ويكون الربط مع الجزء الحسوي من المعادلة

- ويبقى بعد ذلك المآرق الثالث تطوّر الحركة النسائية ، تطوّر العصر والمجتمع ، وتطوّر المطالب المشروعة ، وهذا أيضا يستحد

الاسلاميون بالبعد الميتافيزيقي ويطوَعُوْهُ حسب إرادتهم فمن الثالث (لديهم طمعا) أن المرأة (حواء) حذقت دور الحليف للشيطان في الفردوس ، وبَعَدَت مَعِيَّتَهُ مؤامرة طرد آدم (الرحل) وحرمان أسائه (أي الانسانية) من النعيم الأبدى فملف سوانقها يحمل إذن بكل وصوح حذقها لممارسة الشرِّ والحرمة ، بالتعاون مع رأسها الشيطان

ولايَّ شيء تدعو الحركة النسائية في بلادنا ؟ أليس لما يدعوه له أعداء الاسلام من يهود ومسيحيين وشيوعيين وماسويين ١٤ وما أن هؤلاء جميعا في سلّة واحدة هم العرب وما أن الاسلاميين قد «اكتشفوا» مؤخراً أن العرب موطن الكفر هو الاستعمار ، فلم يبق إذن من شكٍّ في أن قضية تحرير المرأة مؤامرة استعمارية تستهدف صرب مقومات المجتمع «الاسلامي» ودكّ سياحه ، والأداة في ذلك طمعا هي المرأة.

وهكذا «يُحَلَّ» المأزق الثالث ، بالموازنة بين الشيطان والاستعمار بحيث تكون المرأة دوما مصدرة للخطيئة والشرّ وأداة لهما وذلك في تحالفها مع الشيطان / الغرب الاستعمار ويضمن من ناحية أخرى الجانب الجنسوي من المعادلة بعد سحب أية حقوق ممكنة للمرأة التي تطالب بها الحركة النسائية

تتداخل مقدمات الاسلاميين الثلاث إذن ، لكي تبرّر إحداها الأخرى ، وتفسّرهما وسوف نعمل الآن ، على رصد انعكاساتها ، أثناء استعراضنا التفصيلي لمواقفهم في مجمل المجالات المتصلة بقضية تحرّر المرأة

١ المساواة :

لم يعد محال الصراعات الفكرية متحدداً حول أساق فكرية مختلفة أو
مناهج متباينة ، بل إنه صار متمحوراً كذلك مثلما أشار ألتوسير
(Althusser) حول المصطلحات ، وفي نهاية الأمر حول كلمات
ويدخل في هذا السياق مصطلح المساواة فمن ينظر في بعض
أدبيات حركة الاتجاه الإسلامي أن الحركة :
«ستواصل النضال لتثال المرأة حقوقها التي صمها لها الإسلام من
كرامة وحرية ومساواة»^(١٥)

ويحد العوشي يقول في موضع آخر
«نقدر ما مثل مشروع التعريب وصاية على المرأة - لا تزال قائمة - بقدر
ما كان مشروع الصحة الإسلامية السائبة ، انطلاقة ذاتية ، انطلق من
صميم الأمة وفطرتها»^(١٦)

إن كلمة «وصاية» تفيد لأول وهلة أن حاملها يعايي القهر والاستبعاد ،
وأن رفعها يؤدي إلى التحرر من القيود والظلم ، وكل ذلك متضمن لا
محالة في المعنى المتداول للمساواة ولكن معنى الوصاية الذي يرمي إليه
الإسلاميون غير الذي أدرحاه ، كما أن محتوى كلمة المساواة - التي
يستعملونها بكثرة في كتاباتهم هو غير المحتوى المتعارف عليه ، أو على
الأقل ، الذي ترفعه كشعار الحركة السائبة ومحمل أنصار الحرية
فبعد حديثهم عن المساواة بين الرجل والمرأة ، سرعان ما يستدرك
الإسلاميون ليؤكدوا على أن الحركة
«تؤم بالمساواة التي تمثلها المبادئ الإسلامية دون التغافل عن
خصوصية كل من الحسين»^(١٧)

يميز الإسلاميون بين معنيين للمساواة معنى وصعي (إنساني) وهو
المساواة الموهومة عندهم ، ومعنى رباني يتشئون به
وهذا المعنى الثاني محكوم في حدوده بإحدى المقدمات الثلاث التي

ذكرناها مقدمة المرأة / اللعة مصدر الخطايا ، وهو لذلك سيؤدي مباشرة إلى تكريس دوبّة المرأة بصورة طبيعة تلغ درجة العصرية المفرعة

يقول السيّد عبد المحيد الحّار في «المعرفة»
«المساواة التي تتضمن العدل لا بدّ أن تكون قائمة على الموازنة بين القدر المُعطى ، وبين طبيعة الأفراد المعطى لهم ، وهذه هي المساواة التي أقامتها التعاليم الاسلامية بين أفراد الاسان عامة وبين الرجل والمرأة خاصة

إنّ مناط التساوي بين الرجل والمرأة هو الحقوق والواجبات في حاسيها المادي والمعوي سواء باعتارهما مُفردين أو باعتارهما رويين ولو تصوّرنا مساواة بين هذين الطرفين تقوم على أساس التجانس المطلق فيما لكل منهما وما عليه لتحصّلنا على صورة كاريكاتورية ، لا تحرق مبادئ الدوق والجَمال فقط ، ولكن مبادئ الحقّ والعدل وقوانين الطبيعة ويكفيك بذلك صورة يكون فيها الرجل قائماً بحصانة الأطفال ، وإعداد الطعام ، وإنجاز شؤون المنزل من كنس وتنظيف وخياطة ، وتكون المرأة ضاربة في الأرض ، ساعية للرّزق بأعمال قد تكون لها مطيقة ، وقد تكون متحمّلة فيها لمشقّة حلّى وحرّح عظيم ، أو صورة تكون فيها المرأة في مقدمة الجيش ونخوض المارك ، وتصارع الأهوال ، وتشقّ الجبال والأودية والوهاد ، فيما الرجل مشغول باحصار لوازم ذلك الجيش من المؤن والملابس ، والأدوية ،^(١١)

تلك هي «أسس المساواة بين المرأة والرجل في المفهوم الاسلامي» التي «تؤم» بها حركة الاتّحاد الاسلامي ، والتي تعلل أنها «ستواصل الصال من أحل أن تالها المرأة» إنها المساواة التي تنأى حسب رأيهم ، بالعلاقة بين الرجل والمرأة ، عن السقوط إلى مستوى كاريكاتوري يصح عمقتاه الرجل قائماً بالأعمال المنزلية في البيت ، والمرأة عاملة خارجه بل إنّ هذه الأسس ترتفع تلك العلاقة إلى مستوى «الدوق» و«الجمال» و«الحقّ» ، و«العدل» و«قوانين الطبيعة» أيضاً ١١

والحقيقة ، أن كل «القيم السيلة» و«الحميلة» التي يربس بها الاسلاميون هذه المساواة ، إنما تتمحور بالصط حول مفهوم شكّل ومارال يشكّل القاعدة النظرية لكل الايديولوجيات العصرية وهو مفهوم الطبيعة فالسود في أمريكا عيد بـ«الطبيعة» والبيض بـ«بطيعةتهم» أسياذ ، والعرب بـ«بطيعةتهم» متحلّمون ، متوحشون والعربيون بـ«بطيعةتهم» متقدّمون متحصّرون ، والشعب الآري متموّق بـ«الطبيعة» ، وبقية شعوب العالم حدم له بـ«الطبيعة»

و«طبيعة» كل فصيل من هذين الفصيلين تحدّد «الواحات» المحددة لكل منها ، والتي لا تعي ، مثلها يعلم الجميع ، سوى تمتّع الطرف «المتموّق» بكل «الحقوق» «السيلة» ، و«تمتّع» الطرف «الدوي» بكل «الواحات» «الرحيصة» وذلك بالصط هو معنى «إن المساواة التي تتصمّن العدل لا بدّ أن تكون قائمة على المواراة بين القدر المعطى ، وبين طبيعة الأفراد المعطى لهم» (١٩)

وكذلك معنى أن الحركة تؤمّ بالمساواة التي تمليها المادى الاسلامية ، دون التغافل عن خصوصية كلّ من الحنسين» (٢٠)

وأثناء تحديد الاسلاميين النظري «لمفهومهم» للمساواة ، عالما ما حددهم يقيمون تعارضا بينه ، وبين مفهوم المساواة «على الطريقة العربية» ، متعلّلين «خصوصية المجتمع الاسلامي» والحقيقة أن «الطريقة العربية» للمساواة التي يتحدّثون عنها ، لا تمثّل إلا افرازا وتراكما لسيرورة تطوّر الاساية جمعاء (سقائصه وإيجابياته) ، لتحاور عهود العبودية والإقطاع السوداء ، وإرساء المادى الأولية لحقوق الانسان ، في حين أن «المساواة» «على الطريقة الاسلامية» التي يطرحوها ، لا تمثّل سوى انتكاسا وارتدادا ، لا تاريخيين إلى الوراء لتزير الاصطهاد ، وتشريعه

فقد حاء محلة «المعرفة» هذا الصدد «إن محاولة الزجّ بالمساواة على الطريقة الغربية في المجتمع الاسلامي ، أمر في منتهى العراة ذلك أن وصع المرأة في المجتمع

الاسلامي ، يختلف عن وضعها في المجتمع العربي - فلو حدثت المساواة (هذا المعنى) ، لصار المجتمع ذا وجه واحد فقط ، ولأصبح كقطعة بقود فقدت أحد وجهيها - الإسلام ينظر إلى المرأة كعرض يجب أن يصان ، ومسؤولية الرجل (الأب) لا تنتهي ببلوغ ابنته وقدرتها على الكسب ، بل تستمر هذه المسؤولية حتى بعد أن تتزوج ، فإذا ما تزوجت ، انتقلت المسؤولية إلى الزوج ، فإذا ما توفي الزوج ، صارت المسؤولية إلى الابن فاللهم أن المرأة يجب صيانتها وحمايتها⁽²¹⁾

إن مفهوم الاسلاميين للمساواة قد أدى ما إدى إلى أن المرأة - بالنسبة للرجل - كائن دويّ قاصر يجب حمايته ولكن ، وبالرغم من ذلك ، فإن الاسلاميين لا يتحرّحون من الحديث عن المساواة ١١ بل الأعرب من ذلك ، أن يحذروهم لا يتحرّحون من الإدعاء ، أن المرأة نفسها هي التي تطلب تلك «الحماية» من الرجل ، وتدعو لمزلتها الدولية إراءه ، وهي لن تشعر بالراحة والاطمئنان - حسب رعمهم - إلا متى كان الرجل قواماً عليها ١١

حاء في محلة المعرفة هذا الصدد

«إلا أن هناك بعض آيات تمثل شبهات وتشكل الناسا مثل قوله تعالى وللرجال عليهن درجة» وهذه الدرجة مفسرة بآية أخرى «الرجال قوامون على النساء بما فصل الله بعضهم على بعض وما أنفقوا من أموالهم» فهذه الدرجة وهذه القوامة لها أسبابها من التكوين الطبيعي والاستعدادات الفطرية عند كل من الذكر والأنثى والمطرة تتحكم في بني الانسان ، وإن يكرها ويرفضها ويتكرها لها فالمرأة تتوق بنفسها إلى هذه القوامة وتشعر بالحرمان والقلق عندما تعيش مع رجل لا يتعاطى هذه القوامة⁽²²⁾

ويعود للملاحظ مرة أخرى عرانة أن لا يتحرّح الاسلاميون من التحدث بعد هذا عن المساواة ١١ ولكن يبدو أن هذا الاستعراب لا محل له ، لأن طرح مفهوم المساواة نابع من فصيلين بشريين «فصيل سؤى وصعيتة مع الله» ، فهو في صراط تستقيم وطرحه للمساواة هو إدى الأحق الأصح ، وفصيل ثان «لم يسؤ وصعيتة» فهو في صلال ميين ، ومفهومه للمساواة غير حدير بالطرح

ذلك ما تؤكده السيّدة عصمت الدين كركر* حين تقول
«إن المساواة ، مفهوم يقدّم نظريا بطريقة خاطئة ، ويدر وجوده في
الواقع من قبل الذين لم يُسوّوا وضعيتهم مع الله . إن القرآن واضح
«ولهنّ مثل الذي عليهم» أي أنّ للنساء نفس الحقوق والواجبات مثل
الرجال ، لكن هذا لا يكون على حساب التمايز والفوارق بين
الحسين»⁽²³⁾

المساواة إذن ولكن هناك «طبيعة» خاصة لكل من الرجل
والمرأة !! نفس الحقوق والواجبات ولكن هناك «تمايز
وفوارق» !! مناقصات يعسر فهمها ، وهي تستوح ما بالتأكيد ،
ضرورة إلقاء الضوء على محتوى طرفها المعتم الطبيعة والفوارق لكلا
الحسين ، مستعيين في ذلك بالطبع - «المآثر» القيمة لمن «سوّوا وضعيتهم
مع الله» !

تقدّم لنا السيّدة عصمت الدين كركر عرصا مفصّلا ودقيقا للفوارق
بين الرجل والمرأة وترتّبها كالآتي

«1) الفوارق الجسمية : الاختلاف في الأعضاء التناسلية
وفي وظائف هذه الأعضاء ، ممّا يؤثر على عقلية الرجل والمرأة تأثيرا
مباشرا إلى جانب ذلك هنالك فوارق عند الولادة ، الذكور يكون
وربهم أكثر من الإناث - 5 /
كما أنّ قامة الذكر أطول ، وحجمُ مخّه أكبر من الأنثى

(2) فوارق من حيث الطاقة الحيوية :

- حتّى 6 سنوات فارق نسبة 7 /
- حتّى 10 سنوات فارق نسبة 12 /
- حتّى 20 سنة فارق نسبة 35 /

(3) فوارق في القوّة :

قوّة ضغط اليد عند الرجل أقوى منها عند المرأة نسبة 50٪ وترتفع
هذه النسبة إلى 60 / في العشرين من عمرها

4) البلوغ :

الست تلغ قل الولد

5) الفوارق العقلية :

- الذكر المكرة قل كل شيء
- الأنثى الشيء قل المكرة

6) الفوارق الوجدانية :

الصر يكون عمد الساء أكبر»⁽²⁴⁾

ويكشف لنا السيّد علي كمّون في محلة «المعرفة» ، بصورة أكثر توسّع ، معى وأنعاد الفوارق بين الرجل والمرأة ، القائمة لديه على أساس الفوارق الوظيفية وهذه الفوارق لا تخرج بالطبع بالسّسة له - عن مدإ المساواة مع استدراك بسيط طعنا ، وهو أنّها المساواة «مفهومها الرّائي» ، لا «مفهومها الوصعي الموهوم»¹

يقول

«عهد الله لكل مخلوق وظيفة يقوم بها حسب الدائرة التي يُوجد بها ، بهديه وبوحي منه والإنسان مخلوق من بين المخلوقات فإنّ حياته لا تخرج عن هذه الدائرة ، بل هي محورها الرئيسي وقد كونه الله على أساس التخصّص نفسه ، فتباين تكوين الرجل عن تكوين المرأة ، فوهب الرجل قوّة وطاقة تفوق في بدنه وفكره بكثير طاقة المرأة فتراه في ساحة الوغى لا يبالى بروحه في سبيل مدإ يؤمن به ، وفي الماحم ليُخرج معادها يصرف قوته ، وفي مختلف محالات الحياة يبدل طاقته ، كذلك في المحار يكتشف ويستكر ويدع ، وفي محالات السياسة أيضا يحطّط ويرسم الماهج ويقود الأمم وقد استفاد الاسلام من هذه القوة في الرجل لحماية الكيان الشرقي من التفكّك والتشرّد ، فأوحب عليه ناء أسرة متية بحميها من التصدّع والدويان ، عما أتاه الله من قوّة وذلك بالمققة عليها والدفاع عنها»⁽²⁵⁾

وعمقتى هذا المفهوم المعروف للمساواة ، الذي يعطيه الاسلاميون
 عطاءً إنهيًا، مُحدداً مدَّ أوّل وهلة ، أي مع الخلق ، طبيعة ووظيفة كلّ
 من الرجل والمرأة - عمقتى ذلك إذن ، نصل إلى المعادلات المتشابهة
 التالية

المرأة	الرجل
1) لا مدّا تؤمن به لكي تخارب من أحله	1) لا يبالي بروحه في سبيل مدّا يؤمن به
2) عاجزة عن القيام بذلك	2) الرجل يجرّح معادن الأرض
3) عاجزة عن القيام بذلك	3) يكتشف/ يتكرّر/ يدع في المحار
4) عاجزة عن القيام بذلك	4) يحطّط ويرسم الماهج ويقود الأمم في محال السياسة
5) عاجزة عن القيام بذلك	5) يتولّى ساء الأسرة وحمايتها

إنّ ما يجيئنا إليه هذا المفهوم العصري للمساواة ، وما يؤدي إليه ، هو
 في كلمة إقامة عمودحين مطلقين متناقضين عمودح الرجل الفاعل الاجتماعي
 من ناحية ، وعمودح المرأة الخائفة السلبية ، الرجل المتصوّق ، والمرأة
 الدوبية

فماذا بقي للمرأة ، من وظائف متلائمة مع «طبيعتها» ؟ لا أكثر ولا
 أقلّ من أنّها ستكون مصصاً مثالياً لإباحات الأطفال والعناية بهم ، ومرفأ
 الراحة للرجل / الفارس المتعب (Le refuge du guerrier)

ذلك ما يؤكّده السيد علي كَمُون حين يقول مواصلاً
 «الله سبحانه وتعالى ، قد عوّض قوّة بدن الرجل عند المرأة بشحنات
 من العواطف في نفسها ورقة وليونة في ساء جسمها ، وهي فطرياً ليست في
 حاجة إلى الحشونة ، لأنّ وطبيعتها البيولوجية تفرّص عليها أن تكون ليّنة
 سواء في ساء جسمها أو ساء نفسها كما لا يجيئ على القارئ ما للعاطفة

من أهمية في تحمّل الأعباء النفسية للأمم ، فالطفل في أغلب فترات حياته محتاح إلى تلك العاطفة والحنان والرفقة والرحل هو أيضا محتاح إلى من يزيل عنه تلك القشرة الصلدة التي تحجب إشراق روحه وتعيش صفاءها من حراء احتكاكه الدائم بماديات الحياة ، فيجد في امرأته حير معين وخير رفيق ، يعواطفها ورقتها ، فتشأ المودة والرحمة بينهما وفي ذلك رحمة كبيرة من الله سبحانه وتعالى ، (26)

لم يبقَ لنا الآن ، بعد أن تعرّفنا على التحديد الطري لمصطلح المساواة بين الرجل والمرأة ، لدى الاسلاميين ، وعلى نظرية الموارق «الطبيعية الفطرية» التي يصنعونها بينهما ، لم يبقَ لنا ، إلاّ التعرف على التطبيقات العملية لكل ذلك ، أي على كيفية تحقّق هذه المساواة «على الطريقة الاسلامية» في الواقع ذلك ما تحمّسنا عنه محلة الاسلاميين «المعرفة» على لسان السيد عبد المجيد السّاحر الذي سيبيّن تلك الكيفية في مستويات ثلاثة

1) رعاية الأسرة حيث يقول :

«رعاية الأسرة تتحقّق فيها المساواة بأن تتحمّل المرأة مسؤولية الاعتناء بالأبناء وإعداد لوازمهم ، وتوفير ما يكفل لهم النمو السويّ نفسيا وحمسيا ، وأن يتحمّل الرجل مسؤولية الصرب في الأرض وكسب الرزق وفي هذا تناسب مع طبيعة التكوين الحسمي والنمسي لكل منهما » (27)

2) رئاسة الأسرة حيث يقول :

«وليس في إسناد رئاسة الأسرة للرجل ما يخرق مبدأ العدل الذي هو عاية المساواة ، بل إنه يحقّقه تمام التحقيق فالأسرة جماعة ، ولا بدّ لكل جماعة من رئيس يُرّجع إليه عند الخلاف ، وتصادم الرعات حتى تنتظم به الوحدة ، وليس في أفراد الأسرة من هو أحقّ بالرئاسة من الرجل ، وذلك لقدرته على التعيد بقوته نفسا وبدنا وبصره واحتماله ، وبقلة ما

يُطْرَأُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَوَارِصِ الَّتِي تَعْرِفُهُ عَنْ تَمَثُّلِ هَذِهِ الْمَحْمُوعَةِ لَدَى الْأَطْرَافِ الْمُتَعَامِلَةِ مَعَهَا ، بِالطَّرِيقِ إِلَى الْعَوَارِصِ الْمُحْتَلِفَةِ الَّتِي تَطْرَأُ عَلَى الْمَرْأَةِ « (28)

3) شَهَادَةُ الرَّجُلِ ، وَشَهَادَةُ الْمَرْأَةِ حَيْثُ يَقُولُ :

«وَأَدَاءُ الشَّهَادَةِ لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ التَّسَاوِي بَأَنَّهُ يَكْمِي فِيهِ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ عَوَصَا عَنْ رَحْلَيْنِ ، وَلَكِنْ يَتَحَقَّقُ بِأَنَّهُ يَكُونُ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا تَحْقِيرٌ لِلْمَرْأَةِ وَلَا اسْتِنْقَاصٌ لَهَا ، لِأَنَّ أَدَاءَ الشَّهَادَةِ مَسِيٌّ عَلَى تَحَبُّبِ الْمِيلِ مَعَ الْهَوَى الْمَسِيٍّ وَمَعَالَةِ عَاطِفَةِ الْحُبِّ وَالكَرْهِ ، وَمَقَاوِمَةُ الْإِكْرَاهِ وَالصَّعُوبِ الْمَقْسِيَةِ مِنَ الْخَارِجِ ، وَلَيْسَتْ الْمَرْأَةُ فِي كُلِّ هَذَا مُسَاوِيَةً لِلرَّجُلِ فَإِنَّهَا لَا تَمْلِكُ مِنَ السَّيْطَرَةِ عَلَى الْعَوَاطِفِ مَا يَمْلِكُ ، وَلَا تَقْدِرُ عَلَى مَقَاوِمَةِ الصَّعُوبِ الْمَقْسِيَةِ تَرْعِيًا وَتَرْهِيًا كَمَا يَقْدِرُ ، وَلِذَلِكَ غَوَّصَ الرَّجُلُ بَامْرَأَتَيْنِ عَسَى أَنْ تَعْدِلَا فِي هَذِهِ الْأُمُورِ « (29)

إِنَّ أَهَمَّ اسْتِنْتَاحٍ سَتَحْلُصُهُ إِدْنُ ، مِنْ مَفْهُومِ الْمُسَاوَاةِ لَدَى الْإِسْلَامِيِّينَ ، بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، أَنَّهُ التَّكْرِيسُ السَّافِرُ ، وَبِالْمَكْشُوفِ لَوْصَعِيَةِ الدَّوْبِيَةِ بِالسَّسَةِ لِلثَّابِتَةِ ، الَّذِي يَلْعَقُ حُدُودَ الْعَصْرِيَةِ الْمَقْرُوءَةِ بِإِقَامَةِ حُدُودِ فَاصِلٍ بَيْنَ مُعَوِّدَحِينَ مُطْلَقِينَ نَمُودِحِ الرَّجُلِ الْعَاغِلِ الْإِيْحَاجِي ، وَمُعَوِّدِحِ الْمَرْأَةِ الْخَاصَّةِ السَّلْبِيَةِ

كَمَا أَنَّ هَذَا الْمَفْهُومَ يَحْتَلِلُ مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى ، وَبِحُلَاءِ نَامٍ إِلَى مُقَدِّمَتِي الْمَوْقِفِ الْإِسْلَامِيِّ الْعَامِ . الْمَرْأَةُ / اللَّعْنَةُ ، وَالْمَرْأَةُ / اللَّذَّةُ فَالْمَرْأَةُ (حَوَاءُ) كَحَلِيقَةِ لِلشَّيْطَانِ فِي الْفِرْدَوْسِ وَفِي الْأَرْضِ ، لَا يُمْكِنُ أَنْ تُؤْتَمَاتِيكِيَا أَنْ تَكُونَ مُسَاوِيَةً لِلرَّجُلِ فِي أَيِّ شَيْءٍ وَبِالْإِصَافَةِ لِكُونِهَا مُصَدِّرُ الْحَطِيطَةِ ، فَإِنَّ «تَكْرِيبَهَا» دَاتُهُ يَمِي عَمَّا امْكَابِيَةِ ذَلِكَ التَّسَاوِيِ إِذْ يَحِبُّ أَنْ لَا يَسَى أَنْ حَلَقَ آدَمُ سَقَّ حَلْقَهَا - وَفِي ذَلِكَ تَمْيِيرٌ لَهُ - ثُمَّ إِنَّ مَادَّةَ حَلْقِهَا الْأَوَّلِيَّةِ لَمْ تَكُنْ سَوَى مُحَرَّرَدٍ صَلَعٍ أَعْوَجٍ مِنْ صَلُوعِهِ فِي هَذَا الْمُسْتَوَى تَتَدَخَّلُ إِدْنُ مُقَدِّمَةُ الْمَرْأَةِ / اللَّعْنَةُ مُصَدِّرُ الْحَطِيطَةِ لِتَحَدِّدَ أَعَادَ «الْمُسَاوَاةِ» لِلْمَرْأَةِ ثُمَّ يَقَعُ الرِّبْطُ مَعَ الْمَقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ الْمَرْأَةُ / اللَّذَّةُ / الْمُتَمَتُّةُ ، أَيْدَاكَ بِصُورَةٍ ذَكِيَّةٍ إِذْ أَنَّ اللَّعْنَةَ الْأَنْدِيَّةَ الَّتِي تَمْتَعُ الْمَرْأَةُ مِنَ التَّسَاوِيِ مَعَ الرَّجُلِ ، سَتَمَكِّنُ مِنْ وَصْعِهَا دَوْمًا تَحْتَ الطَّلَبِ الْحَسِيِّ فِي

البيت ، وذلك باسم «المطرة» و«الطبيعة» و«الأحلاق» و«الدوق»
 الح هكذا يصرب عصموران بحجر واحد ثم يضاف لذلك
 عصفور ثالث وهو شعار تحرر المرأة وهما تتدخل مقدمة الاسلاميين
 الثالثة التي تحطم مطلب الحركة النسائية في المساواة ، باعتباره طرحا
 موهوما لها ، ومتناقضا مع «حكمة الله في خلقه وفي تقديره» على هذه
 الأسس إذن يتحقق «تفوق» الرجل على المرأة «ناقصة العقل والدين»
 وتُسرع قوامته عليها بصورة مطلقة لأنها عاجزة / قاصرة / ضعيفة مثلما
 تؤكد محلة «المعرفة» حيث نجد

«وبن علم أن القوامة لا تكون إلا على العاجز أو القاصر أو
 الضعيف والمرأة ضعيفة عاجزة ، لذلك كان للرجل القوامة التامة في
 جميع الشؤون العامة ، وحصة المولى عز وجل بالنبوة والرسالة ،
 والخلافة والإمامة والجهاد ، والأذان ، والخطبة وما إلى ذلك .
 وفرض طاعته على المرأة ، ولم يفرض طاعتها عليه . وقد قال ﷺ «لن
 يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»⁽²⁰⁾

II' الأسرة :

- كيف ستعكس المقدمات الثلاث التي تعرّصا لها من البداية ، على تصوّر الاسلاميين للأسرة ، في هيكليتها وعائيتها ؟^٩
- للتعرّف على ذلك ، سعمل على فحص ثلاث مسائل هي
- (1) مسألة العلاقة الروحية في تصوّر الاسلاميين
 - أ- واحات العلاقة الروحية
 - ب- تشريع صرب المرأة
 - (2) مسألة تعدّد الروحات
 - (3) مسألة عائية الأسرة

(1) العلاقة الزوجية في تصوّر الاسلاميين :

لقد تعرّصا في فصل «المساواة» ناسهاب ، للتمايزات الجوهرية التي يصعها الاسلاميون بين الرجل والمرأة ، ولتنعاتها العملية بصورة عامة

بدكرها فقط ، بأن مهمة المرأة الأساسية لديهم هي الانحاب ، في حين تبقى للرجل ، مهام رئاسة الأسرة وتحمل «أعاء» القوامة عليها بصورة مطلقة

أ) واجبات العلاقة الزوجية :

توحي «العلاقة» الروحية - مثل أية علاقة بين طرفين - بوحود نوع من الالتزام يجمع الطرفين ، تصمه وتنظمه مجموعة من الحقوق والواجبات الماطة بمعده كلّ منها وسوف نحد ، أن الاسلاميين - في معرض حديثهم عن العلاقة الزوجية ، سيؤكدون كثيرا ، على كلمة الواجبات ،

ولكسا ، سسظّر مرّة أخرى - مثلها حصل مع مصطلح المساواة - إلى استحقاق المحتوى الخاصّ الذي يعطونه لهذه الكلمة فالعلاقة الروحية لن تكون في تصوّر الاسلاميين عقدا قائما بين طرفين متساويين ، قوامه الاتفاق ، لا الاكراه ، ومتصّما ، نعا لذلك ، حقوق كلّ منهما وواحاته على تلك القاعدة

سيكون حيّر العلاقة الروحية وعطاؤها بالنسبة لهم ، حارحين عن نطاق الاسان والمجتمع ، مينايفريقين ، فالعملية هي استحانة لأمر الحالى بصرورة رواح الذكر والأنثى ، وستكون واحات العلاقة الروحية ، نعا لذلك ، واحات نحو الرّب ، لا بين طرفي العلاقة ، المتحرّكين في حيّر اجتماعي ، إساى

تقول السيّد وردة راح في «المعرفة»

«الواجبات الروحية هي واجبات لله ، قبل أن تكون واجبات لأحد الراجين ، وذلك أنّ الترام الروحة نواحاتها نحو الروح ، والترام الروح نواحاته نحو الروحة ، يُعدّ من الأعمال التبعديّة التي يُستَرَضّ بها الله » (31)

في هذا المستوى ، تأحد عملية تصعيد وتحويل «الواحب» من وحيته وأرضيته الاساية ، إلى الوجهة الالهية ، أهميّة قصوى فتأثحها الماشرة ستكون ، إصفاء طانعي الصرورة والاكراه في القيام بالواحات ، انطلاقا من حلفيتها «الشرعية ، المقدّسة» وبما أنّ وصعية الرجل كطرف في العلاقة الروحية ، هي وصعية «المتفوّق» القوّام ، ووصعية المرأة - كطرف ثان فيها - هي وصعية «الدوّى» التانع ، فلى تكون إدن ، تلك الصرورة ، وذلك الاكراه ، لتفميد «الواحات» المقدّسة ، إلّا من نصيب المرأة

توصّح لنا السيّد وردة راح بوعية الواحات باحتلاف طرفيها ، فتقول

«أمّا عن احتلاف صور الواجات أحيانا ، بالنسبة لكلّ من الرجل والمرأة ، فهو ناشئ عن الاحتلاف الذي جعله الله في طبيعة كلّ من النوعين الذكر والأنثى ، بأن منح كلّا منهما من الحصائص في التكوين

العقلي والعصوي والعصي ما يعنيه على أداء وطائمه التي أبيّطت إليه
 فقد رُوِدَ الرجل بالقوة الدنية والصلاة والحشونة ومئات الأعصاب
 ورحاح العقل وأتران العاطفة وبطء الانفعال وما إلى ذلك من خصائص
 الرحولة التي جعلت على الرجل أعباء وواجبات من نوع خاص
 أما المرأة ، فقد رُوِدَت بالرفقة ، وسرعة الانفعال والمشاعر الملتهاة
 والخيال الواسع ، والصعف والحمل ، والأمومة ، وحاجة الطفل إليها
 مدة طويلة ، وما إلى ذلك من خصائص الأنوثة التي جعلت عليها
 مسؤوليات وواجبات من نوع خاص

وحدير بنا أن يذكر بعض الواحات ، ولو بإيجاز دون تحليل
 فمن واجبات المرأة نحو زوجها الطاعة ، وعدم الخروج إلا بإذنه ،
 والقناعة ، والحرص على مال الزوج والاقتصاد ، والخدمة في المنزل ،
 والتزيّن والنظافة ، وحسن الخلق وحسن معاشرة أهل الزوج ، واحترام
 مشاعر الزوج ، وتربية الأولاد ، والوفاء ، والعفة والأمانة ⁽³²⁾ «
 كما تذلّا محلة «المعرفة» في موضع آخر على نوعية «الواحات» المأطة
 بعهد المرأة ، بصورة أدق ، فحد

« وفي الحديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال «لو كنت
 أمرأ أحدًا أن يسجد لأحد ، لأمرتُ الروحة أن تسجد لروحها» ، وعن أم
 سلمة قالت قال ﷺ «أئما امرأة ماتت ، وروحها معها راص ،
 دخلت الجنة»

ويجب عليها أن لا تعصيه في الفراش ، وأن لا تقوم إلا بإذنه ⁽³³⁾
 تلك هي إذن ، واحات العلاقة الروحية المأطة بعهد المرأة كما
 تتراءى لنا من حلال تصوّر الاسلاميين ولأئها «واحات الله قبل أن
 تكون لأحد الروحين» (مثلما يقولون) ، فإن احلال المرأة بأيّ منها ،
 سيؤدّي إلى عصب الروح ، وعصب الروح سيكون بطبيعة الحال ،
 «مشروعاً» و«عقابه» لها ، سيكون كذلك «مُمرّاً» ، لأنّ عصبه وعقابه ،
 من عصب وعقاب الله الذي عصته ، ولم تقمّ أوامره

ومرة أخرى ، لن تعيب مقدّمات الاسلاميين المذكورة في الأول ، فهي
 تتردّ بوصوح في تصوّره للعلاقات الروحية ، من حلال مصطلح
 «الواحات» «المقدّسة»

فالمرأة / اللعة / مصدر الخطيئة ، العاصية الأندية ، مُعاقبة ،
ومُداسة نكل ما في الكلمة من معنى فمن واحاتها طاعة الروح وعدم
الخروج إلا بإذنه ، وحسن معاشرة أهل الروح واحترام مشاعر الروح
والعفة والأمانة

ومن ناحية أخرى ترر بقوة مقدّمة المرأة / اللدة التي أشار إليها
الاستاد قاسم أمين مد بدايات هذا القرن حين قال

«رأيت في كتب الفقهاء أنهم يعرفون الروح بأنه «عقد يملك به الرجل
صنع المرأة» ، وما وحدت فيها كلمة واحدة تُشير إلى أنّ بين الروح
والروحة شيئاً آخر غير التمتع بقضاء الشهوة الحسدانية ، وكلها حالية من
الإشارة إلى الواحات التي هي أعظم ما يطلبه شحصاد مهذباًن كل منها
من الآخر»⁽³⁾

ورغم قُرب انقضاء القرن على ما كتبه الأستاذ قاسم أمين ، لا يزال
الفقهاء الحدد يتشئون تلك «الشهوة الحسدانية» كأساس لرباط الروح
وللعلاقة مع المرأة ويحثون لها عن الفتاوى ويرينوها بالحجج
«الشرعية» فالمرأة / اللدة / الحسد غير معيّة لدى إسلامييا ، بل إنّ
حضورها هذا المعنى الحسي المرصي ، مؤكّد بصورة قطعية في شكل
واحد «إلهي» «مقدّس» . «ومن واحات الروحة بحوزوها
التزيّن والنظافة» ١١ «وأن لا تعصيه في الفراش وأن لا تقوم إلّا
بإذنه» ١١

(ب) تشريع ضرب المرأة :

يعرقا خطابات الإسلاميين في بحر التفسيرات «الأحلاقية» و«السيلة»
حول «حكمة» قيام الأسرة ، وحول تميّز مفهوم الأسرة «على الطريقة
الإسلامية» ، وتفوّقه عن المفاهيم الموصوفة بـ«المادية» . فهمومهم ،
يصمّن «التساوي» و«العدالة» ، «التوادد» و«الرّحة بين الروحين» ، وهو
يصمّن استمرار المجتمع ويحبّه التوتّرات والهزّات ، كما أنّه يوفّر ميلاد
«أحيال صالحة سوّية» بعيدة عن الاجرام والانحراف . الخ .
ولكن كل هذه «الميزات» والخصال «السيلة» ، تصطدم بـ«خصلة»

أخرى ، يتشكك بها الاسلاميون ، ويميّزون بها الأسرة «المتوازنة السوية»
على الطريقة الاسلامية» عن الأسرة «المحلّة المختلّة» على الطريقة
«المادية» - هذه «الحصلة» هي إجازة وتشريع وتقنين الاعتداء الجسدي
على المرأة من الرجل !!

ما هي الحجح التي سيفقدونها الاسلاميون لتبرير ذلك ؟
تقول السيدة وردة راح

«وهناك شهرة كثيرا ما يتشدق بها الدين يريدون صرب الاسلام ، أو
الجاهليين به ، وهي حكاية الضرب والهجر في المضاحح يقول تعالى
واللّٰتِي تحاۤفون شؤرهنّ ، فعطوهُنّ واهجروهُنّ في المصاحح
واصبروهنّ ، فإن أطعكم فلا تنعوا عليهنّ سبيلا إنّ الله كان عليّا
كبيرا » والصرع يكون عندما لا تنجح الموعظة والهجور ، عند ذلك
يلجأ إلى الصرع وهو الصرع عبر المرح للتأديب والصرع هنا
أحسن من الطلاق إذا تأديت المرأة » (٣٥)

هنا ، إقرار بمشروعية صرع المرأة هدف «تأديبها» ، وتقديم لهذا
الاعتداء ، في سياق «الدفاع» عن الأسرة ، باعتباره يحميها الطلاق
وهنا ، يُطرح ، بكل إلحاح ، السؤال التالي ما هو «السرّ» الكامن وراء
عملية الصرع ؟ أو «ما» الذي سيحدّد عملية «التأديب» هذه ؟؟
تقول السيّدّة عصمت الدين كركر

«علينا أولاً أن نهمم أن العلاقة بين الزوجين في الإسلام تقوم على
التوادر والمحبة ، ولا يمكن نحاح حياتهما العاطفية والحسية واليومية إلا إذا
نبتت على أساس المودة والرحمة (شيء جميل !! من عندنا) .
ولكن إذا أردنا أن نكون واقعيين ، فلا بد أن نهمم أنّ المرأة
رغم حبّها لزوجها ، قد تمرّ بمراحل تخامرها فيها فكرة شيطانية ، وهي
الامتناع عن تمكين زوجها منها . ولا يخفى ما لهذا الحرمان الجنسي من
انعكاسات خطيرة إذا طال . فهو قد يؤدّي إلى لجوء الزوج إلى الزنا
لإشباع رغبته الجنسية ، والزنا فصل عن كونه من أحطر المصائب التي إن
حلّت بمجتمع تدمره ، يؤدّي إلى الطلاق وضياح الأساء وربما نكعهم
ودخولهم عالم الانحراف والاجرام» (٣٦).

ها أيضا ، تندخل مقدمتا المرأة / اللعة والمرأة / اللذة بوصوح
 فكما يُلاحظ ، تعقد المرأة / اللعة ، مرة أخرى تحالفها الملعون مع الشيطان
 لكي تحرم الرجل (أي إسلامييا) ، «أثمن» و«أعز» ما يطله وهو
 المرأة / المتعة ، المرأة / اللذة الكلمات واصحة لا لس فيها
 «تحامرها فيها فكرة شيطانية وهي الامتناع عن تمكين روحها منها» لذلك
 يحور ، بل يجب تأديبها وعقابها ، صرنا ضرب الجانب المتعاقد مع
 الشيطان فيها ، «للتمتع» بجانب اللذة / الجنس منها
 المطلوب إذن ، امرأة حسد / امرأة وعاء ، يُفزع فيها الرجل
 شحاته ، يلتي فيها عرائره ، في أية لحظة ، ومتى شاء هو ، وما عليها إلا
 الاستحانة دون أي تردد فالمسألة في نهاية الأمر متوقفة على تلبية مطالبه
 هو ، وهي في كل ذلك سلبية ، متقلبة ، مفعول فيها وبها ، ليست لها
 مشاعر ، ليس لها رأي ، ليست طرفا مشاركا إلا نكوسها وعاء

الضرب علاج :

ولن يفوتنا ها أن نذكر حححا «حديدة» ، انتكرها الاسلاميون
 لتشريع عملية الصرب و«تسميقها» فلكي يبعدوا عن أنفسهم ، تهم
 التحلف والتوحش المحايثة لعملية الصرب ، سجدهم يتدثرون بعاءة
 «مسايرة العصر» وستكون النتيجة متمثلة في هذه المفارقة المضحكة
 وهي استنحاد الاسلاميين بـ«العلم» لتبرير صرب المرأة وتشريعه !!
 - نعود للسيدة عصمت الدين كركر التي تواصل حديثها السابق قائلة .
 «أليس من الأفضل أن نفهم ، أن ضرب الرجل لامراته الناشز ، إد
 لم يفع معها القول الحسن (الوعظ) والمحر ، هو علاج خاص لحالات
 خاصة ، مصابة بمرض خاص»⁽³⁾

ما هو هذا المرض ؟ ذلك ما ستوضحه لنا «نكل علمية» على صفحات
 مجلة «المعرفة» ، السيدة وردة راح التي تقول :

«... إن النشوز هو حالة مرضية تنتاب المرأة وهذه الحالة المرضية
 نوعان :

الأول هي الحالة التي تلتدّ فيها المرأة بأن تكون الطرف الخاضع
وبأن تُضرب وتُعذّب وهو ما يسمّى في علم النفس (Masochisme)
والثاني . هو الحالة المرضية التي تلتدّ فيها المرأة بأن توقع الأذى بالغير
وأن تتسلّط وأن تتحرّر وتتحرّم وتسيطر ، وهذه الحالة تسمّى (Sadisme)
في علم النفس

فمثل هذه المرأة لا حلّ لها سوى انتراخ شوكتها وكسر سلاحها الذي
تتحكم به ، وسلاح المرأة أوثقها
أما المرأة الأخرى التي لا تحدّ لذتها إلّا في الحصوع والصر ، فإنّ
الصر لها علاج

ومن هنا تتفق كلمة القرآن واهجروهن في المصاحح واصبروهن ،
مع أحدث ما وصل إليه علم النفس العصبي في فهم المرأة الناشز،
فكانت هذه الكلمة من المعجزات العلمية للقرآن، إذ تلخص ما أتى به
علم النفس في محلدات عن المرأة الناشز»⁽²⁸⁾

هذه الطريقة ، يحاول الإسلاميون تطويع علم النفس ، لتعير
الاعتداء الحسدي على المرأة ، تماما مثلما حاول الباريون تطويع علم
البيولوجيا لتعير حكمهم بالإعدام على شعوب العالم وأحاسه التي لم تلغ
«بقاوة» الحس الآري، و«تفوقه» ومثلما تحاول الحركات العصرية في
فرنسا لتعير حكمها بالطرد والتقتيل المسلط على العمال العرب
المهاجرين

أما المفارقة الثابتة التي تؤدّي لها محاولة الرور في مطهر «المساير للتطوّر
والعصر» ، فهي الاقتراح «الطريف» بعدم تعميم الضرب ، كحقّ لكلّ
الرجال ، ووقف ذلك «الحق» على «الصفوة الاجتماعية» !

نعود مرّة أخرى للسيدة عصمت الدين كركر التي تقول

«أعلم أنك ستقول ، لكن بعض الرجال لا سيّما الجاهلون منهم ،
وسكّان الجبال والأرياف (كذا!) قد يستعلّون هذا الترحيص المشروط
(الضرب) ليسيئوا إلى روحاتهم ، ويعاملوهنّ معاملة الذوات لذلك
أرى أننا في هذا العصر ، ينبغي أن نحرم الضرب على الأمي ،
والجاهل ، وهنا يأتي محال التطوّر»⁽²⁹⁾

ذاك هو الاقتراح «القيّم» الذي تقدّمه لنا السيّد عصمت الدين كركر وبالرغم من أنّه لم يحصل بعد على إجماع كلّ الاسلاميين ، فإنّه يعترّ بكلّ مأساوية ، إلى آيّة درحة من الاسفاف ، يمكن أن يؤدّي «الاحتهاد» و«مواكبة التطوّر والعصر» في مسألة صرب المرأة !! وهو اقتراح يدكرنا بمناقشات دارت بمجلس نيابي لأحد الأقطار العربية ، حمي فيها الوطيس حول نقطة الصرب هذه ، لا حول رفضه أو قبوله من الأساس ، باعتباره اعتداءً مُهيباً على كرامة المرأة كإنسان ، وإنّما حول طول العصا التي ستُصرب بها وعرضها ، لا غير !!

على كلّ ، وفي انتظار حصول إجماع كلّ الاسلاميين على مقترح السيّد كركر ، الذي يحقّق معادلة «الأصالة والمعاصرة» الصعبة ، أروع تحقيق - فلا شكّ ، أن روّحات مواطني «الجاهليين» و«الأميين» سكّان الخيال والأرياف ، روّحات العمّال والفلاحين ، لا شكّ أنّهم يندسّ مسبقاً حطّهم التعيس ، الذي جعلهم في أسفل السلم الطقفي والعلمي والثقافي وحرّمهم من «متعة» العصا في حين أنّ روّحات السادة المعتلين ، أرفع الرّتب الاجتماعية والثقافية يتطرون بشوق لا مثيل له ، فرصة التمتع بشرف «حديد» يليق بمرتبة الحمة وهو «شرف» الصرب الذي منّحه إيّاهنّ السيّد كركر فتعاريبا لهؤلاء وتهايبا لأولئك !!

ولكنّا ، رغم كل شيء ، على يقين من أنّ اسلاميّا - لو أحجموا - على قبول هذا المقترح - فإنهم لن يتناسوا مبدأ العدل - وهو مبدأ عزيز عليهم - وسيحدون صيغة تمكّن روّحات «مواطني الجاهليين سكّان الخيال والأرياف» من التمتع بهذا الشرف العظيم وقد يكون ذلك مثلاً ، في صيغة لجنة قارة مكوّنة من «الصفوة الاسلامية المثقفة» تتولّى عملية صرب زوّحات المواطنين الجاهليين الأميين - نيابة عنهم - بكلّ «منهجية إسلامية» !!

(2) تمدد الزوجات :

تزامت دعوة الاسلاميين في تونس خلال الصائفة الأخيرة ، لمراجعة عملة الأحوال الشخصية ولاحراء استفتاء حولها ، مع الحملة التي شنها «إخوانهم المسلمون» في مصر ، فسارعوا - على لسان «أميرهم» راشد العنوشي - لاعلان مساندتهم ، و«توبيههم» بإلغاء المحكمة الدستورية المصرية للقانون المحول للمرأة حق طلب الطلاق في صورة تروّج روحها لامرأة أخرى لقد «أعش» هذا الاحراء الرجعي - الذي اتحد تحت صغط «الاحوان المسلمين» في مصر - اسلامييا في تونس ، الذين حاولوا استغلاله لاحتراق «حدار الصّد» - محليا - مستعبيين ، إضافة إلى ذلك ، بالامكانيات المادية والاعلامية الصّحمة التي وُطّفت - عربيا - للهجوم على حقوق المرأة (حرائد ، محلات ، فتاوى هيئات «شرعية» وما يُشتم من ورائتها من رائحة التروودولار)

اطلقت إذن الشرارة الأولى للحملة المعادية للمرأة خلال الصائفة الأخيرة على أيدي «إخوان» مصر ، لتشمل بعدها بقية الأقطار العربية وكان محور هجومهم ، تنصيص قانون الأحوال الشخصية على أن «رواح الرجل من امرأة ثانية يُعتبر إصرار» وعلى مسحها تما لذلك «حقّ الطلاق»

لمادا الاعتراض بالتحديد على كلمة «الإضرار» لأن

«زواج الرجل بزوجة أخرى لا يشكّل بالضرورة إضرارا بزواجه الأولى . ولعطف الإضرار هو أقبح كلمة في القانون ، (لأنّ) صياغته» بصّت على أنّ تزوّج الرجل بامرأة أخرى إضرار بها حتى تجعل لها الحق في طلب الطلاق . . ووصف محرّد التزوّج بأنه إصرار ، وصف قبيح لأنه يخالف قوله تعالى . «فانكحوا ما طاب لكم من النساء .» وهذا أمر من الله ، وأدنى درجات الأمر ، الإباحة . فهل تصوّر أنّ الله مسحاه وتعالى يبيح فعلا من الأفعال يصفه الناس بأنه إضرار ، فالشريعة قائمة على : افعلوا ، ولا تفعلوا . افعلوا لما يترتب عليه من المحاسن ، ولا تفعلوا لما يترتب عليه من أضراره»^(١).

«ينسف» الاسلاميون إذن أسس «القانون» وكل ما يترتب عنه ، على قاعدة مقابلته مع الشريعة كمصدر وحيد للتقنين وهكذا يتحد مبدأ تعدد الروحات صفتي الضرورة والإلزام ، لأنه مدرج ضمن أوامر إلهية مقدسة لا يجوز ولا يمكن الخروج عنها ولأنها أوامر إلهية ، فلا يمكن أن تكون نتائجها محالة لمصلحة الإنسان في حين أن تعطيل القانون لمبدأ تعدد الروحات واعتباره صررا ، مرفوض من أساسه لأن مطلقاته وصعية (أي انسانية) ، ومثل هذه المطلقات لا يمكن اعتبارها بالنسبة للاسلاميين - مصدرا لتقنين وتنظيم العلاقات الشرعية ، بل إنها تؤدي إلى الاصرار - تلك العلاقات وتمصلحة الانسان

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المستوى هو الآتي ما هي - حسب الاسلاميين - «المحاسن» و«المصالح» التي سيحققها مبدأ تعدد الروحات ؟ وما هي «الأصرار» التي سيمكن من تجاوزها أولى هذه «المحاسن» التي يدافع عنها الاسلاميون ، هي أن تعدد الروحات يمكن من حل مشكلة فائض النساء ، وبالتالي من تحقيق توارن المجتمع ، وبذلك تلعب عاية «سيلة» ، توفر لكل النساء العيش في ظل «الطمأنينة» و«الأم» عن طريق الرواح ، وتقضي على «أصرار» طاهرة النساء العوايس وهكذا يتحد مبدأ تعدد الروحات ، طاعا «مطقيا» و«واقعا» وأيضا «أخلاقيا» ، «إنسانيا» ، «سيلا» ١١

يقول الشيخ محمد متولي شعراوي

«إن فكرة التعدد منطقية وواقعية وفلسفية ، فالفكرة تقول لا يمكن أن يتعدد شيء على شيء ، إلا إذا كان المتعدد فائضا ، فإذا كان المتعدد فائضا ، فطبعي أن يتعدد ، وإذا كان المطلق والواقع يقول إن عصر الذكر أقل من عصر الأنثى في كل عالم من عوالم التكاثر ، فإذا كان الأمر كذلك ولا تعدد إلا عن فائض ، فسقول لمن يقوم ضد الاسلام ويعيب الاسلام اعط كل ذكر أنثى ثم ستجد الفائض عددا .

هذا العدد ، ما موقفه في المجتمع ؟ سيكون مشكلة لا حل لها إلا بالتعدد إذن فالتعدد يبع كارثة ما دام لا فائض إلا بتعدد . فلا بد أن نحل قضية ذلك المتعدد ، فشرع الاسلام أن يتزوج الرجل اثنتين أو ثلاثا أو أربع» (١١).

ثانية «المحاسن» التي يوقرها لنا تعدّد الروحات حسب الاسلاميين ، هي تحبيب العائلة الاهترار الساحم عن الطلاق ، وما يترتب عنه من انفصام العلاقات الروحية وتشرّد الأساء ، ونقاء المرأة بلا عائل ، وهذه أيضا ولا شكّ عاية «سيلة» حدا ١١

يقول الدكتور حسين هاشم

«إنّ الاسلام حين أباح التعدّد ، أباحه حتّى لا تنفصم عرى العلاقات الزوجية ، وحتّى ما يتكرّر أحد الروحين للآخر ، فبدلا من أن يطلق الرجل روحته ويستبدل بها غيرها ، وقد يكون له منها أولاد فيتشرّدون بالطلاق ، أو قد لا تستعني هي عنه حيث لا عائل لها غيره »^(٤٢)

عاية «سيلة» أخرى ، بحققها التعدّد ، حسب الاسلاميين ، هي «تحبيب الروحة إساءة روحها لها» ١ وقد تندو هذه الحنّة عرية نوعا ما ، خاصة بعد ما عرفناه من تبرير وتشريع الاسلاميين صرب الرجل لزوجته ، ولكن يبدو أن دور هذه الحنّة هو بالوسط ، محاولة استدراج المرأة حتّى تقبل التعدّد ، باعتباره بديلا «أهون من الصرب»

تقول الدكتورة إنشاد عزّ الدين

«إنّ التعدّد ليس مشكلة ، بل هو حلّ لكثير من مشاكل الأرواح بالمجتمع وحلّ لمشاكل الأسرة ، فالزوج غير الموفّق في حياته الزوجية ، أفضل له ، أن يتزوج ، من أن يسيء معاملة زوجته »^(٤٣)

عاية «سيلة» أخرى للتعدّد تُصاف لسابقاتها ، تتمثل حسب الاسلاميين ، في تحبيب الروح ، التعرّص «للفتس» ، سبب حالات الحيض والنفس والمرض ، التي تعترى زوجته ، والتي ستشكل موانع لتحقيق رعايته وشهواته الجامحة ١

يقول الشيخ عبد الرحمن بن حبرين

«إنّ لتعدّد الزوجات حكمة إلهية ، فالله أباح في شرعه ما تتمّ به حاجة الشر ، وما لا ضرر فيه على أحد إنّ شهوة الرجل أقوى من المرأة كما هو ظاهر (كذا) فلا يحصل إعفائه بواحدة ، وقد لا تعفه إثنان ولا ثلاث (كذا!!)

إن المرأة يعترىها موانع كالحيض والنفس والمرض ، فإذا لم يكن عد

الرجل سوى واحدة ، فإنه في تلك الحالة يتعرض للفتن ، وقد يخشى على نفسه الوقوع في العاشنة ، فإذا كان له روحه أخرى أو روحيات ، حصل إعفاف منه ، وعصَ نصره .^(١١)

تلك هي أهمّ «المحاسن» / الحجج ، التي يقدمها الاسلاميون للدفاع عن مبدأ تعدّد الروحيات ، إضافة لحجة الأمر الإلهي المقدّس الذي لا يجوز معصيته ، وإلى بعض الحجج الحرثية الأخرى المعهودة التي يربّون بها موقعهم ، من نوع أنّ الروحة عاقر ، أو مسنة الح . والمهم من كل ما تقدّم ، أن مبدأ تعدّد الروحيات يميلنا بكل وصوح إلى إحدى المقدمات المحورية لموقف الاسلاميين العام من المرأة وهي مقدّمة المرأة / اللذة

فحلف كل الحجج «الأخلاقية / الاسانية / السيلة» المعلّمة للموقف ، من نوع تحمّس الطلاق ، وتحمّس تشردّ الأساء ، وتحمّس الزنا ، و«انتشال» الساء العواس من حريم الوحدة الح - حلف كل ذلك يلوح - لا شح - وأما الصورة الحقيقية للمرأة في تصوّر الاسلاميين وهي المرأة / الحسد ، المرأة / اللذة ، المرأة / الحس ويمكّنهم طابع الأمر الإلهي الذي يحتمون به لإقرار الرامية مبدأ التعدّد ، من ناحية أخرى من تحقيق هذين .

أولاً «تخظيم» أسس ومطلقات مطلب الحركة النسائية والديمقراطية بإلغائه ، وأسس ومطلقات التشريعات والقوانين التي أنطلت ، باعتبار أنّ قاعدة تلك الأسس والمطلقات عربية (استعمارية) أو وصعية (إنسانية) ، وهي في كلتا الحالتين لا تصلح أن تكون قاعدة للأحكام والتشريعات لتخظيم مجتمعاتنا ، بل إنها حسب رأيهم تمثّل المدخل الرئيسي لرعرتها وما يقع الربط مع إحدى مقدماتهم المحورية الثلاث ، وهي مقدمة : تحرر المرأة مؤامرة استعمارية

ثانياً «دفع» حجج الحركة النسائية والديمقراطية الدامغة ، حول مدلولات التعدّد ، التي تأتي في صدارتها وفي الأساس نفي المرأة كقيمة إنسانية وحصر صلوحياتها ، في درجة آلة جسية حاصعة لرغبات الرجل ، ثم يضاف لذلك بصورة ملموسة ، سلبها حقّها في الزواج على أساس «اختياري لا قسري ، وسلبها حقّها في الطلاق والامصال . وكلّ

ذلك يمكن الاسلاميين من ترسيخ وضع المرأة في دور التابع الأبدي للرجل / الأب / الأخ / الروح الح ، الذي «يتمتع» بكافة «الحقوق» تمامها «حق» تزويجها (الأب ، الأخ .) ، «حق» تطليقها أو الزواج بعيرها (الزوج) وهما ، نحد أنفسنا إزاء النموذجين المطلقين للرجل والمرأة اللذين يضعهما الاسلاميون نموذج الرجل / «المتفوق» ، المتمتع بكل «الحقوق» ونموذج المرأة / الدونية ، الخاضعة ، التابعة وهكذا تتحقق العودة والربط مع مقدمة الاسلاميين المحورية الأخرى مقدمة المرأة / اللعنة / الخطيئة ، المعاقبة ها ، سلبها كل الحقوق المذكورة أعلاه . إن هذا الجانب المتخلف والاحتقاري للمرأة من صمم بقية مدلولات مبدأ تعدد الروحات ، هو الذي تفتن له الأستاذ عباس محمود العقاد فوَّحه له سهام بقده الحدري قائلا .

«إن أكثر ما يطل أن المرأة من متممات رينة البيت ، فكما أن في البيت متاعا وأثاثا من كل صنف ، كذلك يحسن أن تكون فيه واحدة أو أكثر من صنف النساء وإن بعضهن ليغير زوجته مرارا ولا يغير ملاءة سريته» .

(و) لا أعلم لماذا يسوغ للرجل أن يستحود على أكثر من أربع ساء ، ولا يسوغ للمرأة أن تطمع في أكثر من ربع رجل ، إن لم يكن أقل ٩٩» (١١)

يزين الاسلاميون إذن «محاسن» التعدد ، وينوعون «الحجج» والتبريرات المدعمة له : في بعد ميتافيزيقي مقدس ، أو في بعد أخلاقي / اجتماعي / إيسابوي مزيف ، وتتداخل مقدماتهم المحورية الثلاث لتحديده ، ولكن المحور الرئيسي الفاعل يبقى مقدمة المرأة / اللدة ، المرأة / الحسد - والهاجس الدفين يبقى : الهاجس الجنسي المفتل إلى أقصى الحدود

يتعرض السيد فؤاد الفحماح في مقال نُشر بحريدة «الرأي» خلال صافقة 1985 ، ضمن حملة الاسلاميين الداعية لإحراء استفتاء حول حملة الأحوال الشخصية - إلى «صعوبات» تعدد الزوجات ، التي «تبرر» - حسب رأيه - «المحضورات» فيقول :

١ . . ثمة وحوه عدّة لهذه الصرورة ، كالعجز الجنسي الذي ند

يعتري المرأة بعد الرواح نتيجة الرود الجنسي خاصة وأنها تصل إلى مرحلة التغير في سنّ مكورة سياً (حمن وأربعون سنة) ، أصف إلى ذلك الثقافة في درجة الاحساس الجنسي علاوة على بعض الأعراس التي تتاب المرأة كالعاس والحيص والرصاص ، وهي حالات قد تعوقها على الممارسات الجنسية . «١١»

وتتعرّص علة «الاتحاد» «المعرفة» لموضوع التعدّد فحد أن

«حماية الأسرة عن طريق تعدّد الروحات في الحالات التي تكون فيها الزوجة عقيمة أو لا تمي نحاحات الرجل الجنسية ، فلا يصطره ذلك إلى الزبا كما في المجتمعات العربية أو اتحاد الحليلات ، بل يتروّح أخرى حفظاً من التمزّق . . وفي الحديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «لو كنت أمر أحدا أن يسجد لأحد ، لأمرت الروحة أن تسجد لروحها» وعن أم سلمة قالت قال ﷺ «أيما امرأة ماتت وروحها عا راص ، دخلت الجنة»

ويجب عليها أن لا تعصيه في الفراش ، وأن لا تقوم إلّا بإدائه» «١٢»

ذلك هو بوضوح محور المسألة ، وعالها ، ورهاها المحور هو أن تكون المرأة حسداً ، المحال ، هو الفراش ، الرهان : أن تكون المرأة لعبة جسية مطيعة وفي صورة عدم الانصياع ، فمصيها هو المحر والصرب في الدنيا ، (مسألة صرب المرأة) ، ثم - وذلك ما يقع التأكيد عليه هنا - هو جهّم وبشّ المصير في الآخرة وهذه هي الأهداف التي سيضمناها مبدأ تعدّد الزوجات الذي لن يطوّق أو يحدّد «لدة» إسلامينا في نطاق ضيق (زوجة واحدة) ، بل سيطلقها إلى أرحب الحدود وأقصاها يشيها ويثّلها ويربّعها . . «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» ولأجل تحقيق هذه الغاية ، يتفنّن «فقهاؤنا» المعاصرون ويجهدون أنفسهم - على درب أسلافهم - لاختلاق الفتاوى المبررة لذلك ، لكي تسقط عن وجوههم في الأثناء أقتعة «التقوى» و«الصلاح» و«الأخلاق الفاضلة» وتلوح حقيقة اختلالهم ونهمهم الجنسي المرضي . ولعلّ أحد أسباب

تواصل حملة الاسلاميين المسعورة على مصلح كبير مثل قاسم أمين ، هو بالصط وقوفه على هذه الحقيقة المستترة حلف بريق «الفتاوى المحكمة» فهو يقول ، محددا مدلول مدأ تعدد الزوجات .

« فلا أرى تعدد الروحات إلا حيلة شرعية لقضاء شهوة هيمية ، وهو علامة تدل على فساد الأخلاق واحتلال الحواس وشره في طلب اللذائذ » (١١)

ولكن وبالرغم من وصوح المحور ، والمجال ، والرهان من خلال مدأ التعدد ، فإن الديماغوجيا تلعب بإسلاميين حدود اللامعقول حين يحدهم لا يتورعون ، عن تقديم الرحل متعدد الروحات في دور الضحية المسكينة ، الحرّي بالعطف والرحمة ١١
تقول الدكتورة إشاد عز الدين

«إنّ الروح في رواحه الثاني يقوم بتضحية كبرى ، فهو لا يطلق روحته ، بل يُبقي عليها ويلتزم بكل واحاته تحاها » (١٢)

حقيقة ! يا لها من «نصحية» وبأله من «بل أخلاق» . تحقق اللعبة على كل امرأة لا تعترف لإزاءها (مثلها تعترف الدكتورة) بالفضل والعرفان بالحميل

3 - غائبة الأسرة :

تعرّفا أثناء فحصا لهيكلية الأسرة عهد الاسلاميين على «واححات» الزوج والروحة و«حقوق» كل منهما وعلى الصلوحيات المحددة له . بقي أن نتعرّف الآن - ولور باقتصاب نظرا للاستقلالية السسية لهذه المسألة عن موضوعنا - على ما يعده الاسلاميون لتيحة الزواج «على طريقتهم» ، أي للأطفال سنسقط في هذا المحال عديد الغايات المتداولة مثل «تعمير الأرض عن طريق الانجاب» و«المحافظة على تواصل الأحيال» . الخ .

فالعناية من تكوين الأسرة ، ومن الإبحاب ومن تربية النشء ، ستكون بالنسبة للاسلاميين غاية سياسية بحثة ضمن مخطط سياسي وهيكلية تنظيمية متكاملة وسيكون الدور الموكول للمرأة في هذا الاطار «طريقا» نوعا ما فهي ستكون شبيهة بالسحان الذي يتولّى تنفيذ عملية الردع ضدّ الخارج على القانون السائد والذي يكون في نفس الوقت مشاركا لذلك السحين في سحبه والمرأة ، ضحية الاستبعاد الرحولي - حسب منظومة الاسلاميين - ستوظف في وصعيتها تلك لخدمة أعراض الحركة إذ أنه بطرا لتمتيع الاسلاميين المرأة بـ «واحباها» و«حقها الشرعي» في البقاء في البيت ، وإبحاب الأطفال وتربيتهم ، سحدهم يعملون على استعمال المرأة الصحية أداة ومطية لتحقيق مخططهم ما الذي يطله الاسلاميون من المرأة بالصسط ؟ بمقتضى ما تقدّم ، سيكون المطلوب من المرأة «الاسلامية» إبحاب أطفال من نوع خاص ، معايير لقبية عمليات الإبحاب ، فالمطلوب منها «إنجاب حنود الدعوة» ، الذين ستتولّى العمل على «تربيتهم» تربية إسلامية «أصيلة وقويمة» وهذه التربية «على الطريقة الاسلامية» تعني أن المرأة ستتولّى - تحت إشراف الرجل ربّ العائلة - العمل على غسل دماغ الأطفال «تربيتهم» وفق عقيدة الاسلاميين السياسية ، فتغرس فيهم مبادئ «الجهاد» في سبل أهداف «الجماعة» والموت في سبيلها ، و«تعدّهم» لمحاربة من تحدّدهم الحركة لهم من أعداء

تصبح الأسرة إذن خلية من خلايا الحركة الاسلامية ، وحلقة من حلقات عملها السياسي والتنظيمي المهيكّل على شاكلة التنظيمات الهتلرية والفاشية ، صارية - حسب هذا التصوّر - عرض الحائط بحقّ الأطفال في بناء حياتهم المستقلّة المنحرّرة من كافة أشكال الضمّعت والتوجيه الإكراهي القمعي وذلك إضافة لحملة الاحتلالات والاهترارات القسّية الأكيدة التي ستصيب الأطفال وسط أحواء العائلة السعيدة «على الطريقة الاسلامية» بنظام «الحقوق والواجبات» المايط للوالدين الذي تعرّصا له فيما سبق (ضرب الأمّ ، تعدّد الزوجات ، الطلاق . الخ) ولعلّه من المفيد التعرّف بصورة ملموسة ، على نموذج نظري من

كتابات الاسلاميين التي رَوَّحوها واعتمدوها في شاطهم فقد أدرحت
 محلة «الاتجاه» . «المعرفة» في هذا الصدد ، رسالة مهحية موحَّهة
 «للأخوات المسلمات» من طرف السيِّدة ريب الغزالي (وهي قائدة
 القطاع النسائي في حركة «الإخوان المسلمين» مد فترة حس السَّ مروراً
 بالمصبي ، وهي التي أطلقت على الرئيس أنور السادات لقب «الرئيس
 المؤمن» مماسة شروعه في حملة تصفية اليساريين والباصريين من ناحية ،
 وإطلاق سراح «الإخوان المسلمين» الذين حاولوا اغتيال عبد الناصر
 وقلب نظامه بإعانة الاثقلير من ناحية أخرى)

تقول ريب الغزالي مخاطبة «الأخوات المسلمات» في رسالتها المدرجة
 محلة «المعرفة»

«يا حبيبي المسلمة ، يا אחتي ، يا انتي
 نحن سنظر أن تقدمي للعالم الاسلامي رعباً قائداً يقود المسيرة
 الاسلامية ويرفع علم لا إله إلا الله وحده ويوقن أن الموت في سبيل
 ذلك هو أفضل حياة وأرقى مراتب الوجود والمعرفة والسعادة
 قيادة تقول بصدق ووفاء والله لو أبي قُتلت في سبيل الله مائة مرة
 وأُبعت ، لبي لأطلب الموت وأنا مصمم على أن لا أستريح حتى تُحكَم
 الأرض بكلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله
 عريزي . .

المطلوب منك أن تعاهدي الله وتنايعيه على أن تتدثي مع أولادك ،
 فتشرحي لهم ظروف القضية الاسلامية وظروف صعب المسلمين ،
 وانهارهم الحاضر ، وأهم غناء صائح تائه ، وكيف أن اليهود ربوا في أمة
 الاسلام طواغيت يحكمون بغير ما أنزل الله .
 قولي لَهُ :

يا وَلدي : نريد قائداً يقود الأمة .
 يا وَلدي : نريد جيلاً يحارب الشيوعية والقومية الضيقة
 والمهجيات . . .»

ذلك هو إذن الدور «التربوي» الخاص الملقى على عاتق المرأة «المسلمة» ، وتلك هي الغاية من وجود العائلة في تصوّر الاسلاميين و باعتبار أنّ هؤلاء الأحييرين - كما هو معلوم - يقسمون برنامج عملهم السياسي إلى مراحل ثلاثة .

(1) مرحلة الدعوة

(2) مرحلة الجهاد

(3) مرحلة التنفيد

ولكلّ من هذه المراحل الثلاث حظّها المتميّزة والمؤدّية إلى التي تليها - فإنّ ما استعرضناه أعلاه من حلال محلة «المعرفة» ، إنّما يتّصل في مرحلتي الدعوة والجهاد فرسالة السيّد العزالي المنهجية تجعل من العائلة النواة التنظيمية الأولى «لترشيد» الأطفال و«بلورة» فكرهم حسب الايديولوجيا والعقيدة السياسية للاسلاميين كما أنّها تحدّد لهم الأعداء الواحب عمارتهم والقضاء عليهم : الحكام / الطواغيت أساء اليهود الروحيين ، الشيوعيين ، القوميين ، أي كلّ مخالف سياسيا للحركة ، كما يتمّ «إعداد» الأطفال نفسيا في هذه المرحلة لتنفيذ الاقصاء ضدّ أولئك الأعداء عن طريق العمليات الارهابية التي ستتّصل في المرحلة التالية ، وذلك تحت عطاء «التصحية» و«الاستشهاد في سبيل الله» و«الجهاد» من أجل إعلاء كلمته ثمّ ستمكّن هذه العملية المتّمة «لغسل دماغ» الأطفال من تحقيق بقية الدور المطلوب من العائلة في المرحلة الثالثة - مرحلة «التنفيد» وساء «الدولة الاسلامية» ، حيث ستشكل العائلة خلية أساسية من خلايا المجتمع «الاسلامي» الذي يكون فيه الانصياع والولاء والطاعة و«للأمير» ، «حليفة» الله و«طلّ الله» في الأرض ، مسألة مقدّسة وحيوية لضمان تواصل السلطة والنظام التراتبي السائد

إنّ أهمّ استنتاج ستحصله من كلّ ما تقدّم في هذه المسألة ، هو أنّ تصوّر الاسلاميين للعائلة - سواء في هيكليتها وعلاقاتها الداخلية أو في غايتها وبعدها الاجتماعي - إنّما هو تأكيد واضح وجليّ للفكرة القائلة بأنّ مؤسّسة العائلة تمثّل بالفعل إحدى الدعائم الثلاث التي يقوم عليها اضطرهاد المجتمع الطبقي ، باعتبارها :

«محمّر قمع عموية وعرائز الأطفال ، مكان تشويه نشاطهم الذهني
والحسي وفي استقلالهم المدرسة الأولى لتعليم الطفل الجوع أمام
الأب وبالتالي القائد ، رت العمل ورت الدولة إنها حلية الطام القائم
الأولى ، وصمان استمرارية مراته ووفرة استهلاك بصائعه المبرعة من
القيمة الاستعمالية . »⁽⁵¹⁾

III - الاختلاط :

يقيم «الاسلاميون» الدنيا ، ولا يقعدونها أثناء تعرّصهم لمسألة الاختلاط بين الرجال والنساء في الحياة العامة في المدرسة ، في المصنع ، في الادارات ، في الطرقات ، وأيضا في الحياة الخاصة أي داخل البيت

المطعم الأساسي الذي يقدّمونه ، هو أنّ الاختلاط يؤدي إلى فساد الأخلاق ، وإهيار القيم ، وبالتالي إلى عرقلة إقامة «مجتمع سليم ماهص»

ولكن - وكالعادة - سيكون هذا الخطاب الأخلاقي «السيل» عطاء لتسعيد مقدمات الاسلاميين المحورية حول المرأة ، المذكورة آنفا ، وعلى وجه الخصوص منها : «مقدمة المرأة / اللدة» وقبل التعرّص لذلك ، سحاول التعرف على أشكال ومحتويات الاختلاط بين الرجال والنساء التي يرفضها الاسلاميون ، ويعتبرونها محرّمة

يقول السيد لطفي الصّناع في كُتَيْب يعترّ عوانه لوحده عن نفسه «تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية»
يقول :

«وعنّا شاع لدى نعر من الموسرين اليوم ، استخدام الرجال في البيوت وقيامهم بشؤون البيت الداخلية ومحالطتهم للنساء بمزج الرجل من بيته إلى عمله ، أو إلى صديقه أو إلى شأن من شؤونه وقد ترك روحته مع الخادم الشاب الذي يتفجّر حيوية وشاطا وقوة ، وعنّا لا يكون معها

أحد من الناس ، وهي لا تتستر منه ، وقد رُفعت الكلفة بينهما ، فهي تأمره وتناديه وتناهيه ، وهو يحكم عمله يستحيب ، والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ، وما حلاً رجل بامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما ، يحسّه إليها ويحسّها إليه حتى تقع الجريمة « (٢٢)

تلك صورة أولى من صور الاختلاط المحرّم وبالرغم من أن هذه «القصة» لا تمتّ بصلة لمشاعل عموم المواطنين وواقعهم ، بل هي خاصة بعتة «الموسرين» منهم ، فإن هذا الاهتمام «المشكور» من الاسلاميين بطرحها ، يُعيد إلى الأذهان ذلك الحلّ «العظيم» و«الدكي» الذي حادت به عقريّة «السلف الصالح» ، والذي تمثّل بكل ساطة ، في حصي الخدم والغلمان ١١

صورة ثانية - عبّية عن كل تعليق - من أنواع الاختلاط المحرّم ، هي مقابلة الزوجة أصدقاء زوجها ١١

يواصل السيّد الصنّاع فيقول

«وكذلك ما شاع لدى فئة من أُنّاع العرب ممّن لا يحافون الله ولا يرعون حرّماته ، من استقبال المرأة صديق زوجها في حال عيابه والسماح له بالدخول إلى بيتها ، والخلوس معه ومؤانسته والتسّطّ معه في القول وعمارحته وما إلى ذلك

إنّ هذه الخلوة محظورة بموعة شرعا ولا يجوز التساهل بها ، بحجّة الثقة بالصدّيق والزوجة ، وليست تُحمد عقابها ولا يمكن أن يرضى بها ، إلّا إنسان مريض القلب ، فاقد العيرة ، عديم المروءة» (٢٣)

صورة ثالثة هي مقابلة المرأة للطبيب

«وكذلك أن تذهب المرأة إلى الطبيب وحدها ، وتتحقّق حلوة محظورة ، فيكشف بحكم مهته عن مواضع في حسدها ، ثمّ يبالغ في الاستمصار بالأسئلة التي تقود إلى الحرام « (٢٤)

صورة -رابعة- ، هي السهرات العائلية

«وكذلك فإنّ الحلسات العائلية - كما يدعوها - التي يحتلط فيها الرجال بالنساء وهنّ في أتمّ زينة ، وقد ألغين الحجاب وأظهرنّ المئات بحجّة أنّهنّ أصدقاء « (٢٥)

وقد يتبادر إلى الذهن ، أن حظر الاختلاط محصور فقط - كما تقدّم - في كل عريب عن الأسرة (حدم - أصدقاء - طيب) ، ولكن الأمر لن يتوقف عند هذا الحدّ فالاسلاميون يحرمون اختلاط المرأة حتّى بأقارب زوجها كأخيه وابن أخيه وعمّه وحاله (ثمّ يتحدثون بعد ذلك عن دعم صلة الرّحم ١١)

يحيى الشيخ محمد الشّماع ، في فتوى «شرعية محكمة» ، مواظبا يشتكى من مع أخيه له ريادة بيته ، فيقول

«ليس من حقك أن تعنب على أخيك إذا معك من الدحول على روحته ، فأنت أحبنيّ عنها ولو كنت شقيقاً لروحها وحين مع رسول الله ﷺ الدحول على النساء ، قيلَ أرأيت الحموي رسول الله (والحمو قريب الروح كأخيه ، وابن أخيه وعمّه وحاله مثلاً) ، فقال رسول الله حوايا للسائل «الحمو الموت» أي لث دخل الموت في تلك الأسرة حير من دحول الحمو على الروحة » (56)

ثمّ لن يقف الأمر عند حدود «العرباء» عن الأسرة ، وفي حدود الأقارب ، بل إنّ حظر الاختلاط سيمتدّ مع الاسلاميين حتّى يبلغ حدود العبادات (كالصلاة مثلاً) ، التي لا تغاير - بطرّيّا - في ممارستها بين «المؤمنين» و«المؤمنات» ١١ وأيضاً حدود محال مقدّس (المسجد) ، يمثّل - بطرّيّا - موضع الطهر والفصيلة ١١

تعرّضت محمّلة «الاتحاء» «المعرفة» لمسألة «شرعية» دهاب المرأة للمسجد وقيامها فيه بعبادة الصلاة ، فحاء على لسان السيّد رشيد التليبي

«فما حكم دهاب المرأة للمسجد ؟

إنّ صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد أخرج أبو داود عن ابن مسعود قال قال النبي «صلاة المرأة في بيتها (عرفة المبيت واليوم) أفضل من صلاتها في ححرّتها (صحن دارها) ، و صلاتها في محدها (البيت الصغير لحفظ الامتعة) أفضل من صلاتها في بيتها»

وقد حدّد الشارع شروط حضور الجماعات وشهودها بذكر من أهمّها

عدم استعمال الطيب والريّة ، ومنها عدم احتلاط الساء في الجماعة ، فلا يسقن إلى الصفوف الأمامية قال رسول الله «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا ، وَخَيْرُ صُفُوفِ السِّائِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا» ومنها الّا ترتفع الساء أصواتهنّ في الصلاة ، فإذا حبّ تسبيح الإمام في أثناء الصلاة ، فللرجال التسبيح وللساء التصفيق ⁽⁵⁷⁾»

وتتعرّف - من جهة أخرى - في مقال بعنوان «طريق العفة في مجتمع فاسد» ، على حملة من «الوصايا» الموحّية من راشد العوّشي إلى «الشباب المسلم» ، حيث يقول

- «الأفعال التي على الشاب المسلم أن يمتنع عنها نتانا
- (1) الاحتلاء بامرأة حيث لا يراها أحد ، فما احتلى رحل نأثنى إلا كان الشيطان ثالثهما
- (2) الامتناع عن الطر إلى المرأة (غير المحرمة عليه) ، فإذا نظر سهوا ، لم يسترسل في الطر ، فالنظرة يريد الزنا ، وهي سهم من سهام انليس يقذفه في قلب اس آدم» ⁽⁵⁸⁾

تعرّفنا إذن على أشكال ومحتويات الاحتلاط بين الرجل والمرأة ، المرفوضة والمحرّمة لدى الاسلاميين ، وبقي الآن أن نتعرّف ، على «الحجج» التي يعتمدونها لتبرير ذلك أولى الحجج هي - بالطبع - الأمر الإلهي المقدّس ، الذي حكم بمع الاحتلاط ، والذي سيؤقرّ لذلك المع صفتي الوحوب والصرورة ، وللأسرة والمجتمع «الاسلاميين» الاستقرار والماعة»

يقول السيد محمد بن لطفّي الصّاع

«إنّ الخلوة بالمرأة الأجنبية والاحتلاط المستهتر بين الرجال والساء حرام في دين الله ، وهما من عوامل الهدم لأحلاق أمّنا الاجتماعية والأسرية ، ومدعاة عصب الله وعداه

لقد حرّم الاسلام ذلك تحريما قاطعا - بعض النظر عن المستوى الخلقي للرجل والمرأة - فالخلوة حرام ولو كانت بين أصلح الخلق وأتقاهم وبين آية امرأة أحبية .» ⁽⁵⁹⁾

ثم تتوالى بعد ذلك الحاح «العصرية» ، التي يصح بمقتضاها مع الاحتلاط ضرورة حيوية للرحل في مجتمعها ، ضرورة تمكنه من السحاة من كارثة الرود الحسي التي يؤذي إليها الاحتلاط ومن المحافظة على أنس ما يملك محولته ١١

يقول السيد رشيد التليلي في محلة «الانحاه» «المعرفة»

«وقد يعترض العص قائلًا إن الاحتلاط من شأنه أن يهدب العرائر الحسية ويقلل الحرائم الأخلاقية ، فيجعل كلاً من الفنى والفتاة يلتقيان في قسم واحد ، وملعب واحد ، وشاطىء واحد شياب مثيرة دون أن يهكر أحدهما في الاعتداء على الآخر

وهذا وهم تكذبه الحرائم الأخلاقية التي لا يزال عددها يرتفع مؤدبا شرّ كبير فالاحتلاط بين الحسين سوف يؤذي ولا شك إلى فيضان العرائر الحسية وبالتالي إلى الرنا

ثم إن سة الله في حلقه تقتضي الحفاظ على التحادد المطري بين الذكر والأنثى ليكون حافرا للروح والابحاح ، فإذا ما وقع هذا الترويض المرعوم ، فإننا نوشك أن نقع في مرصفتك يعاي مه عدد من الشعوب المتحصرة ، ألا وهو «الرود الحسني» وما يؤذي إليه من شذود وحيانة روحية وميل نحو الاحرام والمعامرات الحوية بقصد التوعيص عن المبحولة المفقودة ، (١٢)

وتماما ، مثلما تعلف الاسلاميون ححة علم البيولوجيا «لتحرير» تفوق الرجل ودوية المرأة (فصل المساواة) ، ومثلما فعلوا باسم علم النفس ، «لتحرير» الاعتداء الحسدي عليها (فصل صرب المرأة) ، وباسم المطلق لتحرير تعدد الروحات (وذلك حتى يتسنى لهم تقديم مواقفهم في أشكال «عصرية» ، «علمية» ، «مواكبة للعصر») ، على نفس الموال ، إذن ، سحدهم يكررون العملية مع مسألة الاحتلاط

فلن نكون نتائج الاحتلاط «المشؤومة» - حسب الاسلاميين - محصورة فقط ، في «كارثة» الرود الحسي ، مثلما تقدّم ، بل إن علمي النفس والاحتتماع اللدين «يستحده» هما الاسلاميون ، «يؤكدان» نتيجة / كارثة أخطر وأمر ، وهي نخنت الرجال من جراء الاختلاط !!

يقول السيّد عبد الوهاب المهتافي في مجلة «المعرفة» -

«إنّ احتلاط الرجال بالمرأة دون قيد أو شرط ، سوف يصيب الرجال فضلا عن النساء ، بأمراض أخطرها تحتهم
فقد أثبت علم النفس وعلم الاجتماع أن محالسة الرجل للمرأة تحمله رقيقا عاطفيا ، ليُنا حقّ لكأنّه امرأة في صورة رجل
ولتساءل هل نحن بحاجة إلى رجال كهؤلاء في معركة المصير التي نخوضها ؟

. فالعرض إذن من مع الاحتلاط هو إقامة مجتمع سليم وناهض « (٦١)

ماذا يمكننا أن نستنتج إذن من كلّ ما تقدّم ؟
ستكون أهمّ نتيجة لمبدأ عدم الاحتلاط الذي يدافع عنه الاسلاميون ، متمثلة في إقامة سور حديدي فاصل بين الرجل والمرأة ، على مستوى ثنائي يمتدّ ليقسّم المجتمع الواحد إلى مجتمعين منفصلين

ونحن هنا عملية التقسيم هذه إلى ما يشاهدها من عمليات تقسيم المجتمع سواء على أساس عرقي على شاكلة ما يحدث في نظام المير العصري جنوب افريقيا وفي الولايات المتحدة ضدّ السود واليهود الحمر ، أو على أساس عرقي / ديني على شاكلة ما مارسه النازيون مع اليهود ، أو ما يمارسه الصهاينة في فلسطين المحتلة

ولكن عملية تحرّث المجتمع وتقسيمه التي يدافع عنها الاسلاميون هنا ، ستشتمل بشاعة أكبر من كلّ عمليات الفصل العنصرية الأخرى ، لأنّ أساسها سيكون جنسياً
يقول راشد العنوشي .

«فمجتمع الرجال وبنادهم ، غير مجتمع النساء وبنادهم» (٦٢)

إنّه نظام طائفي حديد إذن ، على أساس الجنس ، يصيغه الاسلاميون إلى قائمة التقسيمات الطائفية الأخرى التي يعدّونها للمجتمع فسيكون هناك «مجتمعاً للرجال ومجتمعاً للنساء» (العنوشي)

و «شواطئ خاصة للمتدينين وأخرى لعير المتدينين» (صلاح الدين الحورشي) ⁽⁶³⁾

وفي نهاية الأمر ، حقّ السلطة السياسية ، والوحد ، لمن يمثلون الحقيقة الإلهية في الأرض (أي الاسلاميون) ، والاقصاء السياسي والفكري والحسدي لـ «أهل الدمة» ، ولكلّ من يحالفهم أو يشكّ في هذه التمثيلية المرفقة

وتاماً مثلما أذت النارية والعاشية وبظام المير العصري والصهيوية - كإيديولوجيات عنصرية - إلى إقامة بظام المحتشدات إراء الطرف الدولي المحقر (يهودي ، عربي ، أسود ، هندي) ، كذلك ، فإنّ عنصرية الاسلاميين الجنسية تحاه المرأة تحمل أيضا في طياتها نفس التوجّه إقامة نظام محتشدات (Système de ghetto) لها

ومحتشد النساء المغلق سيكون هو البيت الذي يتحدّ نعدّين - نعدا اقصائيا تأديبيا للمرأة / اللّعة / الخطيئة (Espace de châiment Clos) - ويعدا جسيّاً «متعويّاً» للمرأة / اللّدة (Espace érotique Clos) .

ذلك ما يحسّده مبدأ مع الاحتلاط يتحقّق البعد الأول محاصرة المرأة كلعنة / خطيئة ويقطعها عن أيّ اتصال بالعالم الخارجي ، قد يؤدّي إلى «تديسه» و«فتته» نأثامها الشيطانية (قريب ، صديق ، طيب ، حادم ، مدرّس (تعليم) ، رميل في الشغل (عمل) ، صلاة في المسجد الح)

ثمّ يحقّق البعد الثاني مقدمة المرأة / اللّدة / المتعة ، حيث يتحدّ البيت - محال المرأة المعلق - بعدا حسبيّاً يتمكّن (الرجل) من حلاله ، من التملّك الكليّ - ودون أيّة «مافسة» محتملة - المرأة كحسد

ذلك - في الأساس - هو الههدف المردوح الذي يسعى الاسلاميون إلى تحقيقه من حلال مبدأ مع الاحتلاط ، والذي يحاولون «ححه» بعباء راق و«بيل» هو «مقاومة» طاهرة «اهيار القيم» و«تردّي الأخلاق في المجتمع»

ومرة أخرى لا يصمد هذا العبء «الجميل» . !!
فهو من ناحية ، سرعان ما يتمرّق ، بانكشاف العملية الهلوانية التي

يففز الاسلاميون بمقتضاها عن الأسباب الموضوعية المحددة في تطوّر تلك الظاهرة ، والمتمثلة - أساسا - في علاقات الانتاح والهيكلية الاجتماعية السائدة المولدة لسلم قيمي وسلوكي محدّد

ثمّ يتمرّق غطاء «الدفاع عن الأخلاق العاصلة» من ناحية أخرى ، أمام الحقيقة التي يحاولون بواسطته جاهدين ، «سترها» ، حقيقة آليات تفكيرهم وتصوّرهم للمرأة ، المحسّدة في مقدمتي المرأة / اللّعة ، وبصورة خاصة . المرأة / اللّدة / الحسد

إنّ تمرّق هذا العطاء «الشّفاف» الملتفّ حول مبدأ مع الاحتلاط ، يعيد إلى الذاكرة - وكلّ قوّة - تلك الدّعوة التي وّجّها العقّاد «لفقهاء» عصره ، دعاة الحجاب وقرّ المرأة في البيت ولقد يجد «فقهاء عصرنا الحدد» في هذه الدّعوة - وإن كانت عسيرة الهضم - ! مادة للتمعّن والتعكير

يقول عّاس محمود العقّاد

«حيرُ للرحل الذي يحشى أن تصادفه امرأة في الطريق فيمتس بها ، أن يرجع إلى نفسه فيقوم طباعا ويلطف من شبقها ذلك حير له وللعالم من أن يحكم بالسّحر المؤنّد على ساء العالم كلّهُ
«والمصلح» الذي يتدرّع بفصل الحسين إلى مع الأصرار التي تحم عن احتلاطها ، كالحكومة التي توكل بكل فرد حارسا ، أو تجبس الناس جميعا لتمنعهم من ارتكاب الجرائم
كلاهما يصيب العاية في سبيل الوساطة » (٤٤)

إنّما لن نطهر بوصف وتشخيص أدقّ ، وأكثر انطافا على الاسلاميين من هذا الذي قدّمه العقّاد «حير للرحل الذي يحشى أن تصادفه امرأة . أن يرجع إلى نفسه فيقوم طباعا ويلطف من شبقها» . وها أنّ الدراسات العلمية - فعلا - تثبت ذلك ، وتساهم هي أيضا ستائج بحوثها ، في تمرّق ما قد يترسّب من عطاء «الدفاع عن الأخلاق العاصلة» الذي يرفعه الاسلاميون . وها هي ترفع ، دون موارد ، هذا الغطاء الشّفاف ، لتعرّي حقيقة الهوس الحسي المحسوس الذي يلازمهم من خلال تصوّرهم للمرأة كلّدة ، - وحقيقة الاحتلال الجنسي المرصّي

الذي يتحطّون فيه من حرّاء ذلك ولعلّ من الميّد - في هذا الصدد - أن نتعرّف على النتائج التي توصّل إليها علم النفس أثناء بحثه طاهرة اعتصاب الغيتات الصعيرات ، وعلاقة الكت الحسي بالتدّين المتطرّف تقول الدكتورة نوال السعداوي

«في رياراتي للمستشفيات النفسية طلّلت الاطلاع على بيانات جرائم هتك العرص وتحدثت مع بعض الرجال نرلاء المشمعي الذين هتكوا أعراس بنات صغار واتّصحت لي حقيقة عربية إنّ معظم هؤلاء الرجال شديدي التدّين» ، وبعضهم طلاب بالمعاهد الدينية ، أو مدرّسون للتدين وقال لي أحد المرضى الذي حوّل للمشمعي بسب هتكه لعرص طفلة صغيرة «ترنيت في حوّدي وشأت طفلا حولاً متديناً مطوباً على نفسي كنت تلميذاً متوقفاً في دراستي ، وكانت حياتي عبارة عن مثلث «منزل - مسجد - مدرسة» ، تحرّجت مدرّساً ابتدائياً وأنا أشعر أنني ناقص وأني لم أتعلّم شيئاً رغم تفوّقي الدراسي

وفحاة وقعت الكارثة أمسكت طفلة عمرها ست سنوات واعتديت عليها وفي قسم الوليس اعترفت بما فعلت وقلت لهم أنني تعان نفسياً ، وأنّ اليوم الذي حدث فيه الجريمة - وقتها - كنت خارجاً من المسجد بعد صلاة الظهر أنا إنسان متدينّ حدّاً حتى الآن . أنا لم أمارس العادة السرية في حياتي كلها ، وأعلم أن الكت الحسي الشديد هو الذي دفعني إلى هذه الكارثة ، التي حطّمت مستقبلي أنا أحاف الله كثيراً ، وأخفي وحمي حينما أرى أي فتاة حميلة حتى لا يتفحص وضوئي ، وهذه هي أول غلطة في حياتي ارتكبتها ولكن سوء حظّي هو الذي جعلها تنكشف بهذا الشكل»^(٩٠)

كم من وحش متكرّر في هيئة «شيخ متدينّ وقور» - من أمثال هذه الحالة - يعيش بين ظهرانينا ؟ وحش / شيخ يدعو «للمعروف» ويهبي عن المكرّ بحرم الاحتلاط ويأمر «بعضّ النصر» ، ويحمل في أعماقه طاقة متوحّشة قابلة للانفجار في كل حين ، وعلى أيّة صحبة ولو كانت ستاً صغيرة ٩٩ ١١

ذلك هو السؤال / الصراحة الذي يحقّ ويحبّ على كل إنسان سويّ

طرحه

ولعد إلى الدكتوراة نوال السعداوي التي تواصل قائلة

» ما أريد توصيحه هنا ، هو علاقة التدين الشديد بالكبت الشديد ، وعلاقة الكبت الشديد بالانفجار أو التعب النفسي ، كما حدث في حالة الشاب الذي لم تكن حياته إلا المسحد والمدرسة والبيت ، وأنه اعتدى على الطفلة بعد خروجه من الصلاة وأنه يقول أنه يخاف الله كثيرا ، ويحفي وجهه عندما يرى آية فتاة حميلة حتى لا يستقص صوته « (66)

وتنتقل الدكتوراة السعداوي إثر ذلك ، إلى ذكر «حالات» نفسية أخرى - يزجرها مجتمعنا أيضا - تلقي الضوء على وصعية الاختلال العميقة التي يعيشها الشاب «الاسلامي» أو الشابة «الاسلامية» من حراء التناقض الكامس داخلهما بين «سطح» أخلاقي ، ورع ، متشدد ، وعمق مكبوت مغموع

وتذكرني هذه الحالة بتلك الحالات المتعددة كحالة الشاب الحامعي الدي الذي كان يرفض مصافحة زميلاته في الكلية لأن ذلك حرام ، ثم إذا به يقع في حب رميلة له ، وحين يدرك أن لها حظيا آخر يصاب بانفجار نفسي وأيضاً تلك الطالبة الدكية المتدينة جداً والتي تعتقد أن صوت المرأة عورة ، وحينما تعافاً برغبتها الطبيعية الصادقة في الحب ، ويفرض عليها أنوها روحاً آخر ، تُصاب بانفجار نفسي ، سبب تمزقها بين الرغبة في طاعة أبيها والرغبة في الحب الصادق . . . « (67)

تبن نتائج أبحاث علم النفس إذن - خلافاً لادعاءات الاسلاميين - الترابط العضوي بين عملية الفصل القسري الاصطناعي بين الجنسين المتأني من مداء مع الاختلاط ، وبين جملة الاختلالات والأمراض النفسية الخطيرة التي تصيب الرجل والمرأة على حد سواء

ولعل أهمية نتائج أبحاث علم النفس في علاقة الكبت والاغتصاب ، مظهرة التطرف الديني ، تكمن بالذات في أنها تفتح بعداً أو محالاً حديداً للبحث ، يُضاف للأبعاد المعهودة أثناء دراسة «الطاهرة» الاسلامية الحديثة (السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الايديولوجي) ،

وهو البعد أو المجال التسمي الذي يمكن من تحديد أدق لشخصية الفرد
«الاسلامي» الأساسية / النموذجية

ولعل أهم استنتاج ستحلصه من كل ما تقدّم أعلاه ، يتمثل في أنه لو
تحقّقت دعوة الاسلاميين لإقامة سور حديدي فاصل بين الرجل والمرأة في
بلادنا ، فإنّ أوكّد نتائج ذلك أننا ستكون إزاء مجتمع يُعمّم فيه الاحتلال
التسمي المنحصر حالياً في مجموعة من الأفراد ، يحذر الاسراع بإحالتهم
على المراقبة الطّنية ، قبل استمحال مرصهم

IV . الحجاب :

لم تقتصر النارية - كإيديولوجيا عصرية - على إقامة نظام محتشدات (Système de ghetto) للأحناس «الدوية» تجمعها فيها وتمنعها من تحاور «حدودها» - بل أوحى عليها كذلك ارتداء لباس محدّد وموحّد «يميّرها» عن لباس «الحسن المتعقّق» (بحمة داود لليهود) ، وسّدت القوايين لردع وعقاب كل من يخالف ذلك

وعلى نفس الموال ، واستنعاا لظام الطائفية الحنسية التي تعرّصا لها في مسألة مع الاختلاط ، سيحدّد الاسلاميون كذلك لباسا طائفيا ممّيرا وموحّدا لمجموع النساء ، هو الحجاب وعلى هذا الأساس ، لن تكون نوعية لباس المرأة بالنسبة لهم محدّد قصية شكلية تتعلّق هيئة أو مظهر «محترمين» ، بل ستعتمد ذلك لتشكّل كقاعدة مدنيّة «شرعية» ملزمة للمرأة

وقد يكفي للتأكد من الطابع الالزامي القسري لنوعية اللباس الذي يحدّده الاسلاميون للمرأة - أن نتعرّف على مجموعة المقاييس الدقيقة والمضبوطة التي اشترطوها فيه حتى تتحقّق «شرعيته» المشدّدة (والتي تدكّرنا بمراسيم البارزين حول لباس الأحناس الدويّة) !
ورد في مجلة الاسلاميين «المعرفة» في مقال بعنوان «حجاب الأخت المسلمة» ما يلي

«تبيّن لنا بعد تتعّ الايات القرآنية والسنة المحمّدية والآثار السلفية ، أنّ المرأة إذا خرجت من دارها ، وجبّ أن تتحقّق في ملابسها الشروط التالية .

(1) استيعاب جميع البدن إلا ما استثنى
 (2) أن لا يكون ربة في نفسه قال رسول الله ﷺ «ثلاثة لا تسأل عنهم رجل فارق الجماعة وعصى إمامه ومات عاصياً، وأمة أو عبد أتق فمات ، وامرأة غاب عنها زوجها قد كفاها مؤونة الدنيا فترجحت بعده»
 (رواه أحمد)

(3) أن يكون صديقاً لا يشف ولا يصف .
 (4) أن لا يكون مسخراً مطبوعاً قال رسول الله ﷺ «أيما امرأة استعطرت ، فمرت على قوم ليحدوا من ريحها فهي رابية» (رواه السنائي وأبو داود)

(5) أن لا يشبه لباس الرجل .
 (6) أن لا يشبه لباس الكافرات
 ومن واجب الأخ أن يحقق هذه الشروط في لباس زوجته وكل من كان تحت ولايته»^(١١)

يلعب المرحع الديني كالعادة بالنسبة للإسلاميين دور الحجة والأساس لإصغاء طابع قديسي ، وبالتالي إلزامي إكراهي على موقعهم فالحجاب يقدم في شكل أمر إلهي وحب تطبيقه على كل امرأة ، بل إنهم يحولونه إلى شرط سلامة إيمانها وسلامة إسلامها ، التي لا تتوفر بالنسبة لهم ، إلا بتحقيقه

«إن الإسلام لم يعرض الحجاب على المرأة إلا ليصوبها عن الابتدال والتعرض للريبة والعش ، وعن الوقوع في الحرمة . فكيف يحور لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تخالف أمر الله ، وترفع الحجاب أمام رجل أحسي عنها بحجة أنه حادم ، أو سواق ، أو طبيب ، أو بائع ، أو حيّاط ، أو صديق الروح ، أو أستاذ ، سواء كان في قاعة الدرس ، أو في درس خاص أو ما إلى ذلك ٩٩»^(١٢)

سكنون «العايات النبيلة» المشرعة للترام المرأة للباس الاسلاميين الطائفي متمثلة إدن في مرصاة الله أولا وأساسا ، ثم في حفظها من الابتدال ومن الوقوع في الحرمة كما أن الالتزام بالحجاب سيرفعه الاسلاميون بصفة خاصة بمثابة لواء للدفاع عن الأصالة والهوية الحضارية

الخاصة لشعبنا من ناحية ، ومثانة لواء للدفاع عن «الأخلاق الفاضلة» من ناحية أخرى

وإذا كنا نعتبر أنه من المشروع ، بل من الواجب ، التمسك بكل ما يميز دأيتنا وأصالتنا وهويتنا الحصارية في مواجهة عمليات الغزو متعدّدة الحسيّات ، فإننا نعتبر من جهة أخرى أنه من الفظاعة بمكان ، أن يقع اختزال «الهوية» ، و«الأصالة» و«الداتية» - مثلما يفعل الاسلاميون - في بعض الأشكال المظلمة والمتخلّفة من تاريخنا ، مثل قضية الحال الحجاب ، أو غيرها من القضايا التي لا مجال للتوسّع فيها هنا ، مثل قطع الأيدي والأرجل ، والرحم والخلد

لكن ، ومع تجاوزنا ، هنا ، لإشكالية التعامل مع تراثنا ، ومع تاريخنا - الذي شكّل الحجاب بالفعل شكلا من أشكال التعامل الثقافي فيه - فإنّ السؤال الذي يرى ضرورة طرحه بحدّة هو الآتي .

هل صحيح أنّ الحجاب - مثلما يحاول الاسلاميون إيهامنا بذلك - يمثل

بعدا حضاريا يميّز لأصالتنا وهويتنا في مقابل شعوب العالم الأخرى ؟
إنّ مشروعية هذا السؤال المثير ، تنطلق حسب رأينا من أنّ التسليم بصحّة ذلك الحكم هي التي سادت ومازالت لدى قطاعات واسعة من الرأي العام ، وحتّى في صفوف بعض المثقفين لا شك أن «تقنيات» الاسلاميين البارعة المتمثّلة في إصغاء طابع «شرعي مقدّس» (وبالتالي «ممنوع» نقاشه) على مواقفهم ، وفي قضية الحال ، في إحاطة اللباس الطائفي بهالة «مقدّسة» وفي إدراجه ضمن الأوامر الإلهية المؤكّدة - لا شك إذن ، أنّ تلك «التقنيات» قد كان لها دور تروهيي ناجع لطمس ذلك السؤال المشروع ، ومحاصرته والعمل على اجتثاثه من العقول

ولكن الحقائق التاريخية الثالثة - التي طالما حاول ومحاول الاسلاميون إحصاءها تأتي لتفنّد مزاعمهم وتفضّحها من الأساس فهي تبين أن الحجاب لم يمثّل البتّة ، التعبير الثقافية المميّزة والخاصة لشعبنا ولبنية الشعوب العربية ، بل أنه كان عادة متداولة سابقة للحضارة العربية ولروز الدين الاسلامي نفسه لقد مثّل الحجاب - على عكس مراعاة الاسلاميين - شكلا من أشكال تعامل العديد من شعوب العالم مع

المرأة . وقد مثل (ولا يرال حرثيا) - وهنا المفارقة المعجبة - شكل تعامل «الغرب» معها . ذلك «العرب الكافر» ، الممحوح ، المرفوض «نكل قوة» من الاسلاميين ، الملصقين «وصمة عار» «التعينة» له بدعاة «تحرّر المرأة !!

ولعلّ الفصل الأول لطرح السؤال حول مدى «شرعية» الحجاب و«قدسيته» ولمحاولة تعجير حدود «المحرّمات» التي عمل - ولا يرال - السلفيون على حبسه فيها ، لعلّ الفصل الأول في ذلك يعود إلى قاسم أمين أحد رواد الدعوة لتحرّر المرأة العربية في مطلع القرن العشرين فهو يذكر في كتابه «تحرير المرأة»

«وكل من عرف التاريخ ، يعلم أنّ الحجاب دور من الأدوار التاريخية لحياة المرأة في العالم قال «لاروس» تحت كلمة حمار «كانت نساء اليونان يستعملن الحمار إذا حرح ، ويحمين وجههن بطرف مه كما هو الآن عند الأمم الشرقية .» وقال «ترك الدين المسيحي للنساء حمارهن» وحافظ عليه عندما دخل في البلاد فكأنّ يعطين رؤوسهنّ إذا حرح في الطريق وفي وقت الصلاة . وكانت النساء تستعمل الحمار في القرون الوسطى ، خصوصا في القرن التاسع ، فكان الحمار يحيط بأكتاف المرأة ويحرّ على الأرض تقريبا واستمرّ كذلك إلى القرن الثالث عشر حيث صارت النساء تحفّف مه إلى أن صار كما هو الآن سيحا حيفا يستعمل لحماية الوجه من التراب والبرد ولكن بقي بعد ذلك برمز في اسابيا وفي بلاد أمريكا التي كانت تابعة لها «⁽⁷⁰⁾

ثم يستنح قاسم أمين من كل ما تقدّم .

«ومن هذا يرى القارئ أنّ الحجاب الموجود عندنا ليس خاصا بنا ، ولا أنّ المسلمين هم الذين استحدثوه ، ولكنّه كان عادة معروفة عند كل الأمم تقريبا ، ثم تلاشت طوعا لمقتضيات الاحتماع وحريا على سة التقدّم⁽⁷¹⁾ ،

يسقط إذن «اللواء» الأول الذي يرفعه الاسلاميون عاليا ، لتبرير إلزام المرأة باللباس الطائفي لواء «الأصالة والهوية» ويبقى بعد ذلك أن

محصن اللواء الثاني الذي لا يتورعون - كالعادة - عن رفعه لتبرير ذلك
لواء «التقوى» و«الأخلاق الفاضلة»

فالاسلاميون لا يتركون آية فرصة يقع فيها التعرّص لمدلولات
الحجاب ، إلّا وأكّدوا على أنّه يمثّل الدليل الذي ما بعده من دليل على
شدّة «احترامهم» للمرأة ، وعلى عمق تمسّكهم بـ«صيانة كرامتها
وعفّتها» ، وعلى أنّه - أي الحجاب - يمثّل في أحرّ الأمر بديلهم «الفاصل»
للأخلاقية «العرب» المادية المهينة للمرأة

ولكن هذه المعالطة الحديدية من طرف الاسلاميين ، سرعان ما تحلّى
على حقيقتها مثل سابقاتها

فالواقع ، أنّ ما يحدث في «العرب» من انتقاص للقيمة الاساسية
للمرأة ، ومن حصوعها فيه إلى قانون «القيمة الاستعمالية» المحدّدة لكل
هيكليته ، ليس بالأمر الذي توقّف «اكتشافه» على السادة
الاسلاميين ١١ بل إنّ شكّل ولا يزال يحجر الراوية في نصال الحركات
السائبة والديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية «العربية» ورغم مراكمة
هذه الحركات لتحارب وتقاليد ثرية ، فإنّها لم تعتبر أنّ الحلّ لتحاور
وصعوبة امتهان المرأة في مجتمعاتها ، وبمعي اسابيتها ، واعتبارها محرّدة قيمة
استعمالية على قاعدة الجنس - أنّ الحلّ يكمن في «قهرها» في البيت أو في
لحّها بالعاءات الواقية من بطرات «الدكر» ١١ فقط الاسلاميون
«بتميّرون» هذا «الدليل / الحلّ» «الأخلاقي» ، «السيّل» ، «الفاصل»
من حلال الدعوة إلى الالتزام بالحجاب ١١ وهم في ذلك ، إنّما يعيدون
على أنظارنا ، شكلا من أشكال تعامل العرب ذاته مع المرأة من حلال
لباس الراهبات ، ويعودون بنا تقريبا ، إلى ممارسة من ممارسات عصوره
الاقطاعية المطلمة ، كحلّ «لمشكلة» «حفظ كرامة المرأة» من الامتهان ،

وهي حزام العفة ١ (Ceinture de chasteté)

ثمّ إنّنا بعد ذلك ، وإذا فحصنا من راوية أخرى ، عطاء «الأخلاق
العاصلة» و«حفظ كرامة المرأة من التدنّس» الذي يعلّف به الاسلاميون
دعوة الالتزام بالحجاب ، ويقدمونه كدليل «للأخلاقية العرب المادية» ،
فإننا سرعان ما نكتشف أنّ كل ذلك «التقرّر» و«الامتعاص» من الوصعية

التي آلت إليها المرأة من حرّاء «مادية» و«إهبار الأخلاق» و«القيم» العربية المعاصرة ، يصل حدود المبالغة المثيرة ، لكي يعود مرّة أخرى ، ويدور بالصبط حول نفس مقاييس ومنطلقات مجتمع الاستهلاك الرأسمالي إن موقفهم ليس إلا الوجه الثاني - لكن الأكثر ظلمة - للقطعة النقدية الواحدة - فمجتمع الاستهلاك الرأسمالي «يُشئ» المرأة ويصعها في مرتبة قيمة استعمالية حسية ، ولذلك ينتشر العري والتميّع في أوساط النساء ذلك ما يعلنه الاسلاميون عالياً وكل حوارهم رفصهم له ، ويطرحون الحجاب كبدل عنه ولكن هذا الدليل لا يخرج عن نفس تلك المنطلقات التي يدعون ، بكل رياء ، معارضتها فإذا كانت المرأة حسب المقاييس الاستهلاكية الرأسمالية ، متفسّحة ، متميعة لأن الموقف منها أنها «مصاعة» ، أنها «شيء» حسي ، فموقف الاسلاميين مماثل لذلك بدعوتهم للحجاب فهم في الحقيقة لا يطلقون في دعوتهم تلك من موقع أخلاقي حقيقي ، وحتى المرحع الديني لا يتشكّل في النهاية سوى العطاء بالنسبة لهم ، أما منطلقهم الحقيقي والثابت في كل ذلك فهو مقدّمة المرأة / اللذة ، المرأة / المتعة ، لا أكثر ولا أقلّ ١

وقد أوردت محلة «الاتجاه» المعرفة ، إحانة للسيد عبد القادر سلامة عن سؤال «لماذا الحجاب» فقال «أمرت النساء بأن يعصنن من أنصارعن ويحفظن فروجهن ، وأمرن حاصة أن لا يظهرن ريشتهن إلا ما لا يستطاع إحماؤه وكل المرأة زينة وفتنة وجمال وحاذية ، فكيف إذا ما أرادت مع ذلك التجلّ والريفة والتدليل » ^(٢٢)

أي فرق إذن بين الموقعين ؟ إنه فرق - رغم أهميته - في شكل التعامل لا غير المجتمع الرأسمالي «يعري» المرأة ، ويرر معانيها لأنه بطر لها كقيمة حسية ، كضاعة ، بينما الاسلاميون «يحجبونها» عن العالم بحسبها في البيت ، ثم يحجبونها عن «الأعين» عن طريق لباسهم الطائفي لأنها لا تمثّل بالنسبة لهم إلا وسيلة متعة ، حسد ، حس ، عورة ، يح لهما بألف غطاء وغطاء والحرص على إحكام تملّكها بصفتها تلك إنه الفرق

بين قيم وعقلية التبادل والسوق الرأسمالية وقيم وعقلية الانغلاق
الاقطاعية ، وهو الالتقاء في النظرة التشيئية للمرأة

محاولة الاسلاميين إدن ، المرور في مطهر المدافع عن «الأحلاق
الفاصلة» ، والمدفوع بالعبيرة على «كرامة المرأة» ، والحريص على «صيانتها
من الرية والفحش» - لا تعدو أن تكون سوى عملية تصعيد وتورية
مكشوفة ، تهدف في الأساس إلى إخفاء ذلك الهوس الجنسي المحنون
الكام في أعماق أعماقهم فهم لا يتمثلون المرأة إلا كموضوع حسي
وكلدّة ويقدّر ما يصعدون خطاهم «الأحلاقي» (الريف) ويرتقون به
أعلى القمم أثناء الدعوة للحجاب ، يتحتّم علينا أن نعيده عكسيًا إلى
موقعه ومرتبته الحقيقية . أي إلى الافتتان الجنسي المفلت إلى أقصى
الحدود الذي يسكهم نحاه المرأة

فـ «كل المرأة رية وفتنة وجمال وجاذبية ، فكيف إذا ما أرادت مع
ذلك التحمّل والرية والتدّلل»⁽²³⁾

ذلك هو ، إدن ، «السرة» الحقيقي وراء دعوة الاسلاميين المرأة للالتزام
بالحجاب ، كما أوردها بوصوح على صفحات «المعرفة» السيّد عبد القادر
سلامة ، وذلك بعد أن دعاها إلى ضرورة «عصّ بصرها» و«حفظ
فرجها»

وهكذا ، تتحوّل «هتمة» «الفتنة» المرعومة ، التي يحاول الاسلاميون
إلصاقها بالمرأة لتبرير ضرورة حجبها لباسهم الطائفي - تتحوّل إدن إلى
ركن اتهام واضح ضدّهم ، لأنها تحيل ، عكسيًا ، إلى حالة الاحتلال
القصبي والهوس الجنسي المرصّي الذي يتحكّم فيهم ، والذي لا يقوون
على رؤية المرأة من مطار آخر سواه

ومرّة أخرى يعود إلى قاسم أمين الذي قام بتفكيك حجة «الخوف من
الفتنة» التي تدرّع بها سلفيو عصره لتبرير اللباس الطائفي ، فقال
«وأما خوف الفتنة الذي نراه يطوف في كل سطر ممّا يُكتب في هذه
المسألة تقريبا ، فهو أمر يتعلّق بقلوب الخائفين من الرجال وليس على
النساء تقديره ولا هنّ مطالبات بمعرفته . وعلى من يخاف الفتنة من

الرجال أن يَغْضُ بصره ، كما أنه على من يحافها من النساء أن تعصَّ بصرها والأوامر الواردة في الآية الكريمة موجهة إلى كلِّ من المريقين بعضَ الطر على سواء وفي هذا دلالة واضحة على أنَّ المرأة ليست بأولى من الرجل بتعطية وجهها «^(٢٤)

ثمَّ يطلق قاسم أمين - محققاً - صراحة تعصَّ من حصر واحد التحصَّ على المرأة وحدها مع أنَّ حطر «الفتنة» المزعومة ممكن حدوثه من الطرفين الرجل والمرأة على حدِّ سواء ، مروراً بذلك الناقص اللامنتقي الصارح لدعوة السلفيين ، ومبيناً ريف عطائهما «الأخلاقي» وبفاهه .

«عجا ! لمَّ لمَّ يؤمِّر الرجال بالترقُّعِ وسرِّ وُجُوهم عن النساء إذا حافوا الفتنة عليهنَّ ؟ هل اغتَبِرَتْ عزيمة الرجل أضعفُ من عزيمة المرأة ، واعتبِرَ الرجلُ أعجزُ من المرأة عن ضبط نفسه والحكم على هواه ، واعتبِرَتْ المرأة أقوى منه في كل ذلك حتى أبيع للرجال أن يكشفوا وجوههم لأعين النساء مهما كان لهم من الحس والحمال ، ومُنع النساء من كشف وجوههن لأعين الرجال مطلقاً خوفاً أن يَنَقِلَتْ زمام هوى النفس من رباطة عقل الرجل ، فيسقط في الفتنة بآية امرأة تعرَّضت له مهما بلغت من قبح الصورة وبشاعة الخلْقِ ١١٩

إن رَغِمَ راعم صحة هذا الاعتارُ رأياً هذا اعترافاً منه بأنَّ المرأة أكمل استعداداً من الرجل ، فلمَّ تُوضِعْ حينئذ تحت رقِّه في كلِّ حال ١٩ فإن لم يكن هذا الاعتار صحيحاً فلمَّ هذا التحكُّم المعروف ١٩»^(٢٥)

نعم . ولكن الهوس الحسي المرصّي بالمرأة يجعل الاسلاميين لا يعاونون مثل هذا التحليل المطقي الهادئ بل إنَّ بعض الحالات المستيرية العريضة من نوعها ترتفع بها «الصراحة» إلى درجة الاعلان بأنَّ الحجاب سيتكفَّل بالقيام بدور تأحيج الشهوة الجنسية نحو المرأة ، لكي يلع التمتع والتلذذ بها أقصى المراحل ١١ يقول السيّد عبد الرحمان السَّحَّار

«إنَّ الاسلام وضع بطما حديدة تعطي للمرأة حقَّها باعتبارها نصف

المجتمع (١) ، ومن مظاهر تكريم الاسلام للمرأة أنه أحاطها بمظاهر العفة والكرامة فحدّد ثيابا خاصة تلبسها حتى لا تكون ممتهة أمام الناس فقرّر الحجاب .

والحجاب عبارة عن ستر لحسد المرأة كلّ ما عدا الوجه واليدين ، وهذا ليس تقييدا لحرية المرأة ، لكنه تكريم لها (. . كذا !) ، حتى إذا ما دهب إلى بيت الزوجية ، كان الزوج في شوق أن يرى غير الوجه والكفين ، وهذا دعم للعلاقة الروحية بين الزوجين^(٢)

فالشهوة الجنسية - ولا شيء غيرها - هي إذن الحقيقة ، حقيقة الاسلاميين المنيّة ، التي تتعرّى إذا ما رفعنا حجاب «العفة» و«الكرامة» الذي يعلّفون به ربما المرأة والمرأة الانسانة هي دوما المعية في تصوّرهم ، في حين أنّ مقدمة المرأة / اللدة ، المرأة / المتعة ، هي الحاصرة بكل قوّة ، «المرأة الوجه والكفين» ، وغير الوجه والكفين . التي يتحرّق الاسلاميون شوقا إليها

فالبعد / المجال الذي يحدّده مبدأ الحجاب للمرأة هو إذن . بُعد الجسد ، وهو بُعد مكمل للبعد / المجال الذي حدّده لها سابقا مبدأ منع الاحتلاط البيت وهكذا يتداخل العدان / المجالان ، ويكمل أحدهما الآخر ، وهما يدوران في النهاية حول محور واحد . هو المرأة كلدة ، المرأة كجس . بينما تحافظ مقدّمة المرأة اللعنة / الخطيئة من ناحية أخرى على حضورها الكليّ ، من خلال نظام العصرية الجنسية الطائفي الذي يطبّقه الاسلاميون على المرأة والذي يمكّن من اقصائها ومحاصرتها ، وقطعها عن آية علاقة بالعالم الخارجي قد تؤدي إلى «تديسه» و«فتته» بأنامها الشيطانية ، وذلك عن طريق محتشد البيت ، الذي يرتبط بها مع اللباس الطائفي الموحد والاجباري

v . التعليم :

نسحب نزعة الاسلاميين العنصرية الحسية - التي تعرّصنا لتطبيقاتها العملية فيما سبق من المسائل - نسحب أيضا على ميدان التعليم موقف الاسلاميين المبدئي هو حرمان المرأة من حقّ التعليم وتحريمه عليها وهو موقف مسجّم تمام الاسحام مع حكمهم على المرأة بالدونية وبقصان العقل والرمز للّعة من ناحية ، ومع تصوّرهم لها كمتعة وحسد من ناحية أخرى إنّها مقدمة المرأة / اللّعة ، التي تكرّس «تفوّق» الرجل ، وتمتّعه بـ «الحقوق» المتناسية «وطبيعته» (حقّ التعليم هنا) ، المروعة من المرأة / اللّعة / الخطيئة ، «الدونية» ، والتي تحدّد لها محالا / نُعدا وحيدا . هو البيت وهي مقدمة المرأة / اللّدة ، التي تنظر للمرأة كمتعة ولا تتصوّرها إلّا في نُعد وحيد . هو الحسد ، الذي يصمّس تحقّقها انتراع تلك «الحقوق» منها بتحريدها منها وحصرها في محالها المحدّد البيت ذلك هو موقف الاسلاميين المبدئي ولكن تطوّر المجتمع التونسي فرض حقائق أخرى كان من الصعب القفز عليها مرّة واحدة لهذا السبب ، سجد أنّ اسلامييا في تونس ، لم يتجاسروا بعد - مثلما فعل إخوانهم في الجزائر - على الدعوة العلنية الصريحة لسحب حقّ التعليم من المرأة ، وتحديدده إلى المرحلة الانتدائية واعتبار مواصلتها له في مراحل أعلى ضرها من صروب الرناء سيقرّ الاسلاميون في تونس مؤقّتا وظاهريا ، بإمكانية تعلّم المرأة ، ولكنهم سيعملون ، بكل جهدهم ، على إفراغه من محتواه ، ومن معاه الحقيقيين ، كحقّ مشروع للرجل والمرأة على حدّ السواء ، يَمكّن هذه الأخيرة من كسب المعرفة والتسلّح بالعلم هدف الادّاع والتحقيق

تنطلق عملية المراوغة لسحب حقّ التعليم من المرأة ، تحت عطاء «الدفاع عن الأخلاق العاصلة» و«الرفع من مستوى التعليم» و«الحفاظ على كيان المجتمع» ، ولا يمكن تحقيق كل هذه «الغايات السيلة» إلا بمنع الاختلاط في المؤسسات التعليمية^{١١}

هناك نوعان من الاختلاط يتهاون فيهما كثير من الصالحين ولا بد أن يشير ههما إلى أنهما معولان يهدمان في كيان مجتمعنا الاسلامي أمّا أولهما ، فهو الاختلاط في التعليم وهو بعد أن اتسع نطاق التعليم ليس ضرورة يتعيّن اللجوء إليها لقلّة الطلّاب والأساتذة كما كان يتذرّع بها الذين بدؤوا هذه السّنة السيّئة وإنّ من أصراره ما يلزمه في الواقع الذي يعيش فيه وتسرّب بعض أسائه إلى الصحف إنّه إفساد للخلق وهبوط بالتعليم ، وصُرّف للطاقات في غير محالّ الدرس والتعليم

وأنا عندما أستطيع أن نمنعه في بلادنا الإسلامية كلها وفي جميع مراحل التعليم ، نكون قد بدأنا الخطوة المتقدمة حقاً (كذا ١١) ولا يعني ذلك أن نمنع تعليم المرأة أبداً إنّ التعلّم حقّ (١) للمرأة كما هو حقّ للرجل ، لكن في حدود الشرع المطهر يجب أن ينتهي عهد التقليد والتّعية والهدم إلى غير رحمة يجب أن يُمنع الاختلاط في التعليم طاعة لأمر ربّنا ورعاية لأخلاق أبنائنا وبناتنا ، وسعياً لمريد تحصيل العلم والمعرفة ،^(٢٧)

الخطوة الأولى التي يحطوها الاسلاميون لسحب حقّ التعليم من المرأة ، هي إذن مع الاختلاط في المدارس الابتدائية والمعاهد الثانوية والكلّيات لتدعيم أركان السور الفاصل للمجتمع الواحد إلى مجتمعين لا علاقة بينهما .

ثم يتدرّج الاسلاميون ويحطون الخطوة الثانية ، وهي تحديد محتوى زّفوية وحدود ذلك «الحق» الذي يقرّوه طاهرياً للمرأة في التعلّم فلن يكون القصد من تعلّم المرأة ، بالنسبة لهم ، تحصيل المعرفة وتحقيق الذات ، والمساهمة عن طريق الاندفاع والانتاح العسكري والمادي في إثراء

الرصيد المعرفي للأساسية ، بل سيكون القصد محصورا ومحددا فيما «يتناسب» مع «فطرة» المرأة «وطبيعتها» ، مع «مهمتها» و«وظيفتها» الوحيدة . خدمة الرجل في البيت وإنجاب الأطفال ١١
وقد ورد محملة «الإسلاميين» «المعرفة» في هذا الصدد أن

«فرصة التعلم والتثقف متاحة اليوم لجميع البنات بدون قيد أو شرط ، ولكن القصد من التعلم هو الذي يجب أن يتضح في الأذهان وإلا ، ما معنى هذا التفاهت على تعلم اللغات مثلا ؟ تتعدّد اللغات تستطيع المرأة أن تبي أسس البيت السليم ؟
وما نصيب الثقافة الدينية التي هي عماد كل نهضة روحية وفكرية ، في تعليم فتياتنا ؟؟

فالأسبب إذن ، أن تتعلم المرأة ما هي في حاجة إليه بحكم مهمتها ووظيفتها التي خلقها الله لها تدبير المنزل ورعاية الأطفال أولا
وفي حديث السحاري . «يَعْمُ السَّاءُ سَاءَ الْأَصْأَارِ ، لَمْ يَمْعَهْ حَيَاؤُهُمْ أَنْ يَتَفَقَّهُ فِي الدِّينِ» أما ما جاء في غير ذلك من العلوم فليست المرأة في حاجة إليه ، أعني ما يصلح دينها ودنياها .
وأخيرا ماذا أقول ؟ أليس حراما أن تفتَحَ للمرأة مدارس الرقص والتمثيل والتجميل والفنون الجميلة ؟ .» (٢٥)

تلك هي إذن نوعية وحدود ومحتوى «حق» المرأة في التعليم التي يسطرها الاسلاميون لها . «في حدود الشرع المطهر»
ولن يكتفي الاسلاميون بالتدرّج بهاتين الخطوتين . اشتراط مع الاحتلاط في التعليم ، اشتراط محتوى غيبي له ومكرّس لدويتها اراء الرجل ، واللّتين تنسفان من الأساس الحقّ المعلن طاهريا للمرأة في كسب المعرفة والتعلّم بل إنهم سيُضدّرون في شأن المرأة التونسية المتعلّمة حكما قاطعا باترا لا رجعة فيه ، يصل حدود التجريم ، وإجازة الاعتداء عليها بأبشع الطرق . الاغتصاب .

يقول السيّد حسن الغصباني

«إنّ المرأة اليوم ، خصوصا المثقّفة منها ، هي داعية زنا بكل ما في الكلمة من معنى . وإنّها تشيع الفاحشة بكل الطرق فكريا وسلوكيا

وأخلاقيا (وهي لذلك) لا تستحق أن يؤاخذ الرجل من أجل اغتصابها» (79)

يمثل هذا التحريض الربري على المرأة الذي يمثل - قانونا - ركنا ثانيا لحماية إحصائية ، تتم بمقتضاه في أي بلد متحضر إحالة المتفوه عمله أو بأقل منه على القضاء ، يمثل هذا التحريض إحد يعثر الاسلاميون عن معارصتهم الشديدة ، وبقيتهم المتشحة الهيستيرية على ما تحقق للمرأة التوسية من امكانيات الثقف والمعرفة

وتعليم المرأة يصح «إشاعة للفساد» ، و«تدهورا للأخلاق» و«معولا هادما لكيان المجتمع» والمرأة المتعلمة تصبح مرادفة لزانية أقل ما تستحقه هو الاعتصاب ومؤذى كل ذلك - الواجب استباحه - هو طعنا سحب مصدر كل هذه «الكوارث» أي حقّ تعلم المرأة

يردّد الاسلاميون مثل هذه الدعوة المقررة ، في حين أنّ كل إسان سويّ يعلم أنّ كل المآسي الأخلاقية والاجتماعية - التي يتذرّعون بها - وابعكاساتها على نفسية الأطفال ، إنما مردّها ، في جزء أساسي ، لأمية المرأة وجهلها كما أنّ مثل هذه الدعوة تنبؤا موقع القمة في انتكاسيتها وردتها ومعاكستها لأنحاء التقدم والتاريخ ، وذلك في حين أنّ كل المعطيات تثبت أن المرأة العربية - وفي ذلك مؤشر على تحلّف مجتمعاتنا - مارالت لم تلعب بعد الدرجة المطلوبة من التعلم والمعرفة وتأتي لتأكيد ذلك ، النتيجة المححلة والعطية للاحصائيات التي قام بها مجلس إدارة الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ، حول نسبة الأمية السائية في الوطن العربي ، والتي انتهت إلى أنّ

«70 / من النساء أميات» (80)

أما في تونس ، ورغم ضمان القانون التونسي للمرأة حقّ التعليم ، فإنّ تعميمه الكلي عليها لا يزال مهمّة وواحدا نصاليا مطروحا لتطوير وترسيخ هذا المكسب فالإحصائيات الرسمية حول التعليم تأتي لتثبت أنّ نسبة الذكور متفوقة بكثير عن نسبة الاناث

وفي آخر إحصاء لسنة 1983 - 1984 ، لكل مراحل التعليم ، يتبين

«أن النسبة المئوية للتلميذات من المجموع العام في التعليم الابتدائي تمثل 43,6 ٪ ، وفي التعليم الثانوي 38,6 ٪ ، وفي التعليم العالي 34,5 ٪»^(١١)

إن مردّ هذا التفاوت ، وهذا التناقص المطرد لسعة الفتيات المتطوّرات مع مراحل التعليم العليا ، يعود في جزء أساسي منه ، إلى أن العقلية الأنثوية المترسّنة (خاصة في الريف) والصعوبات الاقتصادية تدفع بالعديد من العائلات إلى إعطاء أولية اهتماماتها وتشجيعاتها في التعليم ، نحو أبنائهن من الذكور ، وإلى حرمان السات منه أو وضعهنّ في مرتبة ثانوية وهكذا يكون مصير جزء منهن الانقطاع المبكر أو المتوسط عن التعليم مع «تضييد» أول فرصة في الزواج ، أو تحريم من بداية الطريق منه لكي يقع توجيههنّ نحو المشاغل المنزلية والعمل الملاحى لإعانة العائلة في الريف ، أو «لتصديبرهن» كحاديات في المدن الكبرى

وعوض التعامل مع هذا الواقع السلبي في اتجاه تقدّم ، تحاوري جدريا ، فإن دليل وحجج الاسلاميين نصّت في اتجاه معاكس للتاريخ ، بالرجوع إلى الوراء ، إلى تلك الفترة المظلمة من تاريخنا القريب التي كانت المرأة فيها تعتقد مثلها أورد الطاهر الحداد

«أن المطر يرل من عين تحت العرش وأن الرعد ملككم أنكم وأن السحر كان حلوا ، فشرته بعوضة ثم قاءته مالخا »
وأن «الأرض على قرن ثور والثور على الحوت ، وهو يقل الأرض من قرن إلى قرن عدد كل مائة سنة وأن حل قاف محيط بالديا من وراء سعة بحور ، وتلتف عليه من أعلاه إلى أدناه أفعى يعدب الله بها الكفار يوم القيامة وتمتصّ ألسنتهم حتى ترعاهم السموم »^(١٢)

تلك هي وصيّة المرأة المعتمسة في فكر عبي - حراي - أسطوري ، التي ارتأت الطاهر الحداد حللها ، فدعا في أول القرن إلى مقاومتها وتحاورها ، وذلك «بتعليمها» وتسلّيحها بالعلوم الرياضية والطبيعية وتلك هي الوصية التي يريد الاسلاميون ارجاع المرأة التوسية إليها حتى «يقصّي على فساد الأخلاق ، وهووط مستوى التعليم»^{١١}

وتبقى مقدمات الاسلاميين المحورية ، هي المحددة كالعادة
فالاحتلاط في التعليم «سنة سيئة ومعول هدم لكيان المجتمع الإسلامي»
وهو «تقليد وتعبية» (للغرب) وهكذا يكون رقصه تكريسا لمقدمة
تحرر المرأة مؤامرة استعمارية

ثم إن رمي المرأة التوسية المثقفة بتهمة «الربا» وإشاعة الفاحشة فكريا
وسلويا وأخلاقيا يأتي لتأكيد مقدمة المرأة اللعنة / مصدر الخطايا ،
المرم الأندى والمطلق لانتشار الفساد والرديلة وتديس العالم بآثامها
ويتواصل تكريس هذه المقدمة ، في وجهها العصري المقرف ، وذلك
من خلال تحديد الاسلاميين لمحتوى «تعلم» المرأة - في صورة حدوثه - بما
يتناسب مع مهمتها ووظيفتها «خدمة البيت والانجاب» ، ذلك التحديد
العصري الذي يعكس مقدمة المرأة اللعنة ، وبالتالي الدونية مطلقا ،
وناقصة العقل التي لا يمكنها التساوي مع الرجل - الكائن «المتفوق» ،
في طلب المعرفة فلها «إمكانية» تلقي «تعليم» متخصص في شؤون
الطبخ والعسل ومسح الأحذية ورعاية الأطفال ، في حين أن له أن يدرس
العلوم ويكتشف ويتكر ويدع في المحابر - فذلك «ما يتناسب مع
فطرة وطبيعة كل منهما» !!

ولكن حتى هذه العصرية المقرفة التي يعتمد عليها الاسلاميون
لتبرير سلب المرأة حقها في كسب المعرفة العلمية ، وحصرها في محال
«الشرع المطهر» و«علوم» الطبخ وتدير المنزل ورعاية الأساء - حتى هذه
المحاولة لا تصمد ، وذلك في نفس المحال - «رعاية الأساء» - المحدد من
طرفهم فعلم النفس العام ، وعلم نفس الأطفال ، وعلم
الاجتماع كلها تؤكد بأن تحقق تربية حيل متوارن وسوي ، مشروط
توفر درجة متقدمة ومتنوعة من المعرفة والثقافة في القائمين على تلك
التربية .

«نديبي أن العمل الأول ، وهو الولادة ، هو عمل بسيط مادي
تشارك فيه المرأة مع الحيوانات ، فلا يحتاج إلّا إلى سية سليمة أما
العمل الثاني وهو التربية ، فهو عمل عقلي امتار به النوع الاساي ، وهو
محتاج في تأديته إلى تربية واسعة واختبار عظيم ومصارف مختلفة» (١١)

تتهافت إذن عنصرية الاسلاميين حتى في الاطار والمجال المحددين من طرفهم لتعلم المرأة - إن حدث - وهو مجال «رعاية الأطفال» . . ويرز من كل ما تقدم ، أن مسألة «تعلم» المرأة ، في الأساس ، ليست محصورة - من منظور الاسلاميين - في بعض الحريثات أو «الاحتصاصات» التعليمية فحسب بل أنها تتلخص في أن الاسلاميين - انطلاقا من مقدمة المرأة / اللعنة ، المرأة / الدونية - ينفون القيمة الانسانية للمرأة التي يجتزلونها في مستوى بيولوجي تناسلي بحث لا يعد كثيرا عن مرلة الحيوانات ، ويحكمون عليها أنطولوجيا بعدم التساوي مع الكائن «المتفوق» . الرجل

إن ما لا يقله الاسلاميون ثاتا ، هو أن تصح المرأة إسانا مسلحا سلاح العقل والمعرفة ، سلاح «العلوم الرياضية والطبيعية» التي ركر عليها الطاهر الحداد ، واعتراها مفتاح تحرر المرأة العسكري من الاوهام والخرافات ، ومفتاح وعيها بداتها ومجتمعها وبالعالم . وهو نفس السلاح الذي اعتر قاسم أمين تحققة شرط تحقق قيمة المرأة الاساية ، وتميرها عن سائر الحيوانات الولودة . !! فهو يؤكد

«وأما تربيتها العقلية ، فلأنها بدونها تكون المرأة فاقدة لقيمتها كما هي حالتها الآن عددا نعم ، إنها تلد ويحفظ بها النوع الانساني ، لكنها في ذلك إما تؤدي وظيفة كل أنثى من سائر أنواع الحيوانات ، وهي لا تمتاز في عملها هذا ، عن نحو هرة ولود ، «(4)

إن ذلك السلاح إدن (العلوم الرياضية والطبيعية ، المعرفة العقلية) الذي سيمكن المرأة من كسب شخصية متميزة معرفتها ، وواعية بداتيتها وإنسانيتها ، هو بالصسط - ما يمنعه الاسلاميون عن المرأة ، ل«يسمحوا» لها فقط بدالتققة في الدين . «وأما ما جاء في غير ذلك من العلوم فليست في حاجة إليه» (45)

وفي هذا المستوى تتدخل مقدمة الاسلاميين المحورية الأخرى . مقدمة المرأة / اللدة فما يريده الاسلاميون من وراء منع تعليم المرأة ، هو ضمان عدم افلات المرأة من العدد / المحال الذي حدوده لها مجال الحسد / الحسي فاكتساب المعرفة ، هو السلاح الذي ستفجر به المرأة .

ذلك المجال / السجن ، بينما يشكل حهلها وأميتها ، الشرطين
الضروريين والكافيين لتحقيق حضور المرأة الكلي لرغبات «الرجل»
(الاسلاميين) الحائمة حول محور المرأة / اللذة الباقى لإسابتها .
لكل هذه الأسباب ، يشكّل تعليم المرأة «خطرا فتاكا» يعدّ له
الاسلاميون كل الأسلحة المتنوعة والمراعة لسحب منها ، و«الاطمئنان»
على تأييد وصعيتها الدوية والخاصة إزاءهم

VI . العمل :

لن يجرّح موقف الاسلاميين في مسألة حقّ المرأة في الشغل عن إطار مقدماتهم المحورية الثلاث وحسب «المهحية» المستعملة فيما سبق من المسائل ، ستوالي «حججهم» و«مّرراتهم» وتتدرّج من «الأوامر الالهية المقدّسة» ، و«الاختلافات العظمية» ، مروراً بـ«الكوارث الاخلاقية والاحتمائية» ، و«الحصوصيات الحصارية» ، وذلك لكي تنتهي إلى سحب حقّ المرأة في الشغل وجعله من مشمولات الرجل فحسب ستكون إذن أولى الحجج التي تشكّل قاعدة رفض الاسلاميين لعمل المرأة، متمثلة في نظرية «الفوارق العظمية، الطبيعية، القائمة بين الرجل والمرأة» وهذه «الفوارق» تدخل طبعاً مملكة «المحرّمات» التي لا يجوز مخالفتها ، لأنّها محدّدة - حسب الاسلاميين - سلفاً ، وما قبلها من «الدين الهني مقدّس حكيم»

ومثلما شاهدنا في عبر هذا الموضع ، فإن عصرية الاسلاميين الجنسية المكرّسة من حلال نظرية «الفوارق العظمية» ، تؤدّي إلى أن :

«الله (قد) عهد لكل مخلوق وظيفة يقوم بها حسب الدائرة التي يوحد بها هديه وبوحي منه . . فتباين تكوين الرجل عن تكوين المرأة ، وهب الرجل قوة وطاقه تفوق في بدنه وفكره بكثير طاقة المرأة . فتراه في ساحة الوغى لا يبالي بروحه في سبيل مدأ يؤمن به ، وفي الماحم ليخرج معادها يصرف قوته وفي مختلف محالات الحياة يبدل طاقته ، كذلك في المحار يكتشف ويستكر ويدع ، وفي مجالات السياسة أيضاً يحطّط ويرسم الماهج ويقود الأمم .» (١٦)

وأیضا إلى .

«أن تتحمل المرأة مسؤولية الاعتناء بالأبناء وإعداد لوارثهم ، وتوفير ما يكفل لهم النمو السوي نفسياً وحسبياً ، وأن يتحمل الرجل مسؤولية الضرب في الأرض وكسب الرزق ، وفي هذا تناسب مع طبيعة التكوين الحسبي والعسبي لكل منهما .» (٢٧)

وذلك لكي تنتهي بوصوح إلى مبدأ قوامة الرجل :

« . قوله تعالى : «وللرجل عليهن درحة» وهذه الدرحة مفسرة بآية أخرى : «الرجال قوامون على النساء بما فصل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم» فهذه الدرحة وهذه القوامة لها أسسها من التكوين الطبيعي ، والاستعدادات الفطرية عند كل من الذكر والأنثى والفطرة تتحكم في بي الإنسان » (٢٨)

إننا إذن - مرة أخرى - حيال النموذجين العصريين المطلقين ، اللذين يقيمان تمايزاً أنطولوجياً بين الرجل «المتنوّق» ، «العامل» ، «الإنجابي» ، والمرأة «الدوية» ، «الثائعة» ، «السلبية»

وما يتحكم استنتاجه من كل ذلك ، هو أنّ «الفطرة» و«الطبيعة» التي «وُضعت» - حسب الاسلاميين - «روحاً من الله وهدي منه» في المرأة - هي المحاصر المبدئي أمام إمكانية اشتغالها ، وهي من ناحية أخرى ، صامنة تلك الامكانية للرجل . وما يرمي إليه الاسلاميون - كالعادة - بهذه «الحجة» التي يتمترسون ويحتمون خلفها ، تتمثل - هنا - في البني المسنق لكل ماقشة محتملة لموقفهم ، ولكل محاولة تعديله والقرار بجمع المرأة من العمل الذي يقدمونه ، هو قرار فوق - إنساني ، قرار إنهي مقدّس لا يجوز مسّه ، وهو بالتالي ملزم ضرورة بدون نقاش وعلى هذا الأساس ، تتحوّل كل دعوة لحقّ المرأة في الشغل ، إلى «بدعة» و«كفر» ، كما يتحوّل كل مخالف للاسلاميين في هذه المسألة إلى «عدو لله»

ف . «الكلام في هذه القضية هو نتيجة الاعجاب بالكفار وضعف الايمان الذي صعبت معه العيرة على الحرّمات واساقت معه

موس الدين يدعون عبر أجهزة الإعلام إلى عمل المرأة وحروجها من بيتها ، ويعتبرون بالكلمات الحادّة كقولهم إنّ المرأة نصف المجتمع ، وإنّ عدم مشاركتها في ميدان العمل يؤدي إلى تحلّف الأمتة ومنعها عن اللحاق بركب الحضارة وما ركب الحضارة ؟ هم الأمم الكافرة⁽⁸⁹⁾ .

وتحدر الإشارة هنا - قبل التعرّص لقيّة «حجج» الاسلاميين الرافضة لاشتغال المرأة - إلى الحصور الواضح والمسكر لمقّدمتين محوريتين من مقدمات الاسلاميين ، هما مقدمة المرأة / اللّعة / الحطيثة ، ومقدمة تحرّر المرأة مؤامرة استعمارية

تتحقّق هذه المقدمة الأخيرة من خلال الرقص القطعي لكل ما صدر وما يصدر عن «العرب» فهو رمز للكفر ، وبالتالي لا يمكن الاقتداء به وهكذا «يخطّم» الاسلاميون كل دعوة لحقّ المرأة في الشغل ، لأنّها تتحوّل عمقتى ما تقدّم إلى «صعب إيمان» ، وإلى «إعجاب بالكفّار» ولن يقتصر رقص الاسلاميين «للغرب» نظرا «لصمائه» و«تأميمه» و«اعترافه» بحق المرأة في الشغل ، فحسب . بل سيسحب موقعهم على حضارة العرب ككلّ - المقالة موضوعيا وواقعا لتحلّف محتماعاتنا - المرفوضة من طرفهم رغم ذلك لا على أساس مادي علمي ، بل مثالي عيبي ، على أساس أنّها «حصارة كافرة» ١١

ولكن ومرة أخرى ، لا تحلو محاولة الاسلاميين الالتفاف بعباءة «الأصالة» و«الخصوصية الحضارية لشعبنا» ، من المعالطة المكشوفة فهم يعمدون إلى إيهامنا بأن حقّ المرأة في الشغل وممارستها له ، إنّما هو نتاج «الحضارة الغربية» ، لكي «نقتنع» بأنّ سحبه منها ، (بديلهم) يجسّد «أصالتنا» و«هويتنا» في حين أنّ مشاركة المرأة في الانتاج الاجتماعي شكليه المادي والفكري ، شهدتها العديد من المجتمعات والحضارات الموعلة في القدم ، والسابقة تازيحيا لحضارة «العرب»

بل إنّ الدراسات التاريخية والانتروبولوجية تؤكّد أنّ دور المرأة الانتاحي في المجتمعات الأمومية كان هو المهيمن ، بالمقارنة مع دور الرجل ١١ أمّا فيما يتعلّق بالحضارة العربية على وجه التحديد ، فإنّ ما

معرفة من اشتغال المرأة - وابتعاد - لعديد الأعمال والمهن كالتجارة ،
والزراعة ، والطب والأدب ، والموسيقى ، والسياسة ، الح - قبل
الاسلام وبعده - يأتي ليفند مراعى الاسلاميين في التمسك - «الأصالة»
و«التراث» العربيين ، وليكشف أنهم متمسكون فقط بجانب الممارسات
الاقتصادية المظلمة منه تجاه المرأة التي يحاولون احتزالها فيه وتعميمها
عليه - ولعل ما يدحض هائثا ، «حجة» الاسلاميين التي تسحب من
المرأة حق الشغل ، باعتبارها فكرة «دخيلة» «مستوردة» ، واقع الريف
التوسني والعربي عموما فهو أقرب ما يكون إلى المشاهدة ، وأدق ما
يكون للتحقق من ريف إدعائهم فالريف الذي يمثل الموقع والبيئة الأكثر
التصاقا وقربا للطبيعة والسليمة ، والأبعد ما يكون عن «التأثر بحضارة
الكفار» و«التبعية للغرب» - الريف إدن ، شهد - قبل دخول الاستعمار
(الغرب) - ولا يزال يشهد مشاركة المرأة حسا إلى حسب مع الرجل في كافة
أنواع الانتاج الاجتماعي فهي تشاركه في العمل الزراعي من سقي
وحرث وحي و حصاد الح وهي تتخصص أيضا في
الصاعات التقليدية الزربية ، التطريز ، المخار الخ وذلك
إلى جانب مهنة العمل المنزلي

تلك هي إدن النتائج الأولية التي سلعها في هذا المستوى ، من تكريس
مقدمة الاسلاميين تحرر المرأة مؤامرة استعمارية .

أما «حجة» الفوارق القطرية بين الرجل والمرأة» العصرية ، فهي نحيلنا
من ناحية أخرى ، إلى مقدمة الاسلاميين المحورية الثانية ، مقدمة
المرأة / اللعة - الخطيئة ، التي تُنمّع ها - مثلها حصل لها مع حق التعليم
- من التمتع بحق مماثل لحق الكائن «المتنوّق» الرجل فخطيئتها
الأندية ، ودوبيتها الأنطولوجية المطلقة إزاءه ، تحتمان قوامة الرجل
عليها ، وتمنعان عنها امكانية الارتفاع إلى مرتبة مساوية له ، أو مستقلة
عنه ، قد تتحقق لها عن طريق الشغل

ولن يتوقف الاسلاميون في هذا الحد من الحجح لمع المرأة من
العمل بل ستوالى إلى حاب «حجة» الفوارق القطرية و«حجة» الأحكام
الإلهية» و«حجة» رفض حصارة الكفار» ، «حجح» «أخلاقية» «سيلة»

تهدف من حملة ما تهدف إلى الحفاظ على «نقاوة» و«نطافة» المجتمع من «الأدران» و«الفساد الأخلاقي»

فعمل المرأة - حسب الاسلاميين - يؤدي إلى نتائج وحيمة ، في مقدمتها «انتشار الربا» ، و«تفاهة الأطفال محمولي السب» . وبالطبع ، فإن مثل هذا الوصف «المفرع» لا يرصي إسلاميا ، رافعي «لواء الأخلاق الفاضلة» . ولذلك نحدد يوحّدون للأمان والأمانات ، نداء حارًا وملتها ، لمنع بناتهم من العمل ، حتى ولو كان مقابل ذلك مريد من الفقر والخصاصة

يا أيها الوالدان ، لا يغرنكما بعض درهمات تكسها سائكما بالاشتغال في المعامل وبحوها ، ومصيرهنّ إلى ما ذكرنا علّموهنّ الانتعاد عن الرجال ، احروهنّ بعاقة الكيد الكامن لمن بالمرصاد ، لقد دلّا الاحصاء على أنّ البلاء الناتج عن حمل الربا يعظم ويتفاقم حيث يكثر اختلاط الرجال بالنساء ⁽⁹⁾

فاشتغال المرأة لا يمكن أن يؤدي - حسب الاسلاميين - إلا إلى اسهيار أخلاقي حار ، يعمّ ميادين الشغل ، مثلما شاهدناه يعمّ مؤسسات التعليم (إذا شاركت فيه) ¹¹ كما أنّ العلاقة القائمة بين المرأة ورملائها في الشغل ، لا يمكن لها أن تخرج حتما عن هذا الإطار «اللاأخلاقي» «المتفحّش» !

وباعتبار أنّ هذه الوضعية «المشينة» مرفوعة - طعنا - من «الأداب» و«الأخلاق» الاسلامية ، فهي تتطلّب إذن سحب حقّ الشغل من المرأة مثلما حصل مع حقّ التعليم ذلك ما يؤكده «الاسلاميون لتحقيق ذلك الهدف ، وقد ورد محملّتهم المعرفة» في هذا الصدد

وأيّ علاقة هذه التي تجمع فتاة تفنّحت نظارة ورشاقة وحرّجت في أجمل ثوب وأغلى زينة ، وشاب أو كهل أو حتى شيخ هو وليّ نعمتها أو رئيسها ؟ فهل تفكّر فتاتنا في ميدان العمل ؟ وشركاء العمل ؟ أم هي تُقبل على أيّ مهمة ما دامت ستوفّر لها متطلبات الحياة المادية ؟ ثم هل هي التزمت بالمحافظة على الهيئة والمظهر السليمين ؟ فاشتغال المرأة بالأعمال

العامة بهذه الشاكلة لا تقره آداب الاسلام وتقاليده ، لأنه يستدعي من المرأة خروجها لغير ضرورة أو داع شرعي ، ويدفع بها بعيدا عن البيت ، إلى الشارع والميادين والمتنديات ، وهذا يخالف ما أمر به الشارع «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ، وَلَا تَرَحُنَّ نَرَجَ الْحَاهِلِيَةَ الْأُولَى» (١)

يعود الاسلاميون إذن ، بسرعة ، إثر عرض «حجة» الربا ، والاسهيار الأخلاقي ، المتأتية ضرورة عن اشتغال المرأة ، إلى طرح الحل التحاوي حدريا لهذه الوضعية . وهو حلّ منع الاختلاط وتشكل عودة الاسلاميين إلى مبدأ مع الاختلاط العصري أهمية قصوى لتحقيق هدفهم المشود في سحب حقّ المرأة في الشغل فهو مستعمل من طرفهم لها بصورة مردوحة من ناحية كـ«حلّ» لـ«الاسهيار الأخلاقي» ، ومن ناحية أخرى «كحجة» شرعية ثالثة فهو أيضا أمر إلهي مقدس لا تحور مخالفته بأية صيغة من الصيغ ، ولو كانت التزام المرأة باللباس الطائفي الحجاب

فحتى في صورة «التزام بهيئة ومظهر» «اسلاميين» ، فإن ذلك لا يبرّر أبدا اشتغالها ، لأنّ خروجها من البيت يهدف الشغل ، هو - بالنسبة للاسلاميين - خروج غير ضروري وغير شرعي ، وبالتالي محرم ، لأنه يؤدي إلى احتلاط المرأة بالرجال

نواصل مع بقية ما ورد في محلة الاسلاميين «المعرفة» من «حجج» لرفض عمل المرأة

« ولأنّ الأعمال العامة تتطلب السفور والاختلاط ، وهما محرمان قطعاً وحتى إن حرصت المرأة على اللباس الإسلامي ، فهل يساعدها في العمل إذا كانت في مصنع أو معمل ، أو شرطية أو مهندسة فلاحية أو نائبة في متجر ، أو متسلقة لأعمدة الهاتف مثلاً ؟ وقد قال الحسن رضي الله عنه «لَا تَدْعُو سَاءَكُمْ يَرَاهُنَّ الْعُلُوحُ فِي الْأَسْوَاقِ قَحَّحَ اللَّهُ مِنْ لَا يَعَارُ»

هذا على أنّ الساء في عهده كنّ متخجات صالحات . كما أنّ بعض الأعمال العامة تستلزم خلوة المرأة بالرجل الأجنبي وهو محرم قطعاً لقوله ﷺ «لَا يَخْلُونَ أَحَدُكُمْ بِأَمْرَةٍ إِلَّا مَعَ دِيٍّ مُحَرَّمٍ» ولأنّ

المؤمنين والمؤمنات أمرن بغض البصر «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم»
و«قل للمؤمنات يغضض من أبصارهن» وهذا محال في حياتنا
اليومية»^(٢٢)

ومرة أخرى يتهاوى لواء «الأخلاق الفاضلة» !! ومرة أخرى تلوح
حلف «حجج» الاسلاميين إحدى مقدماتهم المحورية الثلاثة وهي
متمثلة هما ، من خلال «حجة» «الاسهار الأخلاقي والربا» ، و«الحجة» /
«الحل» مع الاحتلاط ، في مقدمة المرأة / اللذة
فمنع المرأة من العمل محدد هنا بتصور الاسلاميين لها كمعورة ،
كجسد يجب ستره وفصله عن بقية المجتمع ، وكموصوع لذة لا يمكن أن
يقع التعامل معه إلا على أساس جنسي لا غير والعلاقة التي ستقوم بين
المرأة وبين رملاتها في الشغل لا يمكن أن تخرج - بالنسبة للاسلاميين - عن
هذا «الأساس» وذلك سواء كانوا شبابا أو كهولا ، أو حتى
شيوخا !!

«فأية علاقة هذه التي تجمع فتاة تفتحت بطارة ورشاقة ، وحرحت في
أحمل ثوب وأعلى زينة ، وشاب أو كهل ، أو حتى شيخ هو ولي نعمتها
ورئيسها ؟»^(٢٣)

لا ترمز المرأة إذن - حسب تصور الاسلاميين - إلا إلى المتعة ، وهم لا
ينظرون إليها إلا من خلال بُعد / محال ، محدد محال الجسد ، ولذلك
لا يمكن أن تكون علاقة المرأة مع رملاتها في الشغل إلا علاقة جنسية .
وحتى «الآداب» و«الأخلاق الاسلامية» التي يتباكى الاسلاميون على
انهارها - (نتيجة خروج المرأة للشغل) - لا تصيد أمام هاجسهم
الدفين المرأة / اللذة ، المرأة / المتعة ، التي لا يستطيعون ملك
أنفسهم ، و«عص أبصارهم» (الجنسية) عنها !! وهذا محال في
حياتنا اليومية ، مثلما يقولون ، وذلك رغم أن عص الصر ، أمر
إلهي مقدس !

تلك هي إذن حلفية «حجة» الاسلاميين الأخلاقية المريعة لسحب
حق الشغل من المرأة

ولن تتوقف «الحجج» المقدمة من طرفهم لتحقيق هذا الهدف ، في مستوى المحرّرات المبتايريقية / الأخلاقية الصامنة لمقدماتهم ، بل ستلتحف - مرة أخرى - بعتاء / عقدة ، يسعى الاسلاميون جاهدين إلى ارتدائه ، ولو كان ذلك في شكل مأساوي / كاريكاتوري وهو عطاء : «مواكبة العصر والتطور»

الحجة «العصرية حدّا» ، التي سيرفعها الاسلاميون عاليا لتبرير رفض اشتعال المرأة ، متمثلة في أن عملها يؤدي إلى تضخّم جحائل البطالة في .. صفّ الرجال

«ماذا نتج عن عمل المرأة في الحاسب المادي ؟ أنتج البطالة لأنّ كل امرأة تعمل في عمل بخصّ الرجال يقابله أن يبقى رجل عاطل .. . أمّا من عرف الحقيقة وعرف حكمة الاسلام ، وأنّ الله فاوت بين المرأة والرجل في الخلق والتكوين والأخلاق والوظيفة ، وجعل لكل منها وظيفته ، ولكلّ منها استعداداته للأعمال المناسبة له ، فلن يدعو أبداً لخروج المرأة »^(٩١)

إنّ السبب الكامن وراء البطالة إذن ، هو المرأة التي دخلت معترك الحياة العملية. ولذلك ، وبعد أن حدّد لنا الاسلاميون «أصل الداء» ، حدهم يطلقون صيحة العرع ويصفّون «الدواء» وهو إرجاع المرأة إلى «مكانها المناسب» ، محالها الوحيد البيت ، وإلى «وظيفتها المناسبة» : الاسحاب وخدمة الرجل فيه يقول راشد الغنوشي :

«الإسلام لا يرضى أن يعمل النساء ، وأنواع الرجال عاطلون خاصّة وأنّ المرأة تقدر على رعاية البيت .»^(٩٢)

ويصيف السيّد عبد الوهاب الهتاتي على صفحات مجلة الاتجاه «المعرفة» لذلك ، عنصرًا سلبيًا آخر لاشتغال المرأة وهو الاختلاط فيقول

«فما الذي يدفعنا إلى الاختلاط ، وصفّ المتسكّمين من الرجال بدون

عمل في ازدياد ، وديسا الحيف يحرم احتلاط الرجل بالمرأة
الغريبة ؟^(٩٦)

لا شيء بدفع لذلك ! لأن البطالة - حسب الاسلاميين ، من «حق»
المرأة ، وهي «لا تليق» ، بالطبع ، بالجنس «المتنوق» الرجل
ولأن الصورتين اللتين تدفعان بالآلاف النساء إلى سوق الشغل ، ليستا
الخصاصة والفقر ، بل يدفعها لذلك - حسب الاسلاميين - دافع «مراحة
الرجل والاستعلاء عليه» لا غير !!
بواصل مع محلة «المعرفة» حيث نجد

«النسطة الجهر على مجتمعنا في هذا المحال ، فمادا نجد ؟ ألا نرى تماثنا
على العمل بقصد مزاحمة الرجل والاستعلاء عليه ؟ فهل الضرورة هي
التي دفعت المرأة للعمل ؟ قد يكون ذلك صحيحا في سنة صعبة جدا ،
وما علينا إلا أن نستعرض حالة العاملات الاجتماعيات والاقتصادية لنرى
الحكم القاطع في العمل »^(٩٧)

فعمل المرأة ليس مانعا إذن من الاحتياج ، ووضعية العاملات
«المترفهة» حير دليل على ذلك وعملها ليس في النهاية سوى ترف
(Luxe) ، العاية منه «مراحة الرجل والاستعلاء عليه»
ذلك هو إذن «الواقع» الذي يكشفه «المحهر الاسلامي» «النسطة على
مجتمعنا»

ولكن يبدو أن هذا المحهر «الاسلامي حذا» يشكو حللا ما ، أو
لعل الأيدي والعيون «الاسلامية» ليس بمقدورها استعمال مثل هذه
التفسيرات الحديثة !!

فالحقيقة ، أن الأمر لا يحتاج إلى «محهر» لاستحلاء واقع وصعبة المرأة
العاملة في مجتمعنا وهي وصعبة أبعاد ما تكون عن «مراحة للرجل» أو
«استعلاء عنه» ، وأبعاد من أن تكون سببا للبطالة فهي آخر احصاء
رسمي حول المرأة والشغل (1984) ، يتبين أن

«نسبة اشتغال المرأة في الوظيفة العمومية حسب العدد الحملي مساوية
لـ 7 ، 23 ، 23»^(٩٨)

كما يتبيّن من الاحصاء المذكور أعلاه ، أن نسبة مشاركة المرأة المفضّلة حسب نوع الخطط ، تتوزّع كما يلي .⁽⁹⁹⁾

الوظيفة	النساء من مجموع العاملين
التعليم (ابتدائي - ثانوي - عالي)	32,8 /
المهن الصحية والطبية	6,9 /
الخطط الإدارية	10,4 /
المهن التقنية	2,1 /
العمال	17,5 /
الخطط الأخرى	30,3 /
الحملة ،	100 /

وتتوزّع نسبة مشاركة المرأة حسب بعض الاختصاصات كما يلي⁽¹⁰⁰⁾

نوع الاختصاص	/ النساء من العدد الحملي للعاملين
القضاء	10,5 /
الطب	21,5 /
التقنية	9,5 /

ورعياً عن كل التحفظات التي يمكن أن تُقدّم حول هذه الأرقام ، فإنّها كافية للتدليل على أنّ المرأة التوسية ، لم تلعب بعد درجة التمتع بحق مساوٍ للرجل في الشغل ، على المستوى العددي ، ثمّ تبقى بعد ذلك مسألة

عدم التساوي بينها وبين الرجل في الأحرار المقالة للمجهود المدول بالتساوي بينهما ، ومسألة عدم التساوي في التدرج في المسؤوليات بحصرها في الرجال بدعوى «عدم قدرة المرأة على التسيير» ، يضاف لكل ذلك تمزق المرأة العاملة خاصة الأم ، بين المنزل والأطفال والشغل بطرا لابعاد العدد الضروري من دور الحضانة إلى غير ذلك من المشاكل التي تتحط فيها المرأة العاملة ، الموصوفة بـ«الترقية» من طرف الاسلاميين

ومن الممارقات العربية ، أن عدم التكافؤ في فرص الشغل بين الرجل والمرأة ، لا يمثل ميرة خاصة لمجتمع بل إنه مستفحل أيضا في المجتمعات «الغربية» ، موطن «حصار الكفار» ، و«مصدر اللاء كله في الدعوة إلى تحرير المرأة» حسب رأي الاسلاميين فقد انتهى «المرلمان الأوروبي» سنة 1984 من وضع تقرير هام عن «وضع المرأة في أوروبا العربية» تبين منه أن النساء الأوروبيات مارلن مطلومات يقول التقرير الذي استغرق وضعه سنتين ونصف ، أن

«نسبة النساء العاطلات عن العمل في أوروبا الغربية يفوق أربعة أضعاف نسبة الرجال العاطلين عن العمل وأن أحور النساء عامة مارالت أقل من أحور الرجال ولا تزال وظائف عديدة في الحياة العامة والأعمال التجارية تكاد تكون محصورة بالرجال فسة الصحافيات الألمانيات لا تتجاوز الـ 17 / من مجموع الصحافيين ، وبين أساتذة الجامعات في فرنسا واقتلرا ، لا تتجاوز نسبة «الاستادات» الـ 8 / وباستثناء تاتشر وسيمون فييل ، لا يوجد في الحكومات الأوروبية أكثر من 16 وزيرة مقابل 187 وزيراً

وبالرغم من أن نسبة النساء في أوروبا أعلى من الرجال بين السكان ، فإن عدد اللاتات الفرنسيات مثلاً ، لا يتجاوز الـ 4 / في المجلس» (١٠١)

تلك هي المارقة الأولى التي تسقط إحدى الركائز الأساسية للإسلاميين ، ثم تأتي بعدها مارقة أعرب ، وهي أن «العرب» موطن الكهر ومصدر اللاء» يعرف هو أبصا ، تياراً يمينياً متطرفاً ، يدعو دعوة

مطابقة طبق الأصل لدعوة الاسلاميين مع المرأة من العمل وإرجاعها إلى البيت ، نَحْجَة تَاجِيحِهَا لَسَعِيرِ الطَّالَةِ

فهل تَحَوَّلُ اسلاميون إلى «أتباع» للعرب «الممجوج» ، «الكافر» ؟ أم هل أَنَّ التَّيَّارَاتِ الرَّجْعِيَّةَ تَلْتَقِي فِي الْمَوَاقِفِ رَعْمَ عَطَاءِ «الخصوصيات الحصارية» ، و«العداءات» و«المواجحات» الدينية / السياسية ،
الموهومة ؟؟

نواصل مع تقرير البرلمان الأوروبي فحده يقترح
«سَنَ قَوَائِي حَدِيدَةً لِحِمَايَةِ حَقُوقِ الْمَرْأَةِ وَتَعْرِيرِ دَوْرِهَا فِي الْحَيَاةِ الْعَامَةِ وَالْخَاصَّةِ (كما يلاحظ) أَنَّ هُنَاكَ انْحَايَا قَوِيًّا فِي أَوْرُوبَا يَدْعُو الْمَرْأَةَ إِلَى الْعُودَةِ إِلَى الْمَنْزِلِ وَالْإِهْتِمَامِ بِالْأَعْمَالِ الْمَنْزِلِيَّةِ وَتَرْبِيَةِ الْأَطْفَالِ ، بَدَلًا مِنْ الْمُضَارَبَةِ عَلَى الرِّحَالِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَحُلُّ مُشْكَلَةَ الطَّالَةِ فِي أَوْرُوبَا ، وَيُعِيدُ لِأَوْرُوبَا التَّدْهُورَ الَّذِي يَهْدُّهَا مِنْ حَرَاءِ تَنَاقُصِ السَّكَّانِ الَّذِي أَذَى إِلَيْهِ تَحْرِيرُ الْمَرْأَةِ وَإِثَارُهَا لِلْعَمَلِ بَدَلًا مِنْ إِتْنَانِ وَتَرْبِيَةِ الْأَطْفَالِ
اللَّحْنَةُ وَاصِعَةُ التَّقْرِيرِ تَقْرَحُ مَقَاوِمَ هَذَا التَّيَّارِ الَّذِي يَهْدُّ الْمَرْأَةَ فِي كُلِّ مَا حَقَّقَتْهُ حَتَّى الْآنَ مِنْ مَكَاسِبٍ » (102)

ذلك هو إذن واقع المرأة العاملة في مجتمعنا ، وفي «مجتمع الكمر والتحلل» ، الذي يمكن مشاهدته بالعين المجردة ، دون حاجة لأي مجهر ، ولو كان «مجهرًا إسلاميًا» 11 وهو الواقع الذي يدحض بكل قوَّة «نَحْجَة» الاسلاميين المتهافنة حول تَسَبُّ شَعْلِ الْمَرْأَةِ فِي الطَّالَةِ

ولكن الاسلاميين سيتشكثون رعم كل شيء برفصهم القطعي لعمل المرأة ، ولن تصمد أمام موقفهم حتى تلك المحاولات «الاحتشادية» ، «الطريقة» ، التي تعمل يائسة على إقامة التوازن بين مقدماتهم المحورية ، وبين «صِروَرَاتِ الْعَصْرِ» ، فتقترح مثلاً - احتراماً لمدأ مع الاحتلاط وفصل المجتمع إلى مجتمعين - «السماح» للمرأة بالاشتغال ، ولكن في ميادين ومؤسسات خاصة بالنساء 11 فيصبح لديها وفق هذا «الاحتشاد» «الختار» سوكة تؤمها النساء فحسب ، ومعارات تؤمها النساء فقط ، ومستشفيات تؤمها النساء فحسب ، وأسواق ورَّمًا طرقات

الح 11

ولكن حتى هذا المقترح الذي يحاول «المحافظة على الشكليات» ، لا يجد آدانا صاعية لدى الاسلاميين «الأرتودكسيين» الذين يرفضونه على أساس أنه «طريق غير مأمون» ، في ظل «المعريات» و«الشُرور» السائدة ١١

يقول الشيخ عبد الرحمان البرّاك

«أما عمل المرأة في الميادين الخاصة بالنساء ، فهذا لا يُرَدُّ عليه كما يُرَدُّ على عملها مع الرجال إلا أنني أرى أنه مع ضعف العلم والإيمان ، كثرت المعريات والشُرور، مع أن عملها حتى في الميادين الخاصة بها لا يخلو من بعض السلبيات لهذا لا أرتكبي حتى الميادين الخاصة ولا عصاصة إذا امتنعت المسلمة أو امتنع المسلم حفاظا على حرمانه من أن تشارك استه أو روحته في شيء من هذه الأعمال ، لأن الطريق إليها غير مأمون» (١٠٣)

توالت إذن «حجج» و«مُبررات» الاسلاميين لسحب حقّ المرأة في العمل ، لتطلق من «حجّة» «الفوارق الفطرية» ، الموصوعة «ههدي النهي» ، إلى «حجّة» «الاهيار الأخلاقي» ، الناتج «ضرورة» عن الاحتلاط ، إلى «حجّة» «تفاهم البطالة»

وبحق لا يظفر بتركيز وتشدّد وهجوم صدّ حقّ من حقوق المرأة ، أعنف ممّا يقوم الاسلاميون صدّ حقّها في العمل ، وفي درجة قريبة منه ، صدّ حقّها في التعليم وليس هناك من تفسير لذلك ، سوى أنّ سحب هذين الحقّين من المرأة بصورة خاصة ، هو الشرط الصامس لتحقيق مقدماتهم المحورية

فالتعليم - مثلها رأيا - يشكّل مفتاح تحرّر المرأة الفكري ، الذي يمكّنها من كسب شخصية متميّزة معرفتها ، وواعية بذاتيتها وإنسانيتها سيما يشكّل عملها مفتاح تحرّرها الاقتصادي الذي يمكّنها من بناء حياتها المستقلّة لذلك ، ووعيا من الاسلاميين بحظورة تجمع هذين «السلّاحين» مع بعض بين يدي المرأة ، بحدّهم يعدّون العدة لتحطيم هذه الامكانية وكسر حلقة الترابط بين التعليم الذي تتلقاه المرأة حاليا ،

وبين العمل وذلك في انتظار «قيام حكم الشريعة»، وإرجاع الأمور إلى نصابها ١

يقول السيد لطفي الصّاع

«ويسعي أن يرفع سائنا - لحول يهين وبين محاطر الاحتلاط في العمل - بأنه ليس من الصّوري أن يستتبع تعلّم المرأة أن تعمل خارج المنزل» (١٥٤)

ثم إنّ الاسلاميين ، وأغوى تمام الوعي بأنّ توفير حقّ الشغل للمرأة سيؤدّي حتما إلى سف مرتكرات الهيمّة التي يسعون إلى تسليطها عليها ، وإلى سف العد / المحال الذي يعملون على انقائها فيه محال الحسد / المتعة / الحس ولذلك فحسّ بحدّهم يتحرّقون عبطا ، ويلومون صاحب الادارة ، صاحب المصنع ، (لا يهتمّ أنّه في موقع المؤخر أي المستعجل) بصمته رحلا ، لقوله تشجيع المرأة في مؤسسته ١ يعود لمحنة الاسلاميين «المعرفة» حيث نجد

«ثمّ أو لم يساعد الرجل نفسه المرأة والفتاة بالخصوص على أن تتبوأ المكانة العالية من التبرّج والعري والتدليل الرخيص ، والثورة على تقاليد العائلة وطاعة الزوج بالخصوص ، عندما فتح لها مكتبه وإدارته ومُصنّعه» (١٥٥)

إنّ الاسلاميين الذين لا يعيرون آية أهميّة لقانون الرّبح ، لا يهتمّهم كذلك فهم «الحكمة» من وراء تشجيع النساء ، ولا يرون في ذلك إلا «مساعدة» «الرجل للمرأة» على «مراحمته والاستعلاء عليه» ، أي على خرق إحدى مقدماتهم المحورية ، مقدمة المرأة / اللعنة ، المرأة الدونية مطلقا ، التي ستتمكّن - عن طريق الشغل - من «الثورة على تقاليد العائلة وطاعة الروح بالخصوص» أي من الوقوف وقفة للنّد أمام الحس «المتفوق» «بقرار إلهي» (حسب رعمهم) الرجل ذلك هو ، بالضبط ، الخطر الذي يسعى الاسلاميون إلى تطويقه سحب حقّ الشغل من المرأة فحسب محلّتهم «المعرفة» لا يمكن ولا يحور مطلقا اشتعال المرأة لـ

«أن الكثير من الأعمال تعطي المرأة ولاية أو شبه ولاية على الرجال ، ونحن نعلم أن القوامة لا تكون إلا على العاجز أو القاصر أو الضعيف والمرأة ضعيفة عاجزة ، لذلك كان للرجل القوامة. النامة في جميع الشؤون العامة وحضه المولى عز وجل بالسوة والرسالة والخلافة والإمامة والجهاد والأذان والحطبة وما إلى ذلك وفرص طاعته على المرأة ، ولم يعرض طاعتها عليه وقد قال ﷺ «لن يصلح قوم ولّوا أمرهم امرأة» (106)

فما لا يقله الاسلاميون النّة ، هو إدن ، أن تتوّ المرأة عن طريق الشغل مرتبة أرفع أو مساوية أو حتّى قريبة من مرتبة الرجل تجعلها تقف حجرة عشرة أمام إرادتهم إحصاعها الكلّي لسيطرتهم ، وتكّمها من «الثورة على تقاليد العائلة وطاعة الروح بالخصوص». و«تقاليد العائلة» التي «يرتعد» الاسلاميون «خوفا» على «ضياعها» هي كما رأينا «حقّ» الرجل في تعدّد الروحات ، «حقّ» الرجل في صرب الروحة (الأخت ، الست .) ، حصر «حقّ» الطلاق في الرجل ، «حقّ» الرجل المضاعف في الميراث الح ، في حين لا تعني «طاعة الروح» سوى قبول المرأة لكل هذه الانتهاكات لإسائيتها

وعلى هذا الأساس ، يتبيّن لنا أنّ كل «الحجج» التي يقّدها الاسلاميون لسحب حقّ الشغل من المرأة ، تدور في الأساس حول محوري المرأة / اللّعة / الدويّة ، والمرأة / اللّدة / المتعة المحورين اللّذين ستسهمهما استقلالية المرأة الاقتصادية المتحقّقة عن طريق العمل ، وذلك بسف وتصحير البعدين / السحنيين ، المحدّدين لها سلعا لصماهما (المحوران) نُعد / محال البيت ، المكمل والإطار للعد / المجال الثاني - المرأة / الحسد / اللّدة

«فاشتغال المرأة بالأعمال العامة هذه الشاكلة» - مثلما يؤكّد الاسلاميون في محلة «المعرفة» - «لا تقرّه آداب الاسلام وتقاليده لأنّه يستدعي من المرأة خروجها لغير ضرورة أو داع شرعي ، ويدفع بها بعيدا عن البيت ، إلى الشارع والميادين والمتنديات» (107)

كما أن .

«الإسلام لم يطالب المرأة بالعمل خارج البيت ولن يستقيم أمر المرأة المسلمة الآن ، إلا إذا التزمت بكتاب ربها وآمنت بأن مكانها الذي لا يزاحمها فيه أحد هو البيت ونحن نعرف أن دعاة تحرير المرأة وعملاء الفكر المصاد قد كرهوا هذه الكلمة (البيت) عند النساء المسلمات ، وجعلوها تقع من مسامعها موقع الرعد أو القسلة ، وبحسوا في هذا إلى حد بعيد فهجرت المرأة بيتها وأهملت رعاية أسائها وروجها ونفسها ، وخرجت إلى معترك الحياة بعذر ، وبغير عذر ، وحملت نفسها عما أعفاها منه الاسلام والواقع أيضا » (١٥٨)

لذلك ، واطلاقا من كل ما تقدّم ، ستمثل إرادة إساءة اشتعال المرأة ، وإرجاعها إلى مكانها «الطبيعي» و«المناسب» البيت ، المهمة المحورية في برنامج الاسلاميين المستقبلي تجاه المرأة ، ولو كان مقابل ذلك شلّ نصف المجتمع عن المساهمة في عملية الانتاج

VII - العمل السياسي :

هل من حق المرأة ، المشاركة في الحياة السياسية لمجتمعها ؟ سؤال يجد مشروعية طرحه ، وبكل إلحاح ، في طرف يشهد حركية إجتماعية عميقة لتوسيع مجال القول والفعل السياسيين ، وفي طرف يشهد بصورة خاصة إنحراطا مطّردا ، ومساهمة متنامية للمرأة في هذه الحركية الاجتماعية العامة إحانة الاسلاميين المترتبة بالتحديد في هذا الطرف بالذات هي طبعا لا !!

ورغم أهمية التوقيت التاريخي / السياسي ، لهذه الإحانة ، الذي أردنا إلقاءات الطر إليه - فلا يجب أن يُفهم من ذلك أن موقف الاسلاميين مرحلي أو طرقي فعلى العكس من ذلك ، يتشكّل رقصهم القطعي لكل مشاركة محتملة للمرأة في تحديد تصاريف النظام السياسي للمجتمع ، كقاعدة مطلقة وثابتة في نظام تفكيرهم وهم بموقعهم هذا ، مسجونون أتمّ الاسحاح مع مقدماتهم المحورية الثلاث

نقطة الارتكاز الأساسية ، التي سيعتمدها الاسلاميون - مرة أخرى ! - لسحب حقّ العمل السياسي من المرأة ، هي «حجة» «الموارق الفطرية» الموضوعية - حسب رصمهم - ما قلنا - «وحي» و«هدي» «إلهي» ووفق نفس «المهنية» المتّعة فيما سبق من المسائل ، ستلعب هذه «الحجة» دورها المطلوب ، المتمثّل في تكريس الاقصاء العصري للمرأة في قصية الحال ، على عرار ما حصل لها مع حقّ التعليم ، وحقّ الشغل . إلخ وهذا الاقصاء محكوم بمقدمة / المرأة / اللعبة ، المرأة / الحطيثة ، التي لا يمكنها التّثّ - بإعتبارها حسا دويا مطلقا وأطولوحيا (بالفطرة) - امتلاك حقّ ممارسة نشاط أو مسؤولية سياسية إنّه أمر

مستحيل ، لأن امتلاك المرأة هذا الحق ، سيضعها في موقع متقارب ، أو متساو ، أو متفوق على الرجل ، في حين أن هذا الأخير ، هو «المُعَدُّ» لوحده «فطرياً» - «برحي» و «هدي» «إلهي» - لكن يكون الحسن «المتفوق» ، «المسير» و«الحاكم» و«القائد السياسي»

تلك هي نقطة الارتكاز التي يتم بمقتضاها ، سحب صفة المواطنة عن المرأة ، كنتيجة مباشرة لتجربتها من كافة حقوقها السياسية ، ابتداء من حقّ الترشّح والانتخاب ، مروراً بحقّ التمثيل اليابي في المؤسسات ، وانتهاء بحقّ رئاسة الدولة وذلك يعي بصورة ملموسة ، أن المرأة ستُمنَع من إمكانية التعبير - كمواطنة - عن موقعها من توجهات وإحتيارات المجتمع الذي تنتمي إليه ، وأن حقّ التفكير والممارسة السياسية سيقى من مشمولات الرجل وحسب

المدخل العام لسحب حقوق المرأة السياسية ، قائم إذن على مدأ «الموارق الفطرية» الذي يحدّد لكلّ من الذكر والأنثى «الوظيفة» «الماسّة» له وذلك ما يؤكّده ، ويركّز عليه الاسلاميون على صفحات محلّتهم «المعرفة» حيث نجد :

«عهد الله لكل مخلوق وظيفة يقوم بها حسب الدائرة التي يوحد بها ، هديه وبرحي منه فتأين تكوين الرجل عن تكوين المرأة ، فوهب الرجل قوة وطاقة تفوق في بدنه وفكره بكثير طاقة المرأة فتراه في ساحة الوعي لا يبالى بروحه في سبيل مدأ يؤمن به وفي مختلف محالات الحياة يدل طاقته ، وفي محالات السياسة أيضا يخطط ويرسم المناهج ويقود الأمم» (109)

ثمّ ، ومباشرة إثر بلورة الاسلاميين لهذا المدخل العام لموقعهم ، سجدهم يحطون الخطوات التالية ، وذلك بصرب مقومات وأسس مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، نقطة ، نقطة أما مسألة الصدارة التي يفتتحون بها عملية إقصاء المرأة سياسياً ، فهي صرب حقّها في الترشّح أو حتّى في المشاركة أصلاً في عملية الانتخابات وفي هذا المعنى ، وصمّن الحملة المظّمة محلياً وعربياً خلال صائفة 1985 من طرف الاسلاميين صدّ حقوق المرأة - أصدرت لجنة دينية كويتية فتوى شرعية محكمة ،

حوصلت بها متفرقات موقف الاسلاميين في هذه القضية وقد علّل الشيخ حسين عبد الرحمان ، رئيس لجنة الفتوى (المذكورة أعلاه) عن حقوق المرأة السياسية ، رَفَضَ اللّحة إقرار حقّ المرأة في الانتخاب والترشّح لأية مسؤولية كانت ، على أساس أنّ

«طبيعة عملية الانتخاب تناسب ما عليه الرجال من قدرة وحبرة واستعداد فطري ، ذلك أنّها إسهام في عملية التولية للأمور العامة وإختيار من تُنَاطُ بهم ، ومراولة ذلك تتطلب حرة ومخالطة ومعرفة تامة عن يُعْهَدُ إليهم هذه الأعباء الثقيلة والمسؤوليات الحسام والرجال أقدر على ذلك وأولى بالهوص هذه المسؤولية ، ومن ثمّ ، فهُمُ المنوطُ بهم تحمّل المسؤولية وتحميلها أهلها » (١١٥)

فما يبرّر ، ويحتّم سحب حقّ المرأة في الترشّح وفي الانتخاب ، متمثّل في «قصورها» و«عدم استعدادها» «الفطري» لتحملّ أعباء هذه «المهمّة» الصعبة وعكس تلك الخصائص «الفطرية» - دوما - هو ما يجعل ذلك «متناسا» مع «استعدادات» الرجل وحنها في صلب مقدمة المرأة / اللعة / الخطيئة ، الدونية مطلقا فما لا يقلّله الاسلاميون بالصط ، هو أن يقع القدح - عر مشاركة المرأة في العملية الانتخابية - في قاعدة وقانون التفوّق ، المحسّم في مبدأ قوامة الرجل هذه القوامة المحدّدة بكل دقة من طرف إسلامييا على صفحات «المعرفة» نأثها لا تكون إلّا على العاجز أو القاصر أو الضعيف والمرأة ضعيفة عاجزة ، لذلك كان للرجل القوامة التامة في جميع الشؤون العامة وحصّه المولى عزّ وجلّ بالنبوة والرسالة والخلافة والجهاد والأدان والخطبة وما إلى ذلك ، وفرص طاعته على المرأة ، ولم يفرص طاعتها عليه

وقد قال صلعم «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم إمراة» (١١٦)

فالمبدأ الأوّل إذن ، الواجب حمايته من الحرق ، هو مبدأ قوامة الرجل على المرأة ، الذي تُصنّف ديمومته بعتاء «الفطرة» الساحب ممارسة حقّي الترشّح والانتخاب من المرأة والمبدأ الثاني الواجب أيضا حمايته من الحرق ، هو مبدأ «الولاية العامة» الذي يستلزم كذلك مع المرأة من

ممارسة أي حق من الحقوق السياسية مثل الترشح والانتخاب أو العصوية في مجلس ياي ، لأن عمل هذه العمليات مدرجة ضمن مدأ «الولاية العامة» ، ولا ولاية إلا لرجال
و «عصوية مجلس الأمة ولاية عامة لما فيها من سنّ القوانين ، ومحاسبة السلطة التنفيذية . وما الى ذلك من المهام المعروفة للسلطة التشريعية » (112)

كما أن عملية الاسحاب هي أيضا «ولاية عامة» ، وهي بالتالي محظورة عن المرأة لأنها (عملية الانتخاب)
«مشورة تتعلق بذات الشخص من حيث عدالته وهذا النوع من المشورة يسميه الفقهاء التركية وهي من مستلزمات أهلية الشهادة ونحوها من الولايات العامة والصفات المطلوبة في من يقوم بالتزكية أقوى من الصفات المشترطة لأهلية الشهادة ، وكلاهما من باب الولاية وفصلا عما هو مقرر في شأن شهادة النساء تعاملا لها وعلاقة موضوعها عيذان الشاطط الطبيعي للمرأة أو عدمها ، فإنه ليس كل من تحوز شهادته تجوز تزكيته كما يقول العتبي واس رشد من كاد المالكية ، ولا ينبغي لأحد أن يزكي رجلا إلا رجل ، قد رافقه في الأحد والعطاء وسافر معه ورافقه

أما صدور التركية من النساء فيقول فيها الامام مالك في المدونة «لا تحوز تزكية النساء في وجه من الوجوه ، لا فيما تحوز فيه شهادتان ولا في غير ذلك ، ولا يجوز للنساء أن يزكبن النساء ولا الرجال ، وليس للنساء من التزكية قليل ولا كثير » ويقول إمام الحرمين «إن ما نعلمه قطعا ، أن النساء لا مدخل لهن في تخير الامام وعقد الإمامة ، والنساء لازمات خدورهن ، مَفَوِّضَاتُ أمورهن إلى الرجال القَوَامِينَ عليهن » (113)

هكذا إد ، «تُسَوَّى» مسألة المشاركة في الانتخابات وفي المحالس الليانية عن طريق «حجة الصوارق الفطرية» الصائمة لمدأ «القوامة» و«الولاية العامة» والحاصصة لمقدمة المرأة / اللعة / الخطيئة ثم ، وعلى إثر ذلك ، سيصيف الاسلاميون «حجة» أخرى هي مدأ منع الاحتلاط الذي يقوم - كالعادة - بوظيفة مردوحة ، فهو يلعب دوره الاقصائي

التأديبي للمرأة - كلعة وحطيئة - تمّيعها عن المشاركة في الحياة السياسية / الاجتماعية ، وبفصلها عن العالم الخارجي وحسها في البيت ، حماية له (المجتمع) من التدنّس بآثامها وهو يقوم من ناحية أخرى بتوطيته «المتعوية» الحسية الخاصعة لمقدمة المرأة / اللدة ، المرأة / الحس ، فيحدّد لها - باعتبارها عورة ومتعة - محالا واحدا هو البيت ، ولا يجبر لها الخروج منه والافلات من قصته «الايروسيه» ، عن طريق مشاركتها في أي شكل من أشكال العمل السياسي إنتخابات ، إحتتماعات عامة ، محالس إلح

و «الشريعة» خصّت كلّاً من الرجال والنساء بأحكام معروفة ، عُرفَ منها ومن قواعد الشريعة العامة بحسب الاستقراء في التطبيقات ، أن كل ما كان قائما على الاحتماخ والظهور والمحالطة ولم تدع إليه ضرورة أو حاجة عامة عالية ، فإنّه يختصّ به الرجال والجماعات فلم توحب الشريعة على النساء شيئا من ذلك ، بل حصّتهن بواحات شرعية وأمور أخرى ، أولى بطبيعتهن ، من كل ما ميدانه الأسرة أو النطاق الخاص بالنساء «^(١١٩)

وبعد تحرير الاسلاميين المرأة من حقوقها السياسية من أسفل هرمها (حقّ الترّشح ، حقّ الانتخاب ، عضوية المحالس النيابية) ، ستندرج «حجهم» الخاصعة لمقدمتي المرأة / اللعة ، والمرأة / اللدة ، إلى أعلى الهرم أي رئاسة الدولة

الشرط الأساسي المحدّد لشغل هذه الوظيفة ، هو بالنسبة للاسلاميين - وبكل وصوح - شرط الذكورة

ويحدّد هذا الشرط / الحاجر القطعي ، المشرع في وحه المرأة ، قاعدته ، في نظرية الاسلاميين التيقراطية للسلطة السياسية ، وهذه النظرية تقتصر ، بل تشترط أن يرمز الحاكم ، «أمير المؤمنين» «للشرعية الالهية» المقدّسة ، فهو الحاكم «السياسي» وهو «الحاكم» الروحي ، الديني ، هو صاحب الحلّ والعقد في الأمور «الديوية» ، وصاحب الحلّ والعقد في القضايا «الماورائية» ، «قائد» «الأمة» سياسيا ، و«إمامها» ديبيا

والمرأة «لا تصلح» - طبعاً «لذلك»، باعتار أن كلّ هذه «الخصائص» «المقدسة» مفقودة فيها «فطرياً»، ومسحوبة منها من طرف الاسلاميين فهي ترمز لللمعة والحطيئة الأبدية، ولا يمكنها تعاضد ذلك أن «تتطاول» «على مشيئة الله» (كدا ١) وأن تربو إلى تنوّاه هذه «المراتب المقدسة» التي «حصّ الله» بها - حسب رعم الاسلاميين - الرحل لوحده «للرحل القوامه التامة في جميع الشؤون العامة وخصّه المولى عزّ وحلّ بالنبوة والرسالة، والحلافة والجهاد، والأذان، والحطبة وما إلى ذلك وفرض طاعته على المرأة ولم يمرض طاعتها عليه»

ولس يكتفي الاسلاميون بمع المرأة تولّي منصب رئاسة الدولة، بل سيّصيمون لذلك تولّي منصب القضاء، لأنّ القضاء كذلك حسب نظريتهم التيقراطية للسلطة السياسية، «ولاية عامة» ووطيمة «دينية» «مقدسة»، يشترط في القائم بها تعاضد لذلك أن يكون أيضاً دكراً و«المرأة ممنوعة من تولّي إمارة الدولة مهما أوتيت من راحة عقل، وذلك لأنّ الإمام الذي يتولّى رئاسة الدولة لا بدّ أن يكون دكراً يقول اس عاندين في تحليل ذلك لأنّ النساء أئمرن بالقرار في بيوتهنّ، فكان منى حائزاً على الستر

ولا يجوز أن تقوم المرأة بالقضاء - وإن كان جبرها مقبولا - لما نصّمته ولاية القضاء من معاني الولايات المعروفة عن النساء

لا يجوز تقليد القضاء إلا لمن كملت فيه سعة شروط الذكورة، واللوع، والعقل، والحرية، والاسلام، والعدالة، والسلامة في السمع والبصر أمّا الذكورة فلأنّ المرأة تنقص عن كمال الولايات والشهادات. وكذلك فإنّ ولاية المرأة رئاسة الدولة أو القضاء، تتطلب منها أن تؤمّ الناس في الصلوات الخمس وفي صلاة الجماعة والعديد والمرأة لا تصلح لذلك» (١١)

ومرّة أخرى تدكّرنا هذه الفتاوي العنصرية، بمثيلاًتها من مراسيم البارية والفاشية وحبوب إفريقيا والولايات المتحدة ١١ فقد كان السود الأمريكيون - حتى فترة عبر بعيدة - محكوماً عليهم بالقضاء السياسي لأهم

يحملون «فطريا» بذرة «القصور» و«الدوية» إزاء الأمريكي «الأيص» ولا يرال أصحاب الارص الشرعيين في حوب إفريقيا محرومين من إنداء رأيهم السياسي بطرا لمس السب العصري ، الذي يحصر ذلك «الحق» ، عكسيا ، في معتصي أرصهم ، «المتفوقين» و«المفطرة» البيص وبفس هذه الاحراءات قُتت ومورست من طرف العاشية والهتلية إزاء الأحاس المعوتة «الدوية» كما تشكّلت «حجة» «القصور» و«عدم الصح» «المطرين» كقاعدة أساسية لتعامل، الطعم الاستعمارية مع الشعوب والأمم المصطَهدة - ومن صمها شعسا - لتأييد استعماها وهب خيراتها وتأمين ذلك بتحريدها من الحقوق السياسية المتداولة عندها هي

لكر وكما قُدت ولا ترال - بصالات الشعوب والأحاس المصطَهدة ، نظرية «التفوق» و«الدوية» العصرية ، فإن موقع المرأة في تاريخا السياسي القريب والبعيد ، توسيا وعريا ، يأتي كذلك ليسف من الأساس «حجة» «الفوارق الفطرية» المرعومة بين الرجل والمرأة الحاكمة «بقصور» المرأة عن الفعل السياسي والتي يعتمدها الاسلاميون لتحريدها من حقوقها السياسية

إن التاريخ العربي العابر يحمرنا عن اسماء ساء أدارت دواليب الدولة وقادت الحيوش وتاريخ توس الموعل في القدم يذكر إسم امرأة أسست قرطاح ، ورأست دولتها ، وإسم امرأة قادت حتى آخر لحظة حيوش دولتها ضد العرا الرومان ، ثم انتحرت مع أبنائها تحت وقع الهريمة ، وهو يحفظ لنا إسم امرأة وُحدت وقادت القنائل البربرية ضد العرب «الفاحين» إلى أن ماتت في ساحة الوعي

أما تاريخ توس المعاصر فهو حافل أيضا بصال المرأة التونسية ضد المستعمر وبمشاركتها في كل المعارك السياسية المصيرية وبمساهماتها المتميزة في حملات المساندة للشعب الفلسطيني (حرب لسان ، صبرا وشاتيلا) وحملة التنديد بالعدوان الصهيوني - الامريالي على بلادنا (حمام الشط)

ويشهد التاريخ السياسي العربي المعاصر من ناحيته ، بالدور الفاعل الذي لعبته فيه المرأة العربية

فهو يذكر بحروف من نار اسم المرأة الحرائرية (جميلة بوحيرد)
التي أدخلت الرعب في قلوب المستعمرين الفرنسيين ، والتي لم تقدر أكثر
وسائل التعذيب والتحقيق ، وحشية - على إركاعها - وهو يذكر بحروف
من نار أسماء المرأة / الفدائية الفلسطينية (دلال المغربي ، ليل
حالد .) التي مارست أرقى أشكال الصال السياسي . الكفاح
المسلّح ، وأقصّت مضاعف الصهاينة بعملياتها الفدائية البطولية

ولكن . كل ذلك لا يساوي شيئاً في ميران الاسلاميين !! فكفة
«ذكورتهم» و«رحولتهم» التي لم تفعل مقدار درّة رمل ممّا فعلته هذه المرأة
المناصلة - هي الراححة أندا ، وهي «المتفوّقة» و«القوّامة» دوما !!
ولعلّ «عراء» المرأة الوحيد - إنّ صحّ التعبير - أنّ عملية تجريدتها من
حقوقها السياسية من طرف الاسلاميين ، لن يكون من نصيبها
لوحدها فهي تشمل كذلك جزءاً لا بأس به من «جنس» الرجال الذين
لا يوافقون نظرية الاسلاميين التيقراطية للسلطة القائمة - كما يقول
راشد العشوشي - على أنّ
«أحد شرطي خلود الاسلام وبقاء أمته ، هو أنّ الله قد تكفّل بمنح
الأمّة الاسلامية رجالاً أكفء أقوياء يرثون الأنبياء ، ويقومون بدور
الخلافة في الأرض» (*)

سيشمل التحرير والإقصاء إدن ، كلّ معارض ، أو مشكّك - ولو كان
رجلاً - في أنّ اسلامياً هم الناطقون الرسميون بإسم الاله ، وفي أهمّ
المتفردون في امتلاك «الحقيقة» ، وفي أنّهم بالتالي أصحاب «الحق»
«الشرعيين» الوحيديين في امتلاك السلطة السياسية وتفيد مهمّة «وراثه
الأسياء» و«خلافة الله» حسب ما يرعمون
ولكن «مُصاب» المرأة «الخليل» في خصمّ هذا «العراء العام» ، هو أنّ
عملية إقصاء الاسلاميين لها من الحياة السياسية ، ستتمّ بفضاعة أكبر ،
لأنّها لن تكون قائمة على قاعدة الاستداد والتصفيه والرفض لكل
«مُخالف» و«آخر» ، سياسياً ، - وهي شاملة هنا للحسين - بل إنّها قائمة
على أساس عنصري ، تجاه المرأة كجنس بصورة مطلقة .

إنّ هدف الاسلاميين الأساسي من وراء هذا الاحراء الإقصائي
الخاصّ الموحّه صدّ المرأة متمثّل في تسهيل عملية إقامة المجتمع
الأتوقراطي المعلق الذي يؤولون إنحازةً فهذا الاحراء الخاصّ صدّ
المرأة ، يصمّم لهم حزنيا ، تكييل وحق نصف المجتمع سياسيا ، الأمر
الذي يميّنهم من التوحّه كلياً إلى نصفه الثاني لإحصاءه القسري لحكمهم
القروسطي المطلق الذي لا يستمدّ شرعية وجوده من المجتمع ، ولأنّما
يستمدّها من «شرعية» «تمثيل الله» و«حلافته في الأرض»

خاتمة :

مشروع إضطهاد المرأة كجزء من مشروع الاسلاميين الأتوقراطي العام :

- إنَّ أهمَّ الاستنتاجات التي سلغها في نهاية المطاف ، بعد استعراضنا التفصيلي لمواقف الاسلاميين في كل المجالات المتصلة بقضية تحرر المرأة والمساواة بين الجنسين ، تتحدّد ، أساسا ، في نقاط ثلاث
- 1- إنَّ حملة الأطروحات المدرجة أعلاه التي يدافع عنها الاسلاميون ، تأتي لتؤكد بأنَّ ما صرّحت به قيادتهم في ندوة 6 جوان 1985 ، من مطالبة بالتراجع في محلة الأحوال الشخصية ، إنّما هو مقدّمة «مهدّبة» تصبّ في اتجاه تكريس جملة تلك الأطروحات
 - 2- إنَّ تراجع وصمت الاسلاميين إثر الحملة المضادة التي شُنتَّ صدهم بعد ندوة 6 حوان 1985 ، لا يعدو أن يكون تراجعا شكليا إثر عملية «جسّ النبض» ، وذلك انتظارا وتحيا «للمرصة الملائمة» ، لتحقيق رباعهم بحدافيره ، والابقصاص النهائي والمكشوف على هامش الحريات المتوقّرة حاليا للمرأة
 - 3- إنَّ نزعة الاسلاميين الاحتقارية «والتشيشية» للمرأة هي القاعدة الثابتة المحدّدة لآليات نظام تكبيرهم ورعم المراوعات والكلمات المعسولة التي يطلقونها نحوها - تحت ضغط ردود الفعل الحارمة صدهم - وإنَّ العدوانية العنصرية المسعورة من ناحية ، والهمم الحسني المرصي من ناحية أخرى ، هما شكلا تعاملهم القارّان معها

وإضافة لذلك ، فإن أطروحات الاسلاميين المذكورة ، تبين أن دعوتهم قمر المرأة في البيت ، التي يقدمونها تارة كبديل «الأصالة» و«الهوية» «المتجذرة» ، لواقع التمرق الحصارى ، وتارة اخرى كبديل «احلاقي سبل» للأزمة الأخلاقية المستمحلة ، - لا تعدو في الحقيقة عن أن تكون دعوة خارحة عن سيرورة التاريخ فهي ليست فقط دعوة فاقدة لمقومات البديل الحقيقية ، نظرا لعزلها ظاهرة أزمة الانتهاء وأزمة العائلة وأزمة المجتمع وأزمة الأخلاق عن قاعدتها الموضوعية ، بل ولأنها كذلك مكون أساسي من مكونات هذا الواقع المتأزم ، ولأن أصحابها ليسوا سوى فريق الاحتياط الأكثر ظلمة ، المرشحين أنفسهم «بامتياز» لتأدية مهمة تأييد الأسس المادية الملموسة لأزمته العامة عن طريق عطاء حكم «الشرعية» ، «المقدس»

أما السؤال الذي يطرح نفسه بكل حدة من حلال كل ما تقدم ، فهو بكم من قرن نحن متحلفون عن نهضة الأمم المتقدمة ؟ وبكم من قرون سترتد بنا دعوة الاسلاميين هذه - لو تحققت - إلى الوراء ؟ إن معالجة قضية تحرر المرأة وتحرر المجتمع من هذه الراوية المحددة ، يؤدي بنا إلى الاعتقاد الحارم بأن نعت موقف الاسلاميين من المرأة ، بالرجعية ، قاصر - لقوياً وحضارياً - عن أداء كل المعنى المطلوب منه ١١ فحسن هنا ، وحها لوحه مع أشباح من الماضي ، متشئين بإعادتنا - المستحيلة تاريخياً - إلراما اليه ، وذلك عمر دعوتهم تكييل المرأة وبالتالي / وأيضاً ، تكييل المجتمع ككل ووضع تحت كلالكل سلطة قروسطية «مقدسة» متعالية عن العلاقات الاجتماعية المعاشة إن قطيعة الاسلاميين مع الواقع / الحاصر الذي نحياء وهرهم له ، وترحالهم الأندي في رحاب الماضي السحيق الذي مضى دون عودة ، هو السب الذي يجعلهم مفتقدين لأدوات التعامل الإيجابي مع الحاصر / المستقبل ، وهو ما يجعلهم يلعبون بدعوتهم المعركة في السلمية ، أعلى درجات الانتكاسية والارتداد اللاتاريخيين ، فهم سيرا على درب أسلافهم من الفقهاء المترمتين - لا يقوون على الاستفاقة من سباتهم العميق على محدد «النصية» ، ويفصلون ذلك النوم / الموت ، على التأقلم مع التطور التاريخي الختمي للمجتمعات الشرية ، ولهذا السبب تحمل السلفية في

داتها ، بدرة فشلها كمشروع / «بدیل» ، لأنها فاقدة لكل ارتباط مع الحياة ، ولأنها - كنمط فكري حامد متكلس - في مواجهة حتمية ومباشرة مع كل حديد ، وفي رفض متواصل لكل ما من شأنه ان يواكب قانون الحياة الأبدي الحركة والتقدم إن هذه الخاصية التي يشترك فيها مترمّو كل العصور ، حاصية الدعوة للحمود ، وللماضي أي للموت ، هي تلك التي وقف عليها رائد وشهيد حركة تحرّر المرأة في بلادنا الطاهر الحدّاد ، حين حاطب فقهاء عصره ، قائلا

«إنّ عامة فقهاء الاسلام من سائر القرون ، إلّا ما شدّ ، ينجحون الى العمل بأقوال من تقدّمهم في العصر ولو عمثات السنين ويحكمون بأحكامهم مهما تباينت أحوال المجتمعات الاسلامية بإحتلاف العصور وهُم يميلون في أحد الأحكام الى تفهّم ألفاظ النصوص وما تحتل من معنى ، أكثر بكثير ممّا يميلون إلى معرفة أوجه انطباق تلك النصوص على حاجات العصر وما تقتضيه مصلحة المجتمع الحاصر الذي يعيشون فيه» ^(١١٧)

لكن وبعد انقضاء أكثر من خمسين سنة على دعوة الطاهر الحدّاد الحارّة ، للعيش في الحاصر ، لا في الماضي ، في الواقع ، لا في «النص» ، يجرّح علينا «الفقهاء الحدّاد» بدعوتهم المقرّفة لسحر المرأة في البيت ، وتصفيّة هامش المكاسب التي حقّقتها ، فالمرأة - في وصفيّتها الحالية ، مرفوضة رفضا قطعيا لأنها - حسب الاسلاميين «حارحة» ، ممارستها المتحرّرة سسيا (التعليم ، الشغل إلخ) «عن آداب الاسلام»

و «هناك قطاعات كبيرة من النساء المسلمات ، لم يستطعن الانفلات من مصائد الشيطان ، فوّقنَ فريسة في برائثه ، وانتعدن عن أدب الاسلام بتيحة استحاتهنّ للمعريات الحديثة» ^(١١٨)

إنّ مشكل الاسلاميين وشعلهم الشاعل ، تتمثّل في أنّ المرأة المعاصرة قد «تمردت على الاسلام» ، وفي أنّ التشريعات المتحرّرة إزاء المرأة (مثل محلة الأحوال الشخصية رعم حدودها) تُعْتَرّ «احرافا عن توحّيات الاسلام» سيما يعترون هم أنّه

«ليس في يَدَيَّ أحد من الشر هج أو نظام يعيد للمرأة كرامتها (١)»
 فعلا ، إلا توجيهات الاسلام ونحن غير راضين عن واقعنا ، والسبب
 الاحترافات الكثيرة التي اسحرفنا بها عن الاسلام ، وفي مقدمتها تمرد
 المرأة على الاسلام ، (١١٩)

إن هذا يعني أن أول أولويات «برنامج» الاسلاميين ، متمثلة في
 العمل على إلغاء كل التشريعات «الوضعية» التي مكنت المرأة من بعض
 الحقوق ، وفي إستبدالها بتطبيق أطروحاتهم المتخلفة التي استعرضناها
 فيما سبق ، والمتحورة أساسا حول إرجاع المرأة إلى سجن البيت
 المؤبد إنها إذن المهمة المركزية التي يسعى الاسلاميون إلى تحقيقها
 مُستقبلاً وهي شعارهم المركزي - حاليا - الذي لا يتركون مناسبة تمرّ ،
 دون الدعوة الصريحة والمؤكدة إليه ، وذلك على غرار ما أطنبت فيه بجملة
 «الاتجاه» «المعرفة» حيث نجد في هذا الصدد

«فأله الله أيها الإخوة المسلمون في وطننا وديننا وأعراسنا . إن الأمر في
 الهاية لنا ، فلنحتر لأفئسا ما يليق بشرفنا وعزّتنا ، ولكن كما يريد الله
 ورسوله فلنحس تربية أسائنا ، ولنُعذّ نساءنا وبناتنا وأخواتنا إلى
 البيوت ، حتّى لا نُعرض شرفنا للتلوث ، وكرامتنا للانتدال وأمتنا
 للتحلل والدمار ، (١٢٠)»

إنّ هذه الدعوة المعلنة صراحة ، تعيدنا إلى استنتاجنا السابق حول
 التناحر الحتمي كقانون حاكم للعلاقة بين السلفية وبين متطلبات الواقع ،
 وهي تؤدّي بنا أيضا الى استنتاج أهمّ واحظر فكما أن السلفية - كمط
 تفكير ماصوي حامد - لا يمكنها إلا أن تتصادم مع كل ما هو حديد
 متكر ، فتكون عمقضى ذلك عدوة حتمية للعلم والعقل على المستوى
 المعرفي فهي كذلك ، نتحوّلها الى مشروع سياسي / اجتماعي ،
 لا يمكنها إلا أن تتصادم مع كل ما يطمح له المجتمع من تقدّم ، ومع كل ما
 هو جوهر الانسان (رحلا وإمرأة) ، أي ككائن اجتماعي متحرّك في حيز
 علاقات اجتماعية ملموسة ، لا ما وراثية ، فتكون عمقضى ذلك - في
 هذا المستوى - عدوة حتمية لطموحات الحرية والعدالة والمساواة
 إنّ هذه المنطلقات تحكم على السلفية ، كمشروع سياسي / اجتماعي

نأنها لا يمكن إلا ان تؤدي الى إقامة مجتمع أوتوقراطي معلق قائم على الاستبداد ، وهي تسحب منها محاولة تقديم نفسها «كبدل» «لواقع الحيف والتفاوت والتعسف» ، وتررها على حقيقتها . أي كمشروع استبدادي لحق المجتمع وتكسيل قواه الحية وإحارها على «الطاعة» و«قول الأمر الواقع»

يقول الشيخ عبد الفتاح مورو موضحا ذلك
«مجتعما يتميز بالتمرد تمرّد الاس على الأب ، والتلميد على الأستاذ ، والعامل على مؤخره ، والمرأة على الرجل ، ولقد أصيبت العائلة بظاعون التحلل والمجتمع بالاحرام نتيجة تدهور الأخلاق العامة وعحر السلط على إيقاف هذا التيار»⁽¹²¹⁾

على هذا الأساس ، يتحد موقف الاسلاميين من المرأة - المرء في هذا الاطار العام المحدد - بَعْدَهُ وحجمه الحقيقيين بإقصاء المرأة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتقسيم الأدوار والعمل الذي يسطّروه داخل المجتمع ، وداخل العائلة ، يؤدي هذه الأخيرة الى التشكل كمودج مصغر للسلطة ، الأوتوقراطية القائمة على نظرية الحق الالهي ، وكحلبة قاعدية أساسية من الخلايا الموقرة لإقرار وقول مدأ الاستبداد ، وإعادة إنتاج الشروط الضرورية الصامة لتواصل السلطة «المقدسة» والطام التراتبي القائم

ولأن كل ذلك يوضح كيف أنّ مشروع إضطهاد المرأة لا يمكنه أن يفصل عن المشروع العام لاضطهاد المجتمع ككل فالرحل الذي يبوّنه الاسلاميون مرتبة السيد إزاء المرأة ، لن يكون أكثر من عبد داخل المجتمع وذلك لأن «العطاء» «المقدس» الذي يحوّل الاسلاميون بواسطته ، له ، إضطهاد روحته أو أخته أو إسته ، هو نفس «الغطاء» الذي يعتمدونه للاستمرار بالسلطة ، ووصعه (الرحل) أمام خيارين إثنيين لا ثالث لهما - الخصوع ، أو الاقصاء

وهكذا ، تتصل حلقات الاضطهاد مع بعضها لكي نحصل في النهاية ، على الوصية التي وصمها قاسم أمين بكل دقة حين قال
« المرأة في رقب الرجل ، والرحل في رقب الحاكم ، فهو ظالم في

بيته ، مظلوم إذا حرج منه »⁽¹²²⁾

أما «الصيغ» و«الأساليب» التي سيتوخاها إسلاميون لتفديد «حكم الشريعة» على المرأة ، فهي تأتي - إضافة لكل ما تقدم - لكي تؤكد هائيا ما ذكرناه سابقا من حتمية تآمر السلعية ، كمشروع سياسي / اجتماعي مع سيرورة المجتمع التاريخية ، ومع طموحاته (برحاله وسائه) في الاعتناق والحرية والمساواة

فالصيغة الوحيدة التي «يجلّ» بها الإسلاميون التناقض الحتمي بين تطلعات المجتمع نحو التحرّر ، وبين مشروعهم الأوتوقراطي العام القائم على «شرعية» امتلاك الحقيقة الإلهية ، وتمثيل الله في الأرض ، ليست سوى العرض القسري والارهاب المادي والمعوي والاقتصاد والتصفية وهي كذلك نص الصيغة ، ونفس «المهح» الذي يتوخاه الإسلاميون لتفديد مشروعهم الاصطهادي الخاص مع المرأة

الشاهد المباشر والحيّ على ذلك هو ما تكأده المرأة الإيرانية من بطش سلطة «آيات الله» ، وما تلاقيه من قمع نتيجته رفضها الانصياع والخصوع لأحكامهم القروسطية

لقد ذرف كهة إيران - مثل إخوانهم في كل قطر - دموع التماسيح على وصعية المرأة «المهانة» في عهد الشاه ، وأطلقوا الوعود الرئانة بإعادة «كرامتها» «المستأحة» ، وحفظ «عفتها» من «التدنس» ، و«تفكيها» من «حقوقها المشروعة» ومن «المساواة»

وقد ساهمت المرأة الإيرانية ، حثا الى حب مع أحيها الرجل الإيراني ، في حركة الإطاحة بالشاه - معرفت سحقه المظلمة ، وتمرّست على البصال بين أقيتها ، واردة إصرارا على التصحية رغم تعذيب السافاك

إلى أن رحل الشاه وأعتلى الكهة عرشه

فماذا عن «الوعد» ؟ وماذا كانت النتيجة ؟

شمل «آيات الله» المرأة ، عطفهم «المقدس» ، فأعادوا إليها «كرامتها» ، بأن أرحعوها الى محتشد المرل ، وأمروها بأن لا تارحه إلا للقصر

وحفظوا «عفتها» من «التدنس» ، بأن ألرموا عليها ارتداء «التشادور»

وحفظوا «عقمتها» من «التدنس» ، بأن ألرموا عليها ارتداء «التشادور»
 قسرا وإلا اعتبرت عاهرة و
 ومكّوها من «حقوقها المشروعة» ، بأن سمحوا للرجل أن يجمع ما
 طاب له من النساء وأن يطلق ما شاء ومتى شاء ، وبأن «سمحوا» لها أن
 «تُصيّف» نفسها الى حريم «سيدّها» ولو كانت لا تتجاوز الثانية عشر من
 عمرها ..

وحققوا لها ، أخيرا ، «المساواة» بأن سوّوا فعلا بينها وبين الرجل ،
 بحشرهما سوياً داخل السجون للقضاء على تلك المَلَكَةِ «العبيصة» التي
 يتحدّث عنها الشيخ عبد الفتاح مورو «ملكة التمرّد» على السلطة
 «المقدسة»

لقد حوصل كهة إيران طريقة وصيغة تمعيد مشروع إضطهاد المرأة في
 إحانات أساسية ثلاثة
 . الجواب الأوّل تمثّل في الرصاص ، الذي حابهوا به نداء جماهير النساء
 المتظاهرات ، الرافصات للتشادور ، والمطالبات بحقّهن في المساواة
 والحرية

الجواب الثاني تمثّل في السجون التي تجمع أكثر من «عشرة آلاف امرأة
 إيرانية ، من بنين الحوامل ، ومن بينهنّ المسنّات مثل مريم فيروز رئيسة
 الاتحاد الديمقراطي للنساء الإيرانيات وعمرها 73 سنة ومن بينهن
 طفلات لا يتجاوز سنّهنّ 15 سنة . وفي هذه السجون تتعرّص المرأة
 للاهانة اللامحدودة ، للاعتصاب من طرف الحراس ، للتعذيب من طرف
 الجلاديين ، لخلق شعرهن ، لافتكاك أطفالهن الرضع والرمي بهم في دور
 النفايات حيث تقع «تربيتهم» «على الطريقة الاسلامية»⁽¹²³⁾

الجواب الثالث ، تمثّل في الاعدام الذي حصّد لحدّ الآن «1500 امرأة
 إيرانية ، رميا بالرصاص ، أو شقّا أو تحت التعذيب»⁽¹²⁴⁾

إنّ هذه الوضعية الفظيعة التي تعيشها المرأة الايرانية ، حاليا ، تلقي
 أضواء كاشفة على نوعية الأساليب التي يعتمدّها الاسلاميون - عند
 مسكهم - للسلطة - لتنفيذ مشروعاتهم الاضطهادي مع المرأة . وهي حافز
 كبير لضرورة تكبّل كل قوى الحرية والتقدّم في بلادنا لعلق المافذ أمامها ،

والحيلولة دون إمكايية حدوثها

ومّا يؤكد هذه الضرورة ، أنه فضلا عن المثال الايراني المباشر ، فإنّ إسلاميينا في تونس ، لا يتحرّجون بالمرّة عن تأكيد عزمهم ونيّتهم الراسحة ، توخّي نفس الأساليب البربرية المذكورة أعلاه التي إتبعها «إخوانهم» الايرانيون . هم يُلَوِّحُونَ من الآن ، تهديداتهم السافرة صدّ كل دعاة تحرّر المرأة ، ويعلنون بكل وصوح ، أشكال «العقاب» التي يعدّونها لهم حين تولّتهم السلطة ..

ورد في محلّة «الاتحاد» المعرفة بهذا الصدد :

«وليعلم الذين يستنكفون واللاتي يستنكفن من هذا اللباس (الزّي) أنّهم جميعا إنّما يعلنون الحرب على الله

وليعلم الدين يفضلون السفور ، ويريدون هتك الأستار وإخراج النساء وإشاعة الاختلاط ، ليعلموا أنّهم بهذا ظالمون «وسيعلم الدين ظلموا أي مقلب يفتلون» . (125)

إنّما الحرب إذن . . ! ولكنها حرب من نوع خاص

فالاسلاميون يمتشقون سيف الله . . بعد أن وازنوا بين أنفسهم وبينه . بين «حقيقتهم» و«حقيقته» وعلى هذا الأساس ، يتحوّل الرافضون والرافضات للحجاب ولنوع الاختلاط ولقبر المرأة في البيت - يتحوّلون - إذن من مخالفين لإيديولوجيا الاسلاميين السياسية الأوتوقراطية ، والعنصرية إزاء المرأة ، إلى أعداء الله . . ! وهو ، بالطبع ، الأمر الذي «يشرّع» للاسلاميين ، إعلان الحرب «المقدّسة» عليهم ، و«الجهاد المقدّس» صدّهم . أي تصفيتهم على الطريقة الايرانية !!

وبعد هذا المقطع الأول / الديباجة ، نتعرّف في بقية «البيان الحربي» الوارد في محلّة إسلاميينا «المعرفة» ، على وصف دقيق «للمصير» الخاص ، الذي ستلقاه - على أيديهم «الطاهرة» - كل امرأة رافضة للحجاب ، ولـ «طاعة الله» ، الذي يدعون «تمثيله» :

« . وكلمة أخيرة ، نلقينا لكل النساء اللاتي يَسُوؤُهُنَّ مظهر الفتيات المتحجّبات ، ويكرَهُنَّ طاعة الله ورسوله

بأنه حين يأتي ذلك اليوم الذي تسود فيه الفضيلة والعفاف ، ويَمُتُّ
الحجابُ الجامعات والمدارس والمؤسسات وكل المواقع ، يومئذ لا تُجَدُّ
الْمُتَّهِنَاتُ خِرْقَةً تَسْتُرُ عَوْرَاتِهِنَّ وَتُوَارِي سَوَاتِهِنَّ ، يومئذ يودّ الدين كهموا
وعصوا الرسول لو تَسُوَّى هم الأرض ولا يكتُمون الله حديثاً (السَّاء
(42) . (126)

وها . يسقط عن الاسلاميين أخطر ، وأشرس أقمعتهم فعندما
اكتشما - من خلال مدأ تعدد الزوجات ، والحجاب ، ومع الاحتلاط -
«الوحش الخسي» ، المتنكر في هيئة الشيخ «الورع» ، الذي يقطر
«تقوى» و «فضيلة» ، فإننا نكتشف هنا وحها أكثر قبحا وسوادا ، وجه
الجلاد الكامن داخل الكاهن

إن إعلان هذه الطمرة البربرية - بكل وصوح ، ومن الآن - عن
مراميها ، لما يؤكد في المقام الاول ، ضرورة يقطة المرأة التونسية ،
وحتمية رصّها لصفوفها وتنظيمها لمواجها هذا الخطر الداهم
فوعيد الاسلاميين السافر ، وتهديدهم الصريح ، المعلنان صدّ حقّ
المرأة في الحياة ، وصدّ دعاة تحرّرها ، يحتمان الوعي بأن «الاغفاء المريح»
على أرسية «المكاسب التاريخية المتحققة للمرأة التونسية» ، لا يكفي
لوحده للتقدّم إلى الأمام بعجلة التاريخ فهذا الأخير ، وإن كان محكوما
بقوانين موضوعية ، وتوّجّهات تطويرية حتمية ، فإنه لا يسير وفق خطّ
مستقيم ، أو بصورة عفوية بل يحدث - (وذلك ما تنبّه التحرّنة
الايرابية ، وبقص المحكمة الدستورية المصرية في صائفة 1985 للقانون
المحوّل للمرأة حقّ الطلاق في صورة تروّج روحها من أخرى (إلح) -
أن يشهد حركات ارتدادية ، كلّها فُقِدَتْ ، أو سُتِلَتْ ، أو تَرَاحَتْ الارادة
والفعل الواعين لقوى التعبير لذلك ، فإن أي تراخ ، أو تساهل في
عملية المواجها الحارمة لمثل دعوة الاسلاميين السلطوية الرجعية ، سواء
باسم «الاطمئنان» الى «رسوخ» «المكاسب المتحققة للمرأة» ، أو باسم
«التسامح» بشكليّه «المنافق» أو «حَسَن النية» ، كل ذلك لن يجعل أكثر
من فتح الأبواب على مصراعيها أمام هذه الدعوة / الموت الراحمة
كما أنّ وعيد اسلامييا في تونس وتهديداتهم المعلنة تنصمية حقوق

المرأة ، تأتي من ناحية أخرى ، لِتُبيِّنَ أَنَّ محاولتهم المرور في مطهر الحركة المتميزة «باعتمادها» عن أحوالها من الحركات الاسلامية المشرقية (خاصية الايرانية) - لا تصمد أمام الواقع

فذلك الوعيد ، وتلك التهديدات الصريحة ، تكشف كيف أَنَّ آليات تفكير موحدة ، لا تنتج إِلَّا أساليب وصيغ تعامل موحدة . وفي قصبة الحال ، ينكشف كيف أَنَّ السلفية كنظام تفكير ، لا يمكنها أن «تتميز» أو «تتمايز» عن بعضها فبرغم إختلاف المجتمعات ، وبرغم إختلاف التمدب (شيعي / سني) ، تتوحد السلفية حول أروبيتها الماصوية المتزمنة ، وتتوحد في عجزها عن ممارسة مقولاتها الماصوية عن طريق آخر ، سوى طريق القمع والفرض القسري والتصفية

وهكذا يتيه الساحت عن «تميز» إسلامييا في تونس ، وعن «اعتمادهم» ، دون ان يطمر نأثر صثيل لذلك ، إِلَّا اذا ما سُمي «اعتمادا» و«تميزا» عن ممارسات «آيات الله» المتوحشة مع المرأة ، ما «يعدّها» نه إسلاميوبا

« حين يأتي ذلك اليوم الذي تسود فيه الفصيلة والعفاف ، ويعمُّ الحجابُ الجامعات والمدارس والمؤسسات وكل المواقع ، يومئذ لا تُحْدُ الْمُتَهَيِّكَاتُ خَرَقَةً تَسْتَرُ عَوْرَاتَهُنَّ وَتَوَارِي سَوَآتَهُنَّ » (127)

إِنَّ كل ما تقدّم يؤكد في الحتام ، بأن حطر الردة ، لا يهدد المرأة محسب ، بل هو مهدد للمجتمع ككل ، دون تمييز بين رجاله ونسائه وعلى هذا الأساس ، فلتش تشكل مواصلة المرأة التوسية السير على درب التحرر ، وتحتطي امكانية الانتكاس اللاتاريخي الى الوراء - كمهمة متميزة ملقاة على عاتق المرأة في الدرجة الأولى ، فإن ذلك لا يتفي أنها مهمة موحدة تشترك فيها على قدم المساواة ، مع أحياها الرجل ، لدرء خطر الردة العام المهدد لكل المجتمع ، ولخلق الظروف الموضوعية التي تمكن من اجتثاث ايدولوجيا وممارسة التسلط والتفاوت والمير ، ومن تحقيق انسانية الانسان

المصادر والمراجع :

المدخل العام :

- (1) راشد العوْشي مجلة «حقائق» عدد 54 - 15 فيبري 1985
- (2) عبد الوهاب الهتاتي - «المعرفة» - عدد 6 - سنة 1 - حوا 1973 - ص 18
- (3) عبد الرحمان البراك - «المسلمون» - عدد 8 - 30 مارس 1985 - ص 11
- (4) عبد الله علوان - «الى كل أب عيَّور يؤمن بالله» - ص 24 - 25
- (5) محمد بن لطفي الصَّاع - «تغريم الخلوة بالمرأة الأحسية» طبعة المكتب الاسلامي 1980 - ص 2
- (6) راشد العوْشي «المعرفة» - عدد 7 - سنة 4 - 8 ماي 1978 - ص 8
- (7) الحسين أبو فرحة - «المسلمون» - عدد 29 - أوت 1985 - ص 2
- (8) م - ل - الصَّاع - مصدر سابق - ص 2
- (9) مصطفى الساعي - نفس المصدر السابق - ص 11
- (10) محمد صالح اليمر - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 1 - 1973 - ص 25 - 26
- (11) عبد القادر سلامة - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 1 - فيبري 1973
- (12) راشد العوْشي - «المعرفة» - عدد 7 - سنة 4 - 8 ماي 1978 - ص 8
- (13) عبد اللطيف حمرة - «المسلمون» - عدد 16 - 25 ماي 1985 - ص 15
- (14) ناحي محمد عحم - «المسلمون» - عدد 17 - 1 حوا 1985 - ص 14

I - المساواة :

- (15) «الرأي» عدد 353 - 27 ديسمبر 1985 - ص 4
- (16) راشد العوْشي - «حقائق» عدد 54 - 15 فيبري 1985
- (17) «الرأي» - عدد 353 - 27 ديسمبر 1985 - ص 4
- (18) عبد المجيد الحّار «من أسس المساواة بين المرأة والرجل في المذهب الاسلامي» - «المعرفة» - عدد 1 - سنة 4 - ماي 1977 - ص 13
- (19) نفس المصدر السابق
- (20) «الرأي» - عدد 353 - 27 ديسمبر 1985 - ص 4
- (21) بديعة عيسى أبو السعيد - «المعرفة» - عدد 7 - سنة 4 - 8 ماي 1978 - ص 23 -

- 22) وردة راح - «المعرفة» - عدد 10 - سنة 4 - 1 أكتوبر 1978 - ص 25
 ★ السيدة عصمت الدين كركر ، حرم الهيلة ، عصوة حاليا بالمكتب التمعيدي «للاتحاد القومي السائي التونسي»
 23) عصمت الدين كركر - «الشروق» - 27 أوت 1985 - ص 12
 24) عصمت الدين كركر - المصدر السابق
 25) علي كمون - «المعرفة» - عدد 9 - 1973 - ص 43 - 44
 26) علي كمون - المصدر السابق
 27) عبد المجيد الحار - مصدر سابق (18)
 28) عبد المجيد الحار - مصدر سابق (18)
 29) عبد المجيد الحار - مصدر سابق (18)
 30) علي حورية - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص 32

II - الأسرة :

- 31) وردة راح - «المعرفة» - عدد 10 - سنة 4 - 1 أكتوبر 1978 - ص 24
 32) وردة راح - المصدر السابق
 33) أبو أحمد - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 3 - 1976 - ص 15
 34) قاسم أمين - «تحرير المرأة» - طبعة دار المعارف - ص 139
 35) وردة راح - «المعرفة» - عدد 10 - سنة 4 - 1 أكتوبر 1978 - ص 25
 36) عصمت الدين كركر - «الشروق» الثلاثاء 27 أوت 1985 - ص 12
 37) عصمت الدين كركر - المصدر السابق
 38) وردة راح - «المعرفة» - عدد 10 - سنة 4 - 1 أكتوبر 1978 - ص 25
 39) عصمت الدين كركر - نفس السابق
 ★ نذكر هنا بأن السيدة كركر هي أيضا عضوة في المكتب التمعيدي «للاتحاد القومي السائي التونسي»
 40) «المسلمون» - عدد 21 - 29 جوان 1985 - ص 13
 41) محمد متولي شعراوي - «المسلمون» عدد 21 - 29 جوان 1985 - ص 10 - 11
 42) الدكتور حسين هاشم - نفس المصدر السابق - ص 11
 43) الدكتورة إشاد عرّ الدين - نفس المصدر السابق - ص 11

- 44) الشيخ عبد الرحمان بن حريش - نفس المصدر السابق - ص 11
- 45) عباس محمود العقاد - «حلاصة اليومية والشذور» - طبعة دار الكتاب العربي - 1970 - ص 37
- 46) «الرأي» - عدد 341 - 7 جوان 1985
- 47) أبو أحمد «المعرفة» - عدد 4 - سنة 3 - 1976 - ص 15
- 48) قاسم أمين - «تحرير المرأة» - ص 153
- 49) الدكتورة إشاد عز الدين - «المسلمون» عدد 21 - 29 جوان 1985 - ص 11
- 50) ريب العرالي - «المعرفة» - عدد 9 - 1973 - ص 22 - 23
- 51) ليبس - «مصوص حول الموقف من الدين» - دار الطليعة - 1978 - ص 12

III - الاختلاط :

- 52) محمد بن لطفي الصنّاع - «تحرير الخلوة للمرأة الاحسية» - طبعة المكتب الاسلامي 1980 - ص 8
- 53) المصدر السابق - ص 9 / 10
- 54) المصدر السابق - ص 9 / 10
- 55) المصدر السابق - ص 10
- 56) الشيخ محمد الشنّاع - «المسلمون» عدد 31 - 7 ستمبر 1985 - ص 14
- 57) رشيد التليلي - «المعرفة» - عدد 1 - سنة 4 - ماي 1977 - ص 17
- 58) راشد العنوشي - «المعرفة» - عدد 7 - سنة 4 - 8 ماي 1978 - ص 9
- 59) محمد بن لطفي الصنّاع - «تحرير الخلوة» - ص 7
- 60) رشيد التليلي - «المعرفة» - عدد 1 - سنة 4 - ماي 1977 - ص 17
- 61) عبد الوهاب الهستاني - «المعرفة» عدد 6 - سنة 1 - جوان 1973 - ص 20
- 62) راشد العنوشي - «المعرفة» - عدد 7 - سنة 4 - 8 ماي 1978 - ص 9
- 63) صلاح الدين الجورشي - «الشرق» - 11 جوان 1985 - ص 5
- 64) عباس محمود العقاد - «حلاصة اليومية والشذور» - طبعة دار الكتاب العربي 1970 - ص 81 - 82
- 65) الدكتورة نوال السعداوي - «المرأة والحسن» - طبعة المؤسسة العربية للدراسات والشر - 1980 - ص 210 - 211
- 66) نفس المصدر السابق - ص 211 - 212
- 67) نفس المصدر السابق - ص 212

IV - الحجاب :

- (68) «المعرفة» - عدد 10 - 15 حوان 1975 - ص 40 - 41
(69) محمد بن لطفي الصّناع - «تحرير الخلوة» - ص 14 - 15
(70) قاسم أمين - «تحرير المرأة» - ص 79 - 80
(71) نفس المصدر السابق
(72) عبد القادر سلامة - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 1 - فيبري 1973
(73) المصدر السابق
(74) قاسم أمين «تحرير المرأة» ص 87 - 88
(75) نفس المصدر السابق
(76) عبد الرحمان السّحار «المسلمون» - عدد 29 - 24 أوت 1985 - ص 2

V - التعليم :

- (77) محمد بن لطفي الصّناع - «تحرير الخلوة» - ص 19
(78) علي حورية وحنّال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص 30 - 31
(79) حسن العصامي - «الموقف» عدد 43 - 9 مارس 1985
(80) الدكتور محمد العمادي - رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي لمحو الأمية ،
وتعليم الكبار - «الصباح» - السبت 9 فيبري 1985 - ص 16
(81) «المرأة» - دورية «الاتحاد القومي السائبي التونسي» - عدد 47 - حويلية -
أوت 1985
(82) الطاهر الحداد - «امرأتنا في الشريعة والمجتمع» - ص 125
(83) قاسم أمين - «تحرير المرأة» - ص 131
(84) قاسم أمين - «تحرير المرأة» - ص 130
(85) علي حورية - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص 30 - 31

VI - العمل :

- (86) علي كمّون - «المعرفة» - عدد 9 - 1973 - ص 43 - 44

- (87) عبد المحيد السَّحَّار - «المعرفة» - عدد 1 - سنة 4 - ماي 1977 - ص 14
 (88) وردة رابع - «المعرفة» - عدد 10 - سنة 4 - 1 أكتوبر 1978 - ص 25
 (89) الشيخ عبد الرحمان التَّوَّكُّ - «المسلمون» - عدد 8 - 30 مارس 1985 - ص

11

- (90) محمد بن لطفي الصَّنَّاع - «تحریم الحلوة» - ص 14
 (91) علي حويرة - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص

32

(92) المصدر السابق

(93) المصدر السابق

- (94) الشيخ عبد الرحمان التَّوَّكُّ - «المسلمون» - عدد 8 - 30 مارس 1985 - ص 11
 (95) راشد العنوشي - «موقع المرأة في الحركة الإسلامية» (بعض مرقون)
 (96) عبد الوهاب المهناتي - «المعرفة» - عدد 6 - سنة 1 - جوان 1973 - ص 20
 (97) علي حويرة - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص 32
 (98) «المرأة» دورية - الاتحاد القومي السائبي التونسي» - عدد 47 - حويلية / أوت

1985

(99) المصدر السابق - ص 20

(100) المصدر السابق - ص 20

(101) «الحوادث» - عدد 1427 - 9 مارس 1984

(102) المصدر السابق

(103) الشيخ عبد الرحمان التَّوَّكُّ - «المسلمون» - عدد 8 - 30 مارس 1985 - ص 11

(104) محمد بن لطفي الصَّنَّاع - «تحریم الحلوة للمرأة الاحية»

(105) علي حويرة - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص 32

(106) نفس المصدر السابق

(107) نفس المصدر السابق

(108) عبد العظيم الطمعي - «المسلمون» - عدد 29 - 24 أوت 1985 - ص 2

VII - النشاط السياسي :

- (109) علي كَمُون - «المعرفة» - عدد 9 - 1973 - ص 43 - 44
 (110) الشيخ حسين عبد الرحمان - فتوى وراة الأوقاف الكويتية عن حقوق المرأة السياسية - «الصباح الأسوعي» - 19 أوت 1985 - ص 11
 (111) علي حويرة - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص

32

112) الشيخ حسين عبد الرحمان «الصباح الأسبوعي» 19 أوت 1985 - ص

11

113) المصدر السابق

114) المصدر السابق

115) د شعبان محمد إسماعيل - «المسلمون» - عدد 13 - الست 4 ماي

1985 - ص 16

116) راشد العنوشي - «الحركة الإسلامية والتحديث»

★ وراجع في هذا الصدد ما أصدرناه بمجلة «أطروحات» عدد 2 - 1983

تحت عنوان «نظرية السلطة الدينية في الخطاب السلمي الإسلامي»

VIII - الخاتمة :

117) الطاهر الحداد - إمرأتنا في الشريعة والمجتمع - ص 72 - 73

118) د الحسين أبو فرحة - «المسلمون» - عدد 29 - 24 أوت 1985 - ص

2

119) د عبد العظيم المطعني - «المسلمون» - عدد 29 - 24 أوت 1985 - ص

III

120) علي حويرة - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص

32

121) الشيخ عبد الفتاح مورو - «الرأي» - عدد 292 - 26 أكتوبر 1984 - ص

14

122) قاسم أمين - «تحرير المرأة» - ص 112

123) راجع مقال «في اليوم العالمي لحقوق الإنسان المرأة الإيرانية ، هل هي

ثورة الخضر؟» للطبعة لحضر - الجديد - 14 ديسمبر 1985 - ص 12

124) المصدر السابق

125) محمد الهادي الرمزي - «المعرفة» - عدد 3 - سنة 4

126) المصدر السابق

127) المصدر السابق

فهرس

5	تقديم
11	توطئة صد السلفية
15	مدخل عام
17	المقدمات الثلاث للموقف العام
28	I المساواة
38	II الاسرة
57	III الاحتلاط
68	IV الحجاب
77	V التعليم
85	VI العمل
101	VII العمل السياسي
112	حائمة مشروع اصصهاد امرأة كحرء من مشروع لاسلامي لأوتوقراضى العام
120	لمراجع والمصادر

الايداع الشرعي مارس 1988

جميع الحقوق محفوظة

طبع من هذا الكتاب 5000 نسخة

هذا الكتاب

... لقد أفلح مؤلف هذا الكتاب ،
شكري لطيف ، إلى حد كبير في رسم مشروع الاسلاميين
لاضطهاد المرأة بدقة كبيرة من خلال استنطاقه لنصوصهم
ونجح في هتلك حجب الخطاب الاسلامي واطهار حقيقة شعار
« تحرير » المرأة لديهم ، هذا الشعار الذي يخفي نقيضه ، تماما .

ولعلّ أهم ما يُميز هذه الدراسة القيمة التي بين ايدينا هو
تبع صاحبها وإحاطته بمعظم ما كتبه الاسلاميون في تونس وفي
عدد من البلدان العربية الاخرى حول قضية المرأة وإحالتها
القارىء على مصادره بدقّة ، وهنا يكمن الفارق الجوهرى بين
هذا العمل وكتابات الاسلاميين التي تستبtle القارىء وتستغل
جهله فتختلق تارة مقولات لئنسبها إلى بعض الخصوم وتعمد
تارة إلى تشويه بعض المقولات الأخرى ، دون الاشارة حتى
إلى المصادر التي يزعم هؤلاء أنهم ينقلون عنها أو يناقشونها .